



د. مصطفیٰ جواد

قل ولا تقل

(الجزء الأول)



١٧

د. مصطفى جواد

قل ولا تقل

(الجزء الأول)

الطبعة الأولى عام ١٩٨٨

طبعة خاصة

دار المدى للثقافة والنشر

٢٠٠١



سلسلة شعبية تعيد إصدارها
دار المدينة للثقافة والنشر
رئيس مجلس الإدارة والتحرير
فخريا كريم

الإشراف الفني

محمد سعيد الصغار

الاشتراك:

٦٠ دولار في البلدان العربية

١٠٠ دولار في أوروبا والأمريكيتين

العنوان

سوريا - دمشق صندوق بريد: ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦

تلفون : ٢٣٢١٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس : ٢٣٢٢٢٨٩

بسم الله الرحمن الرحيم ، المتعالي القديم أفتتح الجزء الأول من كتابي "قل ولا تقل" ، وأقدمه إلى محبي اللغة العربية ، في مختلف البلاد ، التائقين إلى بقائها ، كريمة الضرائب ، مسعفة بالمطالب ، رائقة المشارب ، نقية من الشوائب ، سليمة من لحن المتهاونين ، بريئة من غلط المترجمين ، ناجية من عبث المستهزئين ، سائرة في سبيل التطور الطبيعي البارع ، آخذة بالاعتباس المفيد والقياس النافع ، مستمدة اشتقاقها الجليل ، من مركبها الأصيل ومجازها العريض الطويل ، مضيئة الجديد الصحيح إلى تراثها النبيل .

"والعربية لغة جسيمة عظيمة قوية ، لأمة كريمة عظيمة ، وقد حافظت على قوامها ونظامها وكلامها بقرآنها العزيز وتراثها الأدبي البارع ، طوال العصور التي انصرمت بين زمن الجاهلية وهذا العصر ، وهي لا تزال قوية الكيان ، عليّة المكان ، مستمرة الازدهار ، مستدامة الإيثار ، عند أهلها وحماتها من عرب صليبة ، ومستعربة نجبية ، ولقد

أسابها من الشوائب ما لم يكن لها منه منتدح من ضرورات شعرية أو سجعية وأوهام للخواص والعوام ، وترجمة للأعجام والأغتمام ، قد تداركها الأدباء القدامى بالتأليف والتنبيه والتصنيف ، من جمع الفسائر ، وبيان للأوهام وإصلاحها ، وكشف عن اللحن وإيضاح اللهجات ، وأكثر ما ألف وما صنف في هذا الموضوع مطبوع متداول ، فيه الغث والسمين ، والرخيص والثمين ، بحسب الحاجة إليه ، وبالنسبة إلى المقلين عليه ، فلكل عصر جمل ومفردات ، وتعابير ومصطلحات ومجازات واستعارات ، تتحكم بالكاتب المقلد ولا يتحكم بها ، إلا أن عصرنا هذا قد باين جميع عصور اللغة العربية المنصرمة بالظلم العبقري الذي أصابها فيه ، مع إنه قد سمي عصر النهضة العربية ، والليقظة الأدبية ، وذلك أنه ظهرت فيه طبقة من المترجمين ، أتقنوا اللغات الأعجمية واستهانوا باللغة العربية وأهلها فلم يتقنوها ، وبنوا في العالم العربي ترجمتهم الفاسدة لعلوم الغرب وفنونه وآدابه وسياسته وتاريخه وعلم أجتتماعه ، وقد أمتاز منهم بهذا الإثم اللغوي مترجمو البلاغات الحربية ، ومن جرى مجراهم وهم أهل " الصمود والتطويق والتعرض والعكس" (١) وغيرهن من الترجمة الفاسدة ، بغلطهم القطيع ، وتهاونهم الشنيع .

ونشأت طبقة الكتاب الرواسمين " أي أهل الأسلوب الكلايشي " فهؤلاء قد حفظوا جملاً بأعيانها مترجمة أو مبدعة لكتاب بارعين كالدكتور طه حسين وعبد العزيز البشري ومحمود تيمور وعباس محمود العقاد والسباعي ومصطفى لطفى المنفلوطي وأحمد حسن الزيات ، ودأبوا على استعمالها في كتاباتهم من غير أن يتعلموا مبادئ النحو والصرف ، ولم يشعروا بفساد أذواقهم في المجاز والاستعارة وأوهامهم النحوية والصرفية التي يرتكبونها في نادر خروجهم عن تلك الرواسم التي حفظوها ، ومع هذا الشين المبين فيهم تجدهم يطالبون بأن

(١) أرادوا بهن "الشباهة والإحاطة والتعريف والإعراب" .

يوصفوا بالكتاب الفَوْقَة ، والأدباء الحذقة ، وما هم إلا عالة ووارثوا
كلالة ومتهاونون بالعربية ، ومطالبون بما ليسوا أهلا له .

ومن أشد الرزايا التي أصابت اللغة العربية أن أناسا من الكتاب
والشعراء يكتبون وينظمون وينشرون كلاماً غير مشكول ، واللحن في
غير المشكول لا يظهر ، فإذا قرؤوا كتابة أنفسهم ونظمهم بان عوارهم ،
واكتشف لحنهم في أقبح الصور ، وقد سمعت شاعرا مبدعا يحب أن
يقرن اسمه بالكبير ينشد قصيدة له فإذا هو لحانة يكسر المفتوح ويفتح
المضموم وينون الممنوع من الصرف ويكسر المضموم ، ويضم المفتوح
 ويفتح المكسور ، ويضم المكسور ، ويفعل غير ذلك من الأوهام الصرفية
دون النحوية لأن قواعد النحو معروفة محدودة ، وأما الضبط الصرفي
فيحتاج إلى معجم مشكول أو سماع منقول مقبول . وهؤلاء قد حفظوا
كلاماً ملحونا فيه من قوم لحانين ويقوا على جهالتهم .

وظهرت طبقة من الحكاة المعروفين بالممثلين ابتليت بهم اللغة
العربية فهم لها جاهلون ، وبها عابثون وبإفسادها عائشون ، فمن يجعل
العربية أداة لعيشه وذريعة لكسبه يجب عليه أن يحسنها بعد درس
لقواعدها العامة إجادة لاستعمال معجماتها اللغوية ، ليتحقق صحة ما
أشكل عليه ، ومن وهنت همته فعليه في الأقل أن يسترشد العالمين بها
قبل العمل .

ومن أشد الرزايا التي نزلت بالعربية أيضا أن أساتذة في التاريخ
والجغرافية والعلوم لم يتعلموا من قواعدها ما يصون أقلامهم وألسنتهم
من الغلط الفاحش واللحن الفظيع وإذا عوتبوا أو ليموا - وهم مليمون
حقا - قالوا نحن ندرس التاريخ والجغرافية والعلوم ، ولا يخلجون من
هذا الاعتذار . مع أنهم أصبحوا سخرية الساخرين وضحكة الضاحكين
ولا سيما مشاهدي "التلفزيون" مع أنهم يعلمون أن الانكليزي العام - على
سبيل التمثيل - لا يخطئ الصواب في لغته ولو كان الخطأ الواقع منه في
حرف جر لتناولته الألسن والأقلام باللوم والتقريع والتأنيب والتثريب .

ونرى في "تحريرات" الدوائر ودواوين الحكومة أغلطا تبثت على الأسف ، فرقع المجرور والنصب المرفوع من الأمور المألوفة فيها ، ولا سيما الإعلانات والتبهيّات ، فضلا عن السقيم من العبارات ، وإني لأتذكر أني قرأت في العهد الملكي الزائل على باب مكتب اللجنة الطبية بمعسكر الرشيد هذه الجملة "ممنوع دخول القلم حفظا لتفشي الأسرار" فتأمل جهل المنبه للتركيب التعبيري ، أراد "منعا لتفشي الأسرار" فوضع مكانه "حفظا لتفشي الأسرار" ولم يخطر بباله "حفظا للأسرار" فهو أوجز وأدل على المراد وأوفى بالمقصود .

ولا تسأل عن مترجمي الأفلام السينمائية هؤلاء أكلة السحت ، يرتكبون من اللحن والغلط الشنيعين ما أصبح مخشيا كل الحشية على العربية وطلاب المدارس ، والشدة من الدارسين ، وليت شعري كيف تجيز لجنة رقابة الأفلام وهي لجنة منتخبة من موظفي الدولة ومنهم موظف من وزارة التربية والتعليم المهيمنة على شؤون الثقافة اللغوية فلما ترجمه لغته فاسدة مفسدة ، ناقضة لقواعد اللغة العربية ، وأكثر المختلفين إلى دور السينما هم من طلاب المدارس والمعاهد والكليات ؟!

وليس وكدنا بهذا الكلام أن ننعي على ناس معينين أوهامهم ، ولا ندعي العصمة من الخطأ فربما أصلحنا ما أخطأنا نحن أنفسنا فيه ، فالعربية صارت منذ عصور صناعة تتعلم قواعدها وتدرس أساليبها وتحفظ مفرداتها وتشرح عباراتها القديمة ، وأسلوب متعلمها يتأثر بكتابات عصره المكررة كثيرا من دون أن يشعر المتعلم بذلك ، وإنما نريد أن نبه على الغلط ونذكر الصواب ، ونشير إلى الفصيح ونذكر الفصيح ، ونعيب على المصيرين على الخطأ خطأهم فليست اللغة ميراثا لهم وحدهم فيعملوا بها ما يشاؤون . من عبث وعيث .

وإن من الأغلاط ما ارتكبه أدباء كبار ، كالدكتور طه حسين وعباس محمود العقاد وتابعهما عليه مقلدوهما غير عالمين بها لأنهما قدوتهم وموضع ثقتهم ، فالفعل الشائع اليوم في أقوال الكتاب "تعرض"

والخطأ في استعماله ، إنما ظهر في كتاب الأيام منذ سنة ١٩٣٩ ، ففي الصفحة ١٥٦ ج ٢ منه قول الكاتب " وكان ذكاؤه واضحا وإتقانه للفقه بيتاً وحسن تصرفه فيه لا يتعرض للشك ^(١) ". وفي الصفحة " ٢١ " قوله : " وكان الأزهر قد تعرض لألوان مختلفة من النظام " ^(٢) وقولهم " اضطرده وهو مضطرب " ^(٣) وارد فيه " ص ١٥٢ " . وقولهم " حبا فيه " ^(٤) مذكور فيه . وفيه العامود بدلا من العمود " ص ٤٢ ، ١٩٧ " والمليء بدلا من المملوء " ص ٢٨ " والمتجول بمعنى المجول " ص ٩٥ " وتسرب إليه بمعنى " تسرب فيه " - ص ٤٥ - ومشترك بمعنى " مشارك " - ص ٣٤ - و" خصصه له " بدلا من خصصه به " ص ١٠٤ ، ١٢٩ ، ١٨٦ " وقد وهم الوهم نفسه قبله الشيخ إبراهيم اليازجي " لغة الجرائد " - ص ٩٣ - وقوله " يكفي ليفعل " بمعنى يكفي في أن يفعل " ص ١٩٥ ، ١٩٩ " و" ذات مساء " ^(٥) بدلا من ذا مساء " ص ١٧١ " وأمامه بمعنى " بإزائه وقبالته وتجاهه " - ص ٣٩ ، ١١٨ - ووقع في هذا الغلط الشيخ اليازجي " لغة الجرائد ص ٧٤ " في أوهامه وما يطول إثباته .

وقولهم : " بين آونة وأخرى " وارد في قول العقاد في " عبقرية خالد " - ص ١٢ - " وقد أراد - رحمه الله - " بين أوان وآخر " غير عالم أن الأونة جمع أوان مثل " أزمنة وزمان " وقولهم « الفرسان البواسل » مثبت فيه ص ١٦ - قال : إن بعض الفرسان البواسل وإنما البواسل جمع باسلة للمرأة وباسل للحيوان كالأسد ، وللرجال يقال " البسلاء والباسلون " .

وقولهم " غيورون " من أقواله فيه " ص ١٩ " والصواب على حسب القواعد العربية " غَيْرٌ " بضم الغين والياء ، وقد اقترحت على مجمع اللغة

(١) الصواب " لا يعرض للشك " بالبناء للمجهول أو " لا يعرض له الشك " .

(٢) الصواب " كان الأزهر معرضا لألوان " . أو " كان عرشة لألوان " . ومثله قول العقاد في عبقرية خالد .

ص ١٢ - : للنضال الذي يتعرض له " وفي ص ٤ " قد تعرض للمؤاخذه من عمر " .

(٣) الصواب " اطرده ومطرده " فليس أصل الفعل " ضرد " بل طرد .

(٤) الصواب " حبا له " لأنه يقال أحبه ، واسم المصدر مثله

(٥) في مختار الصحاح " وأما قولهم ذات مرة وذا صباح فهو ظرف زمان غير متمكن تقول : لقيته ذات يوم . . وذا صباح وذا مساء ، بغير تاء فيهما " .

بمصر إجازة "غيورين" ليسلم العقاد وغيره من غلط أثبتته القواعد العربية القديمة ، وفيه الفوضى - ص ٢٠ - والفوضى صفة وليست اسما فقال "الحال الفوضى وهم فوضى" .

وقولهم "كلا" بمعنى "لا" واردة فيه - ص ٣١ - وقولهم "أنجبه" و"أنجبتة" بدلا من "أنجب به وأنجبت به" هو من تعبيره فيه - ص ٣٨ - وقولهم "المكائد" بمعنى "المكايد" لأن الياء أصلية لا تبدل ألفا هو من استعماله - ص ٤٢ - ، وحديث أغلاط الكتاب الكبار طويل ، والأمر كما قال بشار "كفى المرء نبلا أن تعد معايبه" ومنهم من إن نبهته إلى غلظه أجابك بالشتيم لسوء تربيته وفساد مجتمعه فلا يتهيباً لك إلا التزام السكوت وتحمل الأذى .

وقد وصف أكثر النقاد اللغويين العصريين بالتزمت والتشدد ، وهو وصف صحيح ، والسبب في ذلك إما التشبع^(١) بعلم اللغة وإما التقليد ، ولذلك يحسن ألا يكتب اللغوي نقدا لغويا إلا بعد الاكتهال ، فذلك أبعث له على التروية والاعتدال والنظر بحكمة وإيمان بالتطور ، وتبحر في اللغة ، وآخر من كتب في هذا الموضوع الأستاذ الجليل أنيس المقدسي : أستاذ الأدب العربي في الجامعة الأمريكية ببيروت وأحد أعضاء مجمع اللغة العربية بمصر فقد نشر مقالا في مجلة العربي الكويتية عنوانها "التزمت في النقد اللغوي"^(٢) بعد اطلاعه على كتاب نشر بعنوان "اللغة الصحيحة" ذكر أنه "لأديب فاضل غيور على تصفية اللغة الكتابية من الشوائب وأنه كتاب جزيل الفائدة لولا أن مؤلفه تابع السابقين من مترمتي النقاد فأعاد ما زعموه بعد أن جرفه تيار التطور ثم أضاف إليه ما زعمه هو من شوائب الكتاب كقوله مثلا - وهو قليل من كثير - : أسف للأمر والواقع أن أسف للأمر أي ندم عليه وهو المقصود لا أسف عليه أي حزن ، وقولهم : مأكلة شهية فأصلحها بأكل شهية وشتان

(١) في مختار الصحاح : "والتشبع : التزمت بأكثر مما عنده ، يتكرر بذلك ويتزين بالباطل .

وفي الحديث : التشبع بما لا يملك كلابس ثوبي زور" .

(٢) الجزء ١٢١ الصادر بشهر رمضان سنة ١٣٨٨ ص ٤٢-٤٥ .

ما بينهما في حسن الاستعمال ، وقولهم : يؤساء جمع يأس وهو يفضل
 يؤس على يؤساء ؟ وختم مقاله بقوله : "وتجريحهم على النسبة إلى الجمع
 المكسر بإرجاعه إلى المفرد كقولهم في النسبة إلى الدول ذوي مع أنهم
 ينسبون إلى أم وعقائد وعمال إلخ فيقولون أُمِّي وعقائدي وعمالِي ،
 وبالنسبة إلى الجمع هي الأدل (كذا) على المعنى وما التقيد بالرجوع إلى
 المفرد إلا تزمت مناقض لناموس بقاء الأنسب" .

وقد ضَمَنَ مقاله آراءً سديدة مفيدة إلا أنه لم يحسن الاستدلال ولا
 أحاط علماً بحقيقة الاختلال ، فقد ذكر أن "أسف للأمر" بمعنى ندم
 عليه ، ولم يذكر شاهداً للندم من كلام الفصحاء ، ولا كتاب لغة فيه نص
 على "أسف" بمعنى ندم عليه ، فهذا الفاضل ارتكب وهمين في إرادته
 ومحاويلته للرد على من عدّه متمزناً في النقد اللغوي ، يعني متشدداً ،
 ودونك تفصيل الكلام على "أسف عليه وأسف له" .

أسف عليه وأسف له

قال الراغب الأصفهاني في غريب القرآن : "الأسف : الحزن
 والغضب معاً ، وقد يقال لكل واحدٍ منهما على انفراد ، وحقيقته : ثوران
 دم القلب شهوة الانتقام ، فمتى كان ذلك على من دونه انتشر فصار
 غضباً ، ومتى كان على من فوقه انقبض فصار حزنًا" . وقال الله تعالى في
 سورة يوسف : ﴿وَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَا أَسْفَا عَلَى يَوْسُفَ وَابْيَضَّتْ عَيْنَاهُ
 مِنَ الْحُزَنِ فَهُوَ كَظِيمٌ﴾ . فالأسف في الآية بمعنى الحزن ، وصحبه حرف
 الجر "على" ومعنى هذا أننا نستطيع أن نقول "إن يعقوب أسف على يوسف
 - ع" . وقال ابن فارس في كتابه "المقاييس" : الهمزة والسين والفاء أصل
 واحد يدل على الفوت والتلهف ، وما أشبه ذلك : يقال : أسف على
 شيء ، يأسف أسفاً مثل "تلهف" . وورد في لسان العرب "الأسف : المبالغة
 في الحزن والغضب وأسف أسفاً وأسفان وأسف وأسوف وأسيف والجمع
 أسفاء ، وقد أسف على ما فاتته وتأسف أي تلهف ، وأسف عليه أسفاً أي
 غضب . . ابن الأنباري : أسف فلان على كذا وكذا ، وتأسف ، وهو

متأسف على ما فاتته ؛ لأن الأسف عند العرب الحزن ، وقيل أشد الحزن ، وقال الضحاك في قوله تعالى : ﴿ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا ﴾ معناه حزناً ، والقول الآخر أن يكون معني (أسف على كذا وكذا) أي جزع على ما فاتته . وقال مجاهد : أسفا أي جزعا ، وقال قتاده : أسفا غضبا . وقوله - عز وجل - : يا أسفا على يوسف أي يا جزعاه . . . ومنه حديث معاوية بن الحكم : فأسفت عليها^(١) وقد أسفه وتأسف عليه . فجميع هذه النصوص اللغوية لم يرد فيها الأسف بمعنى الندم كما ادَّعى الأستاذ أنيس المقدسي ، ولم يستعمل مع الأسف حرف جر غير "على" .

وأعطف القلم على الواقع اللغوي وهو ميدان الاستعمال ، قال ابن عباس بعد سماعه كلاماً تكلم به علي بن أبي طالب - ع - ولم يتمه : "قوالله ما أسفت على كلام كاسقي على هذا الكلام أن لا يكون أمير المؤمنين - ع - بلغ منه حيث أراد"^(٢) .

ومن خطبة له أوردها المبرد في الكامل "مات من دون هذا أسفا" قال المبرد : "يقول تحسراً فهذا موضع ذا" . ومن كتاب الإمام إلى ابن عباس "فليكن سرورك بما نلت من آخرتك ، وليكن أسفك على ما فاتك منها"^(٣) "ومن وصيته - ع - للحسن والحسين - ع - لما ضربه ابن ملجم "أوصيكما بتقوى الله ولا تبغيا الدنيا وإن بغتكما ، ولا تأسفا على شيء منها يزوي عنكما"^(٤) وقال عفان بن شرحبيل التيمي :

أحببت أهل الشام من بين الملا

ويكيت من أسف على عثمان^(٥)

(١) في أمالي المرتضى ٤ : ٧٤ : وأنا رجل من بني آدم أسف كما يأسفون ولكنني غشيت والخبر فيه تمامه .

(٢) شرح نهج البلاغة مج ١ ص ٦٨ طبعة الحلبي الأولى .

(٣) الشرح المذكور مج ٢ ص ٦٣٠ .

(٤) المذكور ٤ : ١١١ .

(٥) المذكور ١ : ٢٠١ .

وقال عبد الله الزرودي :

أسف على عسّ الهبيد وشربه
لقد حرمتنيه صروفُ المقادر

ولو أنني إذ ذاك كتّ شـرـيـتـه

لأصبحت في قومي لهم خير شاعر^(١)

وقال أبو مريم السلولي وقيل الحنفي : "إنما يأسف على الحب
النساء"^(٢) .

وذكر المرتضى في خبر معاوية بن الحكم الذي أشرنا إليه آنفاً
قوله : وأنا رجل من بني آدم أسف كما يأسفون لكنني غضبت . .
"وقال : "وأما قوله : أنا رجل من بني آدم أسف كما يأسفون . فمعناه
أغضب كما يغضبون"^(٣) ، قال محمد بن حبيب - وأنشد للراعي . :

فما لحقتني العيس حتى وجدتني

أسيفاً على حاديهـم المتجرّد

والأسف أيضاً الحزن . قال ابن الأعرابي : الأسف الحزن والغضب ،
قال كعب :

في كل يوم أرى فيه منيته

يكاد يسقط مني منة أسفا^(٤) .

وقال البخري :

(١) جمهرة أشعار العرب ص ٣٥ مطبعة الاتحاد المصري .

(٢) الكامل ٣ : ١٥٢ مطبعة الأزهرية .

(٣) قال مصطفى جواد : لو أراد بالأسف الغضب ما قال بعد ذلك "لكنني غضبت" ولعل الاستدراك

(٤) أمالي المرتضى ٤ : ٧٤ .

كلف يكفكف عبرة مهراقة
أسفاً على عهد الشباب وما انتقضى (١)

وأورد المرتضى قول بعض الشعراء :
ولا بد من موتٍ فإما شبيبة
وإما مشيب والشبيبة أصلح

قال المرتضى : "فمعنى قوله : والشبيبة أصلح ، أن الإنسان إذا مات شاباً كان أكثر للحزن عليه والأسف على مفارقتة . فإذا أسنّ برم به أهله وهان عندهم فقده (٢) .

فهذه عدة شواهد للواقع اللغوي للفعل "أسف" ومصدره من النثر والشعر لم نجد فيها معنى "الندم" الذي زعمه الأستاذ المقدسي ، ولا حرفاً مصاحباً لهما غير "على" . فضلاً عن أن الندم نفسه وفعله يستصحبان حرف الجر "على" لا اللام ، وبذلك يسقط وجه التضمين . وقد يحتج الأستاذ المعارض بأنه أي الفعل آسف إنما يأتي بمعنى الندم إذا صحبتة اللام لا "على" ، ومع ذلك فنحن نجاريه ونأتي له بشاهدين للام أحدهما مروى عن أبي عبيدة في قصة أبي دهب الجمحي الفارس الشاعر جاء في آخرها "فوجد زوجته الثانية قد ماتت حزناً عليه وأسفاً لفراقه (٣) ، والآخر قول بعض الشعراء :

فيا عجباً من أسف لامرئ ثوى
ومسا هو للمقتول ظملاً بأسف (٤)

فكلا الشاهدين يفيد الحزن لا الندم ، مع وجود اللام ، ومما قدمنا

(١) المرجع المذكور ٤ : ٤٧ .

(٢) للمذكور ٣ : ١٧١ .

(٣) نوادر أبي علي الغالي ص ١٨٨ طبعة دار الكتب المصرية .

(٤) طوق الحمامة ص ١١٠ .

يظهر تجني المتحذلقين على ناس من اللغويين المخلصين في تقديمهم ،
تفصيلاً من تبعة الخطأ أو غير الفصيح وادعاءً باطلاً للتطور والتقدم قال
الشيخ إبراهيم اليازجي : ولكن من العجب أنه لا يزال في جنب أولئك
(المتنبهين) فريق من الكتاب لم يتقلوا عن موقفهم ولم يزيلوا ما عرفوا
به من الغثاء واللعن والتورك على الألفاظ السوقية والتراكيب العامة ،
بل قد تجد فيهم من يتبجح بمثل ذلك . لكن لا أقل من أن يعبروا عن
كل معنى باللفظ الموضوع له . . وإلا فإذا كان كل كاتب يضع لنفسه
لغة خاصة ويجازف في استعمال الألفاظ ، على ما يخيّل له أو على ما
سبق إلى فهمه فكيف تبقى اللغة لغةً تصلح للتفاهم بين جمهور أربابها ،
وما القاعدة التي يرجع إليها ، والحالة هذه في فهم مقاصد المتكلم^(١) ؟
ولا نود أن نطيل الكلام بعد إيضاحنا هذا الاختلاق اللغوي ، بل نريد
أن نتكلم على كلمة أخرى ذكرها هذا الشيخ الفاضل .

معنى البؤساء

فقد عاب من جَدَب^(٢) استعمال "البؤساء" بمعنى اليائسين وقد
ذكرناه آنفاً قال : "وقولهم : بؤساء جمع بانس وهو - أي الناقد - يفضل
بؤس على بؤساء وهل يمكن أن يغري الكتاب باستعمال بؤس بدلاً من
بؤساء ؟" قلنا : له الحق في استغرابه الدعوة إلى استعمال جمع مكسر
غريب ولكن الذي خطأ من استعمال البؤساء جمع بئيس لا بانس
والبئيس الأيد الشجاع ، كما ورد في كتب اللغة ، جاء في لسان
العرب "ورجل بئس : شجاع" . بئس بأساً وبؤس بأساً . أبو زيد في
كتاب الهمز فهو بئيس على فعيل أي شجاع" ويأتي البئيس بمعنى
الشديد الذي لا يطاق من غير الإنسان . ومن الأمور الصرفية المسلمة
أن "بئيساً" يجمع على بؤساء لأنه فعيل بمعنى فاعل ، فأني لمترجم "قصة

(١) لغة الجرائد ص ١٢٠ ، ١٢١ .

(٢) يستعملون "شجب" مكان "جدب" .

البانسين" التي لفكتور هوكو إلى العربية جمع "البانس على بؤساء" فلم يرد في كلام العرب المسموع ولم يجز في القياس ؟ وقد شذ جمع الفاضل على فضلاء والشاعر على شعراء والبازل على بسلاء ، والحقيقة أن "الفضلاء" جمع "الفضيل" فاستعير للفاضل ، وأن "الشعراء" جمع "الشعير" ولكن العرب لم تستعمل هذه الصفة لأنها تلتبس بالشعير من الحبوب المعروفة وأكره ما تكره العرب في لغتها الالتباس ، فالسبب في شيوع هذا الخطأ هو استعمال مترجم القصة المقدم ذكرها لهذا الجمع الذي بعثه وهمه الصرفي على اتخاذه .

وربما قال محتج بأن "البئيس" وإن ورد في النصوص اللغوية فليس له واقع لغوي أي استعمال في أدب العرب فهو كالميت ولذلك أخذ المترجم جمعه أو استعاره للبانس ، فنقول له : لا بل له واقع لغوي ، وليس من التطور في شيء ، قتل لفظ مفرد حي يشاركه في وزنه عشرات ألوف من الألفاظ وسلب جمعه ، وشواهد الواقع اللغوي التي قرأناها هي ما ورد في حديث أهل الكوفة المؤيدين للمختار قالوا : فإن جامعا إبراهيم ابن الأستر على أمرنا رجونا القوة بإذن الله فإنه فتى "بئيس" وابن رجل شريق وله عشيرة ذات عز وعدد^(١) وقال أبو سعيد الصيقل : وقد كان ابن الأستر جعل على مقدمته الطفيل بن لقيط . . وكان شجاعا بئيسا^(٢) وقال أشياخ من علماء قضاة : "اجتمع بنو رثام ذات يوم في عرس لهم وهم سبعون رجلا كلهم شجاع بئيس"^(٣) . وقال ذو الأصبع القدواني :

إني رأيت بني أبي . . ك يجمعون إليّ شوسا

حسنة علي ولن ترى

لي فيهم أثرا بشيـ

(١) أنساب الأشراف طبعة الجامعة المصرية ٢٢٢ وتاريخ الأم والملوك لأبي جعفر الطبري ٧٨٨ بالمطبعة الحسينية .

(٢) تاريخ الطبري المذكور ٧٨٤ : ١٤٢ .

(٣) أمالي القاضي ١ : ١٢٦ .

(٤) الأغاني ١٠٢٣ طبعة دار الكتب المصرية .

وقال أبو الطيب المتنبي :

في خسميس من الأسود بنيس

يقسترسن النفوس والأموال

فالبئيس الوارد صفة للإنسان الواحد في هذه الشواهد من الواقع
اللغوي يجمع على "بؤساء"

أما "البائس" فله جمعه المذكور السالم "البائسون" ويجمع أيضا
مكسرا على "بؤس" كركع وسجد . أنشد ابن بري :

ترى صواه قسيما وجلسا

كما رأيت الاسفاء البؤسا^(١)

وقال رجل من قضاة مرتجزا :

يا صاحبي ارتجلا ثم أملسا

لا تحبسا لدى الخضين محبسا

إن لدى الأركان بأسا بؤسا^(٢)

قال الأخفش : حفظي بأسا أباسا ، وكذلك في أنساب
الأشراف ١ : ٥٠ ومع هذا ففيه شاهد لجمع بئس على بؤس على إحدى
الروايتين . فإن كان هذا الجمع ثقيلا غريبا فالجمع السالم أحق
بالاستعمال ، أعني "البائسون والبائسين" على اختلاف إعرابه .

أما بالنسبة إلى "الدول" جمعا فلا وجه للاعتراض عليها لأن النحاة
الكوفيين أجازوها بغير قيد ولا شرط ، وأما البصريون فقد أجازوها إذا
كان الجمع موازيا لمفرد من المفردات فالدول على وزن "عمر وصرد وزفر
وخزر" وما يطول إثباته ، وأما قول الأستاذ المقدسي - وقد سلخ عشرات

(١) مادة أسف من لسان العرب .

(٢) الكامل ١٦٨ . ٣ .

سنتين في تدريس الأدب العربي . : والنسبة إلى الجمع هي الأدل .
 فماذا يقول للناقد اللغوي إذا قال له : كيف جعلت خبر "النسبة" وهي
 مؤنثة مذكرا أي "الأدل" أو لم تعلم أن المطابقة واجبة إذا كان اسم
 التفضيل محلى بالألف واللام كالأدل ؟ فالصواب إما تجريد الكلمة من
 الألف واللام فتكون "أدل" وإما إيراد "الفعلى" كالعظمى مؤنث الأعظم
 والكبرى مؤنث الأكبر والصغرى مؤنث الأصغر والفضلى مؤنث الأفضل ،
 وقد جعل مجمع اللغة العربية بمصر التأنيث هذا مقيسا مطردا
 لمقابله "الأفعل" فالصواب "والنسبة إلى الجمع هي الدلى" ألا ترى أن الكلام
 لو كان خاصا بالأفضلية لوجب أن يقول "والنسبة هي الفضلى" ولم
 يقل "الأفضل" .

وهنا أختتم هذه التوطئة وهذا التمهيد بعد أن عرضت ضرباً من
 التجنى على النقاد اللغويين قائماً على الهوى والدفاع عن ضعف الملكة
 اللغوية ، وهذا أوان أن أتكلم على الأغلاط اللغوية الشائعة وغير الفصيح
 من اللغة مما استفاض وفشا على الألسنة والأقلام وأسأل الله تعالى
 التسديد والتأييد ، والإصابة بالقول الرشيد .

الدكتور مصطفى جواد

قل : الجمهور والجمهورية .

ولا تقل : الجمهور والجمهورية .

وذلك لأن المسموع من العرب والمأثور في كتب لغتهم هو "الجمهور" بضم الجيم ولأن الاسم إذا كان على هذه الصيغة وجب أن تكون الفاء أي الحرف الأول مضمومة لأن وزنه الصرفي عند الصرفيين هو فعول كعصفور وشعور أي شويعر ، وإذا صغنا اسماً من الجمهور صناعياً ، وهو الذي يسميه الصرفيون "المصدر الصناعي" وهو تساهل منهم وذلك بإضافة ياء مشددة وتاء تأنيث إليه فهو الجمهورية كالإنسانية والبشرية والعائدية والفاعلية .

وإذا كان الحرف الثاني من الاسم أو الصفة مضعفاً أي مكرراً فإن الحرف الأول نفسه يكون مفتوحاً لا مضموماً مثل عبود وخرّوب ودبّوس وقيّوم ، وشذّ من ذلك سبوح وقُدّوس فإن ضم أولهما شاذ ، قال الجوهري في معجم الصحاح : "وسبوح من صفات الله تعالى قال ثعلب : كل اسم على فعول فهو مفتوح الأول إلا السبوح والقدّوس فإن الضم

ففيهما أكثر وكذلك الذُّرُوح وقال سيبويه : ليس في الكلام فعول بالضم " وقال الجوهري أيضاً : "الذُّراح بوزن التَّفاح والذُّروح بوزن السُّبُوح : دويبة حمراء منقطة بسواد وهي من السموم والجمع الزراريح وقال سيبويه : واحد الزراريح ذرحرح وليس عند سيبويه في الكلام فعول . وكان يقول سُبُوح وقُدُوس بفتح أوائلها قال الراجز :

قلت له ورياً إذا تنحج
ياليتـه يُسقى على الذرحرح

وفصل الجوهري الكلام في مادة القدس من الصحاح ، قال :

" وقُدُوس اسم من أسماء الله تعالى وهو فَعُول من القدس وهو الطهارة ، وكان سيبويه يقول قُدُوس وسُبُوح بفتح أوائلها . . قال ثعلب : كل اسم على فَعُول فهو مفتوح الأول مثل سَقُود وكَلُوب وسمُور وشبُوط وتنُور ، إلا السُّبُوح والقُدُوس فإن الضم فيهما أكثر وقد يفتحان ، وكذلك الذُّرُوح وقد يفتح " . انتهى .

وإذا نقل فَعُول إلى وزن فَعْلُول فإنه يكون مضموم الأول كالخَرْنُوب ثم الشوك ، فإن نقل صار "الخَرْنُوب" .

قال الجوهري : " والخَرُوب بوزن التنُور ثبت معروف والخَرْنُوب بوزن العُصفُور لغة ، ولا تقل الخرنوب بالفتح " انتهى قوله . ومن هذا القول يفهم أن الفتح هو من اللغة العامية العراقية القديمة الباقية حتى هذا العصر فإن العامة تقول : العُصفُور أي العُصفُور ، أما زيدون وخذدون وحمدون وأمثالهم فهي مفتوحة الأوائل سماعاً ، لأن الوزن مقتبس وليس أصيلاً .

قل : فلان مؤامر ولا تقل متآمر .

لأن حق الواحد المفاعلة أي المؤامرة ، تقول : آمر فلان فهو مؤامر كما تقول حارب فهو محارب ولا تقول : متحارب ، وشارك فهو مشارك ولا تقول : متشارك ، ورافق فهو مرافق ولا تقول : مترافق ، وإذا قلت :

تآمرا وتآمروا قلت : هما متآمran وهم متآمرون ، فمتفاعل من هذا الوزن وهذا المعنى لا يستعمل إلا مثنى أو جمعا فإذا أريد استعمال المفرد وحده يرد إلى مفاعل تقول : هو مؤامر وهي مؤامرة .

قل : وقف في المستشرف أو الروشن أو الجناح
ولا تقل : وقف في الشرفة .

فالشرفة هي أجزاء متساوية من البناء ناتئة على حافة السطح بعضها متصل ببعض ، وهي في الغالب محددة الأطراف ، وتعد زينة للسطوح ، وقد يقف عليها طائر أما الإنسان فكيف يقف أو يقعد على ناتئة من البناء في حافة السطح ؟ وقد وصف ابن الرومي شرفات بعض القصور التي كانت على دجلة قال :

ترى شرفاته مثل العناري
خرجن لنزهة فقسعدن صفاً
عليهن الرقسيب أبو رياح
قلسن لحوفه يبدین حرفاً

فالمراد إذن "المستشرف" وهو الموضع الذي يشرف منه الإنسان على ما حوله ، أو الروشن وهو معروف عند الغربيين بالبالكون ، ويجوز أن يقال "المشرف" وقد ظهر لنا أن بعض المترجمين الضعفاء ترجم بالبالكون بالشرفة ولم يعرف الروشن ولا المستشرف ، وكذلك يجوز استعمال الجناح مكان الشرفة بالمعنى المغلوط فيه .

قل : أيما أفضل العلم أم المال
ولا تقل : أيهما أفضل العلم أم المال
وذلك لأن "هما" في قولك "أيهما" ضمير يعود إلى اسم ظاهر متأخر

عنه لفظاً ورتبة عوداً غير مجاز . مضافاً إلى أن التركيب مخالف للمنطق اللغوي ، فأى للاستفهام ، و"هما" إخبار ، ويكون الاستفهام عن الظاهر أول مرة ، فإذا كرر الظاهر جاز لنا أن نستفهم عن ضميره ، ولما لم يذكر الظاهر في هذه الجملة وضعنا مكانه "ما" ققلنا : أيما أفضل العلم أم المال ؟

قل : صَمَدُ العدو وصمد له صمدا

ولا تقل صَمَدَ له صموداً

قل : الثبات ولا تقل : الصمود

وذلك لأن الصمد هو القصد ، وهو تحرك وسير ومشى إلى أمام ، ولا يجوز إطلاق فعل من أفعال الحركة ولا اسم من أسمائها على السكون والوقوف واللبث والمكث ، لأن ذلك ضد المعنى المراد ، فإذا أريد الوقوف في الحرب على سبيل المقاومة والمواقفة والمناهضة قيل : ثبت في الحرب والقتال والمقاومة ثباتاً ، قال الله تعالى في سورة الأنفال : "يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم فئة فاثبتوا واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون" . والشاهد على أن "صمد صمدا" معناه تقدم ، في جميع كلام العرب ، ومنه قول علي (ع) وهو يبحث أصحابه على التقدم والقتال : "عليكم بهذا السواد الأعظم والرواق المطنّب فاضربوا ثبجه ، فإن الشيطان كامن في كسره ، وقد ينجلي لكم عمود الحق وأنتم الأعلون ، والله معكم ولن يترك أعمالكم" قال ابن أبي الحديد : "وقوله عليه السلام : فصمداً صمداً أي اصمدوا صمداً . (يقال) صمدت لفلان أي قصدت له" . فالصمد حركة وسير وتقدم . قال الجوهري في كتابه الصحاح : "وصمده يصمده صمداً أي قصده ، والصمد بالتحريك لأنه يُصمد إليه في الحوائج . .« وجاء في مختار الصحاح «الصمد السيد لأنه يُصمد إليه في الحوائج أي يقصد ، يقال : صمده من باب نصر أي قصده" .

وقال ابن فارس في كتابه "مقاييس اللغة" : "الصاد والميم والذال أصلان : أحدهما القصد والآخر الصلابة في الشيء ، فالأول الصمد ،

القصد ، يقال صمده صمداً ، وقلان مصمداً إذا كان سيداً يقصد إليه في الأمور ، وصمداً أيضاً ، والله جل ثناؤه الصمد لأنه يصمد إليه عباده بالبدعاء والطلب" وقال الزمخشري في كتابه الفائق في قصة بدر بن معاذ بن عمرو الجموح (رضي) أنه قال : نظرت إلى أبي جهل في مثل الحرجة (فصمدت له) حتى إذا أمكنتني منه غرة حملت عليه . قال الزمخشري "الصمد : القصد" ، وورد الخبر في لباب الآداب (ص ١٧٥) . وقال في أساس البلاغة : "صمده قصده وصمداً صمداً هذا الأمر اعتمده ، وسيد صمداً ومصمود والله الصمد" ، وقال المطرزي في المخرب : «الصمد القصد من باب طلب ، ومنه حديث المقداد ما رأيت رسول الله (ص) صلى إلى عود أو عمود إلا جعله على حاجبه الأيمن أو الأيسر ، ولا يصمد له صمداً أي لا يقابله مستويا مستقيماً بل كان يميل منه . وقوله : صمداً لجة خز أي قصد بالإشارة إليها" .

وقال الفيروز آبادي في القاموس : "الصمد : القصد . . والمصمداً كمعظم : المقصود . . " . وقال المبارك بن الأثير في النهاية : "وفي حديث معاذ بن الجموح في قتل أبي جهل : فصمدت له حتى أمكنتني منه غرة . أي ثبت له وقصده وانتظرت غفلته . ومنه حديث علي : فصمداً صمداً حتى يتجلي لكم عمود الحق"

والمبارك ابن الأثير هو العالم الوحيد الذي أضاف "ثبت" إلى تفسير حديث معاذ بن الجموح ، وقد ناقض نفسه بهذه الإضافة وخالف واقع اللغة العربية فكيف يثبت له ويقصده بفعل واحد وكيف تجتمع الحركة والسكون أو السكون والحركة في فعل واحد ؟ وقد روى الزمخشري قبله الحديث في الفائق ولم يزد في شرحه على قوله "الصمد : القصد" فابن الأثير في هذه الإضافة كان وأهماً وكذلك كل من نقل من كتابه ، جاء في كتاب صفين لنصر بن مزاحم المنقري "وبعث علي (ع) خليداً إلى خراسان ، فسار خليد حتى إذا دنا من نيسابور بلغه أن أهل خراسان قد كفروا ونزعوا يدهم من الطاعة وقدم عليهم عمال كسري ، فقاتل أهل نيسابور فهزمهم وحصر أهلها وبعث إلى علي بالفتح والسبي ثم

(صمد لبنات كسرى) فنزلن على أمان" وجاء فيه "ثم بعث علي إلى حنظلة ابن الربيع المعروف بحنظلة الكاتب - وهو من الصحابة - فقال : يا حنظلة أعلني أم لي ، قال : لا عليك ولا لك . قال : فما تريد ؟ قال : أشخص إلى الرها فإنه فرج من الفروج ، (أصمد له حتى ينقضي هذا الأمر" . وجاء فيه "ولم يبق مع ابن بديل إلا نحو مائة^(١) إنسان من القراء فاستند بعضهم إلى بعض يحمون أنفسهم ، ولجج ابن بديل في الناس وصمم على قتل معاوية وجعل يطلب موقفه ويصمد نحوه حتى انتهى إلى عبد الله بن عامر واقفا"

وجاء فيه "عباً معاوية تلك الليلة أربعة آلاف وثلاثمائة من فارس وراجل معلّمين بالخضرة أن يأتوا عليا(ع) من ورائه ففطنت لهم همدان فواجهتهم وصمودا إليهم ، فباتوا تلك الليلة يتحارسون^(٢) . وقال البلاذري في حصار مسلم بن عقبة المدينة المنورة : "فأمر مسلم بفسطاط عظيم فضرب له ثم زحف إلى أهل المدينة (صمد) بمن معه صمد ابن الغسيل فحمل ابن الغسيل بالرجال حتى كشف الخيل^(٣)" وجاء في كتاب معقل بن قيس الرياحي إلى الأمام علي(ع) "ورفعنا لهم راية أمن فمالت إلينا طائفة منهم وثبتت طائفة أخرى فقبلنا أمر التي أقبلت وصمدنا إلى التي أدبرت فضرب الله وجوههم ونصرنا عليهم^(٤) . وجاء في كتاب لزياد بن خصفة إليه "ثم زين لهم الشيطان أعمالهم فصدّهم عن السبيل فقصدونا (صمدنا صمدهم) فاقتتلنا قتالا شديدا" . وفي أقوال هاشم ابن عتبة بن أبي وقاص المر قال يحث على القتال "وامشوا بنا إلى عدونا على تؤدة رويدا واذكروا الله لا يسلمن رجل أخاه ولا تكثروا الالتفات واصمدوا صمدهم وجادلوهم محتسبين^(٥)" . وقال عمرو بن كلثوم :

(١) استرجم كتابتها بصورة "مئة" قال أبو حيان الأندلسي وكنيت أكتبت كثيرا "مئة" .

(٢) كتاب صفين "١١ ، ٩٧ ، ٢٤٥ ، ٣٢١ ضبعة المؤسسة العربية بدمشق" .

(٣) أنساب الأشراف "٢ : ٢٥٠ ضبعة الجامعة العبرية" .

(٤) شرح نهج البلاغة ، مج ١ ص ٢٦٧ ، ٢٧٠ ، ٤٨٦ طبعة البابي الأولى .

(٥) المرجع المذكور "مج ٢ ص ٢٧٨" .

إذا صمدت حمسيها أربياً
من الفتيان خلت به جنونا^(١)

وجاء في أخبار يوم الرينة "وقدم حبش بن دجلة فعسكر بالجوف وكان مروان أمره أن لا يعرض لأهل المدينة وأن لا يكون صمده وقصده إلا لمن يوجهه ابن الزبير للمحاربة"^(٢).

وقال المبرد : "وروي عن النبي (ص) أنه نظر إلى رجل ساجد إلى أن صلى النبي (ص) فقال : ألا رجل يقتله ؟ فحسر أبو بكر عن ذراعه وانتضى السيف وصمد نحوه ، ثم رجع إلى النبي (ص) فقال : أأقتل رجلاً يقول : لا إله إلا الله ؟"^(٣) وجاء في أخبار الفتوح قول أبي جعفر الطبري ناقلاً : "ولما توجه علقمة إلى غزة وتوجه معاوية إلى قيسارية وصمد عمرو بن العاص إلى الأرطبون ومرّ بإزانه"^(٤) . وقال الواقدي في أخبار بدر : "فاجتمعت بنو مخزوم فأحدقوا بأبي جهل فجعلوه مثل الحرجة وأجمعوا أن يلبسوا لامة أبي جهل رجلاً منهم فلبسوها عبد الله ابن المنذر بن أبي رفاعة (فصمد له) علي - ع - فقتله وهو يراه أبا جهل ومضى عنه وهو يقول : أنا ابن عبد المطلب"^(٥) . وجاء في كتاب عبد الحميد الكاتب إلى بعض قادة مروان الحمار " . . . متوكلاً على الله فيما صمدت له ، وأثقا بنصره . . . ثم اصمد لعدوك المتسمي بالإسلام"^(٦) .

فهذه شواهد ليست بقليلة من واقع العربية تدل على أن الصمد هو القصد لا الثبات .

(١) جهمرة أضرار العرب ص ١٥٨ . مطبعة الاتحاد ، قال مؤلفه : "صمدت قصدت" .

(٢) أنساب الأشراف ١ : ١٥١٠ .

(٣) الكامل في الأدب ٣ : ١٢٦ ، مطبعة الأزهرية .

(٤) تاريخ الأمم والملوك ٤ : ١٥٧٠ .

(٥) شرح نهج البلاغة مج ٢ : ٢٣٧ .

(٦) جمع الأعشى ١ : ٢٠٩٠ ، ٢١٠٠ .

قل : يجب عليكم الصِّمَد للعدو .

ولا تقل : الصمود للعدو .

وقد ذكرنا أن الفعل "صمد" معناه قصد ، ومصدره "الصمد" لا الصمود الذي ابتدعه ذوو الجمود ، والسبب في ذلك أن الصمد هو حركة على خط مستقيم نحو الصمود أي المقصود ، والمصادر التي تعني هذا المعنى تكون قصيرة لتمثل السير في أقصر الخطوط وهو الخط المستقيم ، ولذلك قالت العرب "قصد قصداً" و"نحا ينحو نحواً" و"رام يروم روماً" و"عمد يعمد عمداً" و"هدف هدفاً" و"سبق سبقاً" و"أمّ أمّاً" و"صمد صمداً" و"سار سيرا" . وهذا من أسرار العربية ومن دقائقها وعجائبها التي لا تحصى ، ولقائل أن يقول : ولماذا لم يقولوا : ذهب ذهباً ؟ فنقول له : لأنه لا يشترط في الذهاب ولا في الإياب أن يسير الذهاب والآيب على أقصر الخطوط وهو الخط المستقيم ، ولذلك طال المصدر ، والظاهر أن الذي ابتدع "الصمود" حسبه بمعنى "الثبات" فأطال مصدره كالجلوس والقعود والوقوف والثبوت والثبات ، وفي قصر مصدر الفعل "صمد" ومشابهته للمصادر التي من النوع الذي ذكرناه دليل على أنه يعني الحركة لا السكون والتقدم لا الوقوف والإقدام لا الإحجام .

والعجيب في إصرار كثير من العرب العصريين المعتزين بالعروبة وهو تركهم ما أمر الله تعالى به في القتال وهو قوله : "يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم فئة فاثبتوا واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون" ولم يقل "قاصمداً" وقال تعالى : "ولولا أن ثبتناك لقد كدت تركن إليهم شيئاً قليلاً" ولم يقل «صمدناك» وقال : "ويثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة" . ولم يقل : "يصمدهم بالقول الصامد" . وقال : "قل نزل به روح القدس من ربك بالحق ليثبت الذين آمنوا" ولم يقل "ليصمدهم" . وقال تعالى : "وليربط على قلوبكم ويثبت به الأقدام" . ولم يقل "ويصمد به الأقدام" وقال : "يا أيها الذين آمنوا إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم" . ولم يقل "ويصمد أقدامكم" وقال : وكلاً نقص عليكم من أنباء الرسل ما نثبت به فؤادكم" وقال : «كذلك لنثبت به فؤادك ورتلناه ترتيلاً» وقال : ولما برزوا

لجالوت وجنوده قالوا : ربنا افرغ علينا صبراً وثبتت أقدامنا وانصرنا على القوم الكافرين» ولم يقل «وصمدت أقدامنا» وقال : «وما كان قولهم إلا أن قالوا ربنا اغفر لنا ذنوبنا وإسرافنا في أمرنا وثبت أقدامنا وانصرنا على القوم الكافرين» وقال : «إذ يوحى ربك إلى الملائكة أني معكم فثبتوا الذين آمنوا» . فما معنى هذه الرغبة عن لغة القرآن ؟ فهل هو تجديد في العروبة ؟

قل : اعتزل العرش

ولا تقل : تنازل عن العرش

والسبب في ذلك أن "تنازل" فعل اشتراك في المسموع والمدون من اللغة العربية ، ومعناه النزول من الإبل إلى القتال بين اثنين أو أكثر منهما ، قال مؤلف أساس البلاغة "ونازله في الحرب وتنازلوا" وقال الجوهري في الصحاح "والنزال أن يتنازل الفريقان" وقال مؤلف المصباح المنير "ونازله في الحرب منازلة ونزالا وتنازلا" "نزل كل واحد منهما في مقابلة الآخر" . وقال مؤلف القاموس "والنزال : أن ينزل الفريقان عن إبلهما إلى خيلهما فيتضاربوا . وقد تنازلوا ويقال في مثل هذا المعنى أيضا "انتزل الفارسان وانتزلت الفرسان أي تنازلا وتنازلوا ، وموضع الانتزال هو "المنتزل" قال ابن الزبيري :

وسراييل حسان شققت

عن كمسات غودروا في المنتزل

واشتقت العرب من "النزل على وزن العمر (وهو طعام الضيف فعلا فقالوا^(١)) تنازل القوم" أي أكلوا عند هذا نزلة وعند ذلك نزلة . وعلى هذا يجوز لقائل أن يقول : إن باب الاشتقاق مفتوح وأنت ممن يذهب إليه ،

(١) انظر لقولنا فقالوا بعد تقديمنا اشتقت العرب : ما جاء في سورة يوسف وجاءت سيارة فأرسلوا واردهم .

فلماذا لا نقول : "تنازل عن العرش" ؟ والجواب هو أن القياس ينبغي فيه أن يكون ملائما لطبيعة اللغة العربية و"تفاعل" إذا جاز اشتقاقه للواحد من نزل دل على الرياء والتكلف مثل "تمارض وتماوت وتغافل وتجاهل" فمعنى "تنازل عن العرش" على هذا القياس "تكلف النزول عنه وخادع به وراءى" مع أن المراد "اعتزاله العرش" وتركه إياه وتنحيه عنه وتخليه ، وفي غير العرش يجوز أن يقال "نزل عنه" كقولهم "نزل عن حقه" قال في أساس البلاغة "وانزل لي عن هذه الأبيات" وفي المصباح المنير "نزلت عن الحق : تركته" فتأمل ذلك . ولا عبرة بما ورد في شرح البسامة لابن بدرون "ص ٢٠" .

قل : هؤلاء السَّيَّاح جواسيس

ولا تَقَل هؤلاء السَّوَّاح جواسيس

وذلك لأن السَّيَّاح جمع تكسير "للسائح" والسائح اسم فاعل من الفعل "ساح في الأرض ، سياحة وسيوحا ، وسيحا وسيحانا" كما في لسان العرب ، والمصدر المشهور هو "السياحة" لزيادة أحرفه ، المستوجبة زيادة معناها ، وليس السائح من ساح يسوح المفقود حتى يجمع على سواح ، مثل قائد وقواد ، بل هو مثل "غائب وغياب" و"عاب وعياب" ، وأما الجمع المصحح للسائح فهو السائحون والسائحين ، بحسب أنواع الإعراب ، ويعمد إلى جمع المذكر السالم عند إرادة الحدث ، كأن يقال "كان السَّيَّاح سائحين في أمريكا" و"إن السَّائحون اليوم ، وإنكم السَّائحون غدا" ، وغير الفصيح في مثل هذا المعنى أن يقال

"كان السَّيَّاح سياحا في أمريكا" و"إن السَّيَّاح اليوم وإنكم السَّيَّاح غدا" إذا أريد فعل السياحة أيضا .

قل : هذا رجل رَجْعِي ورجوعي ولا تَقَل : رَجْعِي .

ويقولون للرجل المتمسك بالأمر القديمة العقيمة وللأمر القديم

العقيم "رَجعي" لبيان أنه ضد التقدمي ، وذلك خطأ ، لأن "الرَّجعي" منسوب إما إلى الرجوع وهو مصدر الفعل المتعدي "رجعه يرجعه رجعا"

وإما إلى "الرَّجعة" وهي الحياة الثانية في الدنيا ، ومنها قولهم : فلان يقول بالرجعة ويعتقدها وهو من أهل الرجعة ، أي ممن يؤمنون بأن ناسا من الموتى سيعودون إلى الحياة بعد الموت ، ويحيون حياة ثانية . . جاء في مختار الصحاح "وفلان يؤمن بالرجعة أي بالرجوع إلى الدنيا بعد الموت" .

فالرجعة صارت مصطلحا ، وذلك ضد ما يريد القائل ، لأن الحياة بعد الموت هي تجدد وتقدم ، فاستعماله خطأ مبين . والذي منع من استعمال "الرَّجعي" منسوبا إلى مصدر الثلاثي المتعدي هو أن المراد الفعل اللازم لإفادة التكوّن والتأخر ، ومصدره «الرجوع والرَّجعي» ليقابل الفعل اللازم "تقدم ومصدره التقدم" وهما غير تقدمه المتعدي ومصدره التقدم أيضا ، غير المرادين هنا ، فالرجوعي واضح المعنى ، وبقي "الرَّجعي" وهو منسوب إلى "الرَّجعي" على وزن الدنيا وهو مصدر الفعل اللازم "رجع" جاء في مختار الصحاح "والرَّجعي : الرجوع" . ومنه قوله تعالى "إن إلى ربك الرجعي" .

قل : الجنود المرتزقة ، والجنود المرتزقون ، وهؤلاء المرتزقة ، وهؤلاء المرتزقون .

ولا تقل : المرتزقة ولا المرتزقون ، بهذا المعنى .

وذلك لأن الفعل "ارتزق" يأتي على وجهين ، أحدهما وجه اللزوم ، وهو من باب "أفعل" الذي بمعنى اتخذ لنفسه أصل الفعل ، أي اتخذ لنفسه رزقا ، فيكون "ارتزق فلان" بمعنى أصاب رزقا أو نال رزقا ، أو جعل لنفسه رزقا ، فهو مثل "اقتدر" أي اتخذ طبيخا في قدر ، والوجه الآخر وجه التعدي ، وهو "ارتزقه أي أفعله" . بمعنى طلب منه أصل الفعل ، وهو

الرزق ، فيكون "ارتزقه" بمعنى طلب منه رزقا ، مثل "أخذه"
 أي طلب منه خادما ، قال الجوهري في الصحاح "الرزقة" بالفتح
 المرة الواحدة ،

والجمع الرزقات . وهي أطماع الجند ، وارتزق الجند ، أي أخذوا
 أرزاقهم . وقال ناصر المطرزي في معجمه (المغرب في ترتيب المغرب) :
 "الرزق ما يخرج للجند عند رأس كل شهر ، وقيل يوما بيوم ،
 والمرزقة : الذين يأخذون الرزق ، وإن لم يشبثوا في الديوان" وقال
 الفيومي في المصباح المنير "رزق الله الخلق يرزقهم . . . وارتزق القوم :
 أخذوا أرزاقهم فهم مرتزقة" وجاء في لسان العرب : "يقال : رزق الخلق
 رزقا ورزقا . . وارتزقه واسترزقه : طلب منه الرزق . . وارتزق الجند :
 أخذوا أرزاقهم . . ورزق الأمير جنده فارتزقوا ارتزاقا . . ويقال : رزق
 الجند رزقة واحدة لا غير ، ورزقوا رزقتين أي مرتين"

وبما نقلنا يظهر الخطأ في قولهم : مُرتزقة ، بفتح الزاي ، لأن
 المرتزق هو المطلوب منه الرزق ، أي الذي يعطي الرزق أي الرازق ، مع
 أن المراد هو العكس ، أي طالب الرزق وأخذه ، فالصواب كسر الزاي
 فقل : المرتزقة والمرتزق ، ولا تقل : المرتزقة والمرتزق للمعنى المراد .

قل : دحرنا جيش العدو ، فجيش العدو مدحور .

ولا تقل : اندحر جيش العدو فهو مندحر .

وذلك إذا كان هزمه وكسره ناشئين عن حرب ، وخسرانه في
 الحرب . وهو من باب المجاز . قال مؤلف لسان العرب ناقلا : "دحره
 يدحره دحرا ودحورا ، دفعه وأبعده . . والدحر : تبعيدك الشيء عن
 الشيء . . والدحر : الدفع يعنف على سبيل الإهانة والإذلال ، وفي
 الدعاء : اللهم ادحر عنا الشيطان ، أي ادفعه واطرده ونجّه ، والدحور :

الطرد والإبعاد ، قال الله عز وجل : "أخرج منها مذؤوما مدحورا" أي مقصّى وقيل مطرودا" انتهى .

والفصيح أن يقال : كسرنا جيش العدو ، أو هزمناه أو شتتنا شمله أو فللناه ، ومع هذا فقد شاع في العصر الحاضر "دحرنا جيش العدو" أي دفعناه بعنف وطرده ، أما "اندحر" فلم يرد في كتب اللغة ، ولكننا ينبغي لنا أن لا نكون جامدين على النصوص اللغوية ، فلغتنا العربية الزاهرة الباهرة قياسية اشتقاقية ، وقد ذكرنا في كلامنا أن "انفعل" في اللغة ، يصاغ لرغبة الفاعل في الفعل ، إرادية كانت كانصرف وانطلق وانحاز وانضم ، أو طبيعية كإعجاب الغيم وانقشع واندفن النهر ، لا بتأثير مؤثر الخارج ، وهو ما سموه المطاوعة ، ونحن لا نطوعمهم فيها ، فعلى هذا يجوز اشتقاق "اندحر" بمعنى انهزم وانكسر ، أي هرب من ساحة الحرب بغير قتال ، جبناً وفشلاً وخيوماً ، أما إذا أردنا "اندحر" من الدحر ، الذي هو الطرد الحقيقي العنيف ، فلا يجوز اشتقاقه ، لأن الإنسان لا يرغب في أن يكون طريداً ، ولا يريد ذلك ، ألا ترى أن الفصحاء لا يقولون "انطرد فلان" كما يقولون "انصرف وانطلق وانحاز وانضم" فرغبة الفاعل وإرادته وميله الطبيعي أو شبهه ، يجب أن تكون متوفرة في الفعل ، جاء في لسان العرب : "ويقال طردت فلانا فذهب ، ولا يقال قاطرد ، قال الجوهري : ولا يقال من هذا انفعل ولا اقتعل إلا في لغة رديئة" انتهى .

ذكر ذلك ولم يذكر السبب المانع من القياس ، ثم إنه قال في مادة خ س أ : "وخساً الكلب يخسؤه خساً أو خسوءاً فخساً وانخساً" أي طرده ، قال (الشاعر) كالكلب إن قيل له اخساً انخساً ، أي إن طرده انطرد" استعمل "انطرد" مع أنه قال في مادة ط ر د : "إنه لغة رديئة"

والصحيح أن "انطرد" و"انخساً" من اللغة الرديئة ، ولا يستعملان إلا عند الضرورة كضرورة الشعر والسجع ، لأن المنطرد والمنخس لا يريدان الانطراد ولا الانخساء ، وليس من الأمور الطبيعية لهما .

وخاتمة القول أنه لا يقال : اندحر جيش العدو ، إلا إذا هرب قبل القتال قسراً خائفاً خائراً .

قل : هذا الحزب محلول ، وهذه الجمعية محلولة إذا كانا قد نسخ قيامهما بأمر أمر ، وقهر قاهر ، من غير أعضائهما .

ولا تقل : هذا الحزب منحل ، وهذه الجمعية منحلة إذا كان قد بطل قيامهما وزال قوامهما . من تلقاء أنفسهما .

والسبب في ذلك أن وزن "انفعل" في اللغة العربية يمثل رغبة الفاعل في الفعل ، إرادية كانت أو طبيعية ، كما قلنا نحو "انطلق فلان وانصرف" وانحاز وانضم وانتهوى ومن ذلك "انقشع الغيم ، وانجأ السحاب ، وانكشف الظلام ، وانكسر الغصن ، وانداح الشيء" وكذلك ما جرى مجرى انفعل من الأفعال الأخرى كتفعل لل لازم نحو "تدلى الغصن ، وتولى فلان هاربا ، وتدنى وتعلّى ، وتثنى ، وتغنجت فلانة وتزيت وتبرجت وتحلت وتدللت" وقد مر في دحر .

وهذا من الأمور التي يعجبها ويؤكد لها الواقع اللغوي ، ويحمل الحمق والجهل أحيانا محمل العقل ، في هذا المعنى من باب حمل الضد على الضد مثال ذلك "انخنقت الشاة" ، قال الجوهري في الصحاح : "وانخنقت" الشاة بنفسها ، فهي منخنقة" ، وزاد في لسان العرب "فأما الانخناق فهو انعصار الخناق في خنقه ، والاختناق فعله بنفسه" . وقال الجوهري في ج ب ر : "وجبر العظم بنفسه أي انجبر" ، فسّر الفعل الذي قام به الفاعل في نفسه ، بوزن انفعل ، وقال أي انجبر . وهذا الوزن "انفعل" موجود في اللغة الأكديّة ، وهي لغة سامية من أخوات اللغة العربية . ألا أنه جاء بصورة "افعل" ، ثم استثقل التشديد في العربية ، فأبدل أحد الضعفين نونا ، لأن النون من الحروف الخفيفة . ولذلك اختير للتبوين التنكير

وغيره من التناوين ، ألا ترى أن القدماء قالوا "قُبْرَة وقُبْرَة" ، بإبدال النون من الباء ، وهي أحد الضعفين ، ولولا أن وجود الضعفين معا في الفعل ضروري لإفادة معاني التضعيف لأبدل أحد الضعفين نونا في أفعال كثيرة ، وهو ظاهر في اللغة العامية كقولهم جندله لجذله ، وخطل فلان خطل ، وصنقر لصقر ، أما الإبدال في الأسماء عند العوام فكثير كما عند الفصحاء ، كالدينوس للدينوس ، والعنجر للعنجر والزمار للزمار والإنجاص للاجاص والأترج للآترج .

قل : تأكدت الشيء ، تأكدا ولا تقل : تأكدت من الشيء .

والفعل "تأكد" لم يرد في كلام العرب إلا لازما بمعنى توكد فقد قالوا : تأكد الأمر أي ثبت ثبوتا وثيقا ، وجاء في لسان العرب "وكد العقد أو العهد : أوثقه ، والهمز فيه (أي أكد) لغة ، يقال : أوكدته وأكدته وأكدته أيكادا ، وبالواو أفصح أي شددته ، وتوكد الأمر وتأكد بمعنى (واحد) . ويقال : وكدت اليمين ، والهمز في العقد أجود" . ولما كانت اللغة العربية سائرة في طرقها الاشتقاقية نشأ فيها "تأكد" المتعدي في كلام الكتاب وكتاباتهم قياسا على "تفعل فلان الشيء" أي أصابه بأصل الفعل ، مثل "تبين فلان الأمر" أي أوقع عليه البيان ، وتحققه أي أوقع عليه التحقيق ، فتأكد فلان الشيء بمعنى أوقع عليه التأكيد وهذه الأفعال المتعدية الثلاثة هي غير اللازمة التي هي بوزنها نحو "تأكد الأمر" أي ثبت ثبوتا وثيقا وتبين أي ظهر واتضح وتحقق أي بانث حقيقته ، فالأول قياسي والثاني والثالث سماعيان .

ولذلك لا نجد موضعا لاستعمال "من" في قولهم "تأكد فلان من الأمر ومن المبلغ" لكن كثرة استعمال هذا الغلط جعلتهم لا يفكرون في تركيب جملته ، وتحري الصحة فيه ، لأنهم فكروا في تأدية المعنى حسب ،

وليس من شأن المتكلم إن لم يكن لغويا أن يفكر في دقائق التركيب بعد أن يجده منطبقا على قواعد الإعراب العامة ، والعرب تستعمل "من" في مثل هذه الجملة عند استعمال المصدر أو الاسم لوصولهما بما يفيد تمام المعنى مثل "أنا على بينة من هذا الأمر ، وأنتم على ثقة من أمركم" .

قل : ملأ الوظيفة الشاغرة ، وينبغي ملء الشواغر .

ولا تقل : إملاء الشواغر .

وذلك لأنك تقول : ملأ الوظيفة الشاغرة ، ومصدر ملأ المشهور هو الملء لا الإملاء ، والإملاء يكون مصدرا لفعلين مختلفين ، أحدهما "أملئ فلان على الكاتب شيئا إملاء" ، أي القاء عليه ليكتبه ، والآخر "أملأه الغداء إملاء" أي أصابه بالملأة ، وهي الزكام ، أو ثقل يأخذ في الرأس من امتلاء المعدة والثلاثي منه هو ملئ . يملأ نحو زكم يزكم ، فهو مملوء ومزكوم" فالإملاء هو الزكام ، قال السيد محمد مرتضى الزبيدي ، في تاج العروس : "الملأة ممدودا والملاء كغراب والملأة كمتعة . . . الزكام يصيب من الامتلاء أي امتلاء المعدة ، وقد ملئ (فلان) كغني مبتيا للمفعول ، وملؤ مثال كرم ، واملأه الله تعالى إملاء ، أي أركمه فهو مملأ . . ."

فقل : ملء الشاغر أو الشواغر ، ولا تقل : إملاء الشواغر .

قل : تخرج فلان في الكلية الفلانية .

ولا تقل : تخرج من الكلية الفلانية .

وذلك لأن تخرج في هذه الجملة وأمثالها بمعنى "تأدب" و"تعلم" وتدرّب فيقال : "تعلم في الكلية" و"تأدب فلان في الكلية وتدرّب" ولا محل لحرف الجر "من" فليس المقصود الخروج من الكلية في قولنا "تخرج في الكلية" ولو كان المقصود الخروج ، لكان لكل طالب في اليوم خرجة أو خرجتان ، ولذهب المعنى المقصود .

والعجيب أن "التخرُّج" لا يزال في اللغة العامية العراقية يفيد معنى العلم وحسن التصرف فالعوام يقولون في ذكر من يسيء التصرف والعمل ، ويرتبك في الأشغال "فلان ما يتخرَّج بهذا الشغل ، وفلان يتخرَّج" إلا أن استعمال النفي هو الغالب عليه .

قل : الطبيب الخافر ، وطبيب الحفَر ، والجندي الخافر وجندي الحفَر .

ولا تقل : الطبيب الحفَر ولا الجندي الحفَر .

وذلك لأن الخافر اسم فاعل ، من خفَره وخفَر به وخفَر عليه أي أَمَنَه وحَمَاه وأجاره وحرسه فيكون لفظ "الخافر" مستعملاً على سبيل المجاز للطبيب وعلى سبيل الحقيقة للجندي أما «الحفَر» فهو مصدر الفعل "خفرت المرأة تخفر خفراً وخَفارة أي استجيت أشد الحياء ، فهي خفرة وخفير ومخفار" ومن البديهي أن الذي يستعمل الحفَر لا يريد خَفَر المرأة ، ولا يخطر ذلك بباله ، بل يريد صاحب النوبة والرقيب والموكل بالتدبّر أو النظر أو الحراسة ، ويجوز أن يكون الأصل في هذا الاصطلاح "الطبيب ذو الحفَر" وهو بمعنى الطبيب الخافر ، باعتبار أن المراد باسم الفاعل هو النسبة إلى الفعل ، فقولهم "ذو الحفَر" هو رجوع إلى الأصل ، فينبغي أن يقال إذن "الطبيب ذو الحفَر" أو طبيب الحفَر بإضافة الاسم إلى فعل صاحبه وذلك أثقل من "الطبيب الخافر" وكذلك القول في "الجندي ذي الحفَر" وجندي الحفَر "فتسكين الفاء واجب لئلا يلتبس الحفَر الذي هو الحفظ والحراسة بالحفَر الذي هو الحياء ، ثم إنه لا يجوز أن يكون الحفَر جمعاً ، قياساً على حارس وحرس ، وخادم وخدم ، وطالب وطَلَب ، وقاعد وقعد ، وسامر وسمر وناشئ ونشأ ، لأن المقصود خافر واحد لا جماعة ولا جمعية واستعمال الجمع مكان المفرد هو من اللغة العامية إذا

كان المفرد غير مجزأ كقولهم ، فلان أشقياء ، وأبناء الثلاثين ، وفلان أرباب .

قل : نقول الموظفين ونقلاتهم ولا تقل : تنقلاتهم .

وذلك لأن "التنقلات" جمع المصدر "التنقل" ، المشتق من "تنقل فلان" ومضارعه "يتنقل فلان" أي انتقل من شيء إلى آخر ، ومن مكان إلى آخر ، ومن بلدة إلى أخرى ، عدة مرات بحسب رغبته وهواه ، ومن ذلك قول الشاعر : "تنقل فلذات الهوى في التنقل" فتنقلات الموظفين ليست مكررة عدة مرات في تلك المرة ، ولم تكن برغبة منهم وعلى هواهم ، فالصواب "النقول والنقلات" أي نقلات الموظفين ، ولكل موظف "نقلة" والنقلة مصدر المرة ، كما تقول في الخرجة خرجات ، وفي السفر سفرات ، وفي الطلعة طلعات ، وفي الحملة حملات ، وفي الدخلة دخلات ، وتقول في النقلة نقلات ، لأن الموظف إذ ذاك نُقل نقلة واحدة ، وجمع النقلة نقلات كما ذكرت آنفاً ، فقل : نُقلات الموظفين ، كما تقول : سفرات الموظفين ، وحملات الجيش ، والفرق بينهما أن النقلة مضافة إلى مفعولها وتلك مضافة إلى فاعلها ، ولا تقل : تنقلات الموظفين بهذا المعنى ، فتنقلات الموظفين تكون في أيام إجازاتهم أو استراحاتهم ، أو تفتيشهم وتحقيقاتهم ، أي حينما ينتقلون مرة بعد مرة ، باختيار أو بإذن للاعتبار والاختبار .

قل : القِطَاع ولا تقل : القِطَاع ولا القِطَاع .

وذلك لأن القِطَاع من اصطلاحات الهندسة القديمة وقد استعير للتقسيمات الاقتصادية باعتبار أن مجموع الاقتصاد دائرة والقطاع يقطع جزءاً منها ويفرزهُ ، قال أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف الخوارزمي الكاتب من أهل القرن الرابع للهجرة : "الشكل القِطَاع - بفتح

القاف وتشديد الطاء - قطعة من دائرة ، رأسها إما على مركزها وإما على محيطها مثل هذين ^(١) الشكلين ^(٢) .

وهذه التسمية من باب تسمية الكل بالجزء كما قالت العرب "الخائط" للبستان مع أن الخائط هو جداره وكما سمي العصريون عدة أشياء بالمنطقة من غير أن يشترطوا الاستدارة في الشيء المسمى وذلك خطأ قبيح لأن المنطقة كالحزام فتستعمل للاستدارة لا للانبطاس ، فقولهم "المنطقة الاستوائية" من الأرض صحيح ، لأن الخط دائر مع خط الاستواء كالنطاق وإن كان متصوراً . وقولهم "المنطقة المحرمة" من البلاد خطأ لأنها لا استدارة فيها . أما القطاع آلة القطع أو طائفة من الليل والدراهم فلا محل لها في ارادة هذا المعنى .

قل : تعرّفت الشيء والأمور ، وتعرّفت إلى فلان واعترفت إليه ، واستعرفت إليه ، وقالت العامة . تعرفت بفلان .

ولا تقل : تعرفت إلى الشيء والأمور ولا تعرفت عليها .

وذلك لأن لغة العرب تميز في هذا الفعل بين الإنسان وغيره ، كما تميز بين مدلولي صيغة الفعل "تفعل" . في هذه العبارة ، فتعرفت الشيء وتعرفت الأمور هما على وزن "تفعل" ولكن مدلوله غير مدلول "تعرفت إلى فلان" .

أي تفعل أيضاً مع مخالفة مدلول هذا الفعل لمدلول ذاك ، ف لغة العرب لغة اشتقاقية وأوزان أفعالها أي صيغ أفعالها محدودة معدودة والمعاني كثيرة ، فلم يكن بد من أن تدل الصيغة الواحدة والوزن الواحد على أكثر من معنى واحد للوفاء بالمعاني وأدائها ، ومن تلك الصيغ المشتركة

(١) لم يرد شكلاً في الكتاب المطبوع بمصر .

(٢) مفاتيح العلوم ص ٢٠ طبعة إدارة الطباعة المنيرة بمصر .

المعاني "تفعل" التي جاء على وزنها "تعرف" فقولنا "تعرفت الشيء" والأمر "هو" تفعل الذي بمعنى أوقعت أصل الفعل على المفعول أي أوقعت المعرفة عليه بعد أن كان مجهولاً ، وأقول بعبارة أخرى هو بمعنى "أصبه بالمعرفة" . وأما قولنا "تعرفت إلى فلان" ففيه تعرف بمعنى أظهر الفعل من نفسه خاصة مرة بعد مرة أي أظهر معرفة نفسه بتكرار لتأكيد الفعل ، فهو لازم ملازم لفاعله ، وشواهد الأول أعني "تعرفته" كثيرة ، أنا ذاكرها بعد النصوص اللغوية ، قال الجوهري في الصحاح : "وتعرفت ما عند فلان أي تطلبت حتى عرفت وتقول : أيت فلانا فاستعرف إليه حتى يعرفك" وكرره مؤلف لسان العرب ناقلاً . وذكر قول طريف العنبري :

تعرفوني أنني أنا ذاكم

شالك سلاحي في الفوارس معلّم

وتعرفه قد أورده الفيروز أبادي في القاموس كإيراد الجوهري له في الصحاح .

أما الواقع اللغوي فمنه ما ورد في أخبار الخوارج من الكامل للمبرد من قول القائد العظيم المهلب بن أبي صفرة لهريم بن عدي المجاشعي ، "إني لا آمن أن يكون قطري كاذباً بترك موضعه فاذهب فتعرف الخبر" . وقول بعض الفصحاء في موضع آخر منه : "يتعرفه النصر ويساعده الظفر" . ومنه قول بعض الفصحاء في أخبار ابن مسحج في الأغاني "وما منعني من عتقه إلا حسن فراستي فيه ولئن عشت لأتعرّفن ذلك" ومن قول بعضهم في أخبار ابن المولى "فلما أفاق ابن المولى من علته ونهض دخل عليه يزيد بن حاتم متعرفاً خبره" . ومنه قول الجاحظ في كتابه الحيوان : "جعلها في موضع امتحان إخلاصهم وتعرف صدق نياتهم" . وأما قولهم "تعرف فلان إلى فلان" فقد ورد في كتب اللغة الموثوق بها المعتمد عليها مثل لسان العرب وفي تعابير الفصحاء ، فقد جاء في كتاب الأغاني في أخبار معبد المغني الكبير الشهير : "غنيت فأعجبني غنائي وأعجب الناس وذهب لي به صيت وذكر فقلت : لآتين

مكة فلاسمعن من المغنين بها ولاغنيئهم ولاتعرفن إليهم" . وقال الأديب الكبير أبو هلال العسكري في جمهرة الأمثال "لا الملك معرفة ولا البحر جار أي لا تتعرف إلى الملك ولا تجاور البحر" . أما تعرف به "فقد نقل الأستاذ رينهارد دوزي" المستشرق في معجمه المستدرك للغة العربية بالعربية والفرنسية من كتاب تاريخ الموحدين لابن صاحب الصلاة قوله ، "حين دخل بغداد وتعرف بسلطانها" فهذا شاهد "تعرف به" ونقل من مرجع آخر قول القائل "تعرف بالناس" . والظاهر أن "تعرف به" أي صار معروفا عنده هو من التعابير العامة ومن العامة ما هو فصيح ولا يزال عوام بغداد يستعملونه في كلامهم كقولهم "إتعرفت بي" وتأويله اللغوي ، أن المتعرف كان مجهولا فلما اتصل به صار معروفا ، فإذا كان ذلك بالنسبة للمجرور كان التعبير صحيحا وإذا كان بالنسبة للفاعل كان من سوء التعبير .

قل : هذا يرمي إلى الإصلاح ويستهدفه .

ولا تقل : يهدف إلى الإصلاح .

وذلك لأن "هدف للشيء" لا يؤدي هذا المعنى ، وله معنى آخر لا تستغني عنه اللغة العربية ومن أجله اشتق الفعل من الهدف قال الزمخشري في أساس البلاغة : "وهدف للخمسين وأهدف : قارب" وجاء في لسان العرب "ويقال : هل هدف إليكم هادف أو هبش هابش ؟ يستخبره هل حدث ببلده أحد سوى من كان به ؟ . . وهدف إلى الشيء : أسرع" . وجاء في القاموس "وهل هدف إليكم هادف : هل حدث ببلدكم أحد سوى من كان به . . وهدف إليه : دخل وهدف للخمسين : "قاربها كأهداف" . وجاء في المعجم الوسيط "هدف إليه هدفا : دخل . وهدف فلان للخمسين : قاربها . . وهدف إلى الشيء : جعله هدفا له ، مولد" . وهذا المولد خطأ ، لأن جميع معاني "هدف" المتقدمة على هذا المعنى تعني قرب الوصول والدخول وما أشبههما ،

على حين أن "رمى" إلى الشيء لا يعني القرب منه ولا أصابته وإنما يعني الاجتهاد والسعي لإصابته ، فالهدف يكون بعد الرمي وهو مقاربة النجاح ، يقال "رمى إلى النجاح فهدف له" أي قاربه .

أما "استهدفه" فمعناه اتخذه هدفاً ، وقد ورد ذلك في كلام الإمام علي (ع) على إحدى روايتين ، وهي في قوله : "دار بالبلاء محفوفة . . . وإنما أهلها فيها أغراض مستهدفة . ترميهم بسهامها وتفنيهم بحمامها" قال عز الدين بن أبي الحديد : "ومستهدفة بكسر الدال : منتصبة مهياة للرمي ، وروي مستهدفة بفتح الدال على المفعولية كأنها قد استهدفها غيرها أي جعلها أهدافاً^(١) . ونقل ذلك فخر الدين الطريحي ولم يشر إليه قال في مجمع البحرين : "فيه أغراض مستهدفة بكسر الدال : المنتصبة"^(٢) ، واستهدفت أي طلبت اتخاذ هدف وهو كل شيء مرتفع من تراب أو رمل ، ومنه مستهدفة بفتح الدال

وقال أسامة بن منقذ : "وكان قد هدف من العرب إلينا خلق كثير"^(٣) أي قصد إلينا . وأسامة كان من رجال القرن السادس للهجرة ، ولا يقوم كلامه لمناهضة كلام العرب الفصحاء الذي ضُمِنَتْه معجمات اللغة .

قل : الشيء الذي ذكرته آنفاً أو سالفاً أو المذكور آنفاً .

ولا تقل : الشيء الأنف الذكر .

جاء في مختار الصحاح "وقال كذا آنفاً وسالفاً" وهو أسلوب القرآن الكريم ، قال تعالى : "ومنهم من يستمع إليك حتى إذا خرجوا من عندك

(١) شرح نهج البلاغة مج ٢ ص ٨٢ . ٨٤ .

(٢) الصواب "منتصبة" لأن المفسر نكرة .

(٣) الاعتبار لأسامة بن منقذ ص ٤٠ .

قالوا للذين أوتوا العلم ماذا قال آنفا؟^(١) فالصواب "المذكور آنفا" ،
و"المذكور سالفا وهو أدل على المعنى إذا أريد زمن مضي الشيء ، قال
الراغب الأصبهاني : "واستأنفت الشيء : أخذت أنه أي مبداه ، ومنه
قوله - عز وجل - : ماذا قال آنفا أي مبتدأ^(٢)" - وجاء في كليلة
ودمنة "وعجزت رأيي في سيرتي بما تكلمت به آنفا^(٣)" وقال أشعب في
ذكر زيد بن عمرو بن عثمان زوج سكينه بنت الحسين (ع) أنه قال
له : غني ويحك غير هذا فإن أصبت ما في نفسي فلك حلتني هذه وقد
اشتريتها آنفا بثلاثمائة دينار^(٤)" . وقال ابن فارس في كتابه مقاييس
اللغة في الكلام على مادة أن ف : "الهمزة والنون والفاء أصلان منهما
تتفرع مسائل الباب كلها ، أحدهما : أخذ الشيء من أوله ، والثاني
أنف كل ذي أنف وقياسه التحديد ، فأما الأصل الأول فقال الخليل :
استأنفت كذا أي رجعت إلى أوله واثبتت اثتنافا ، ومؤتلف الأمر : ما
يُبتدأ فيه . ومن هذا الباب قولهم : فعل كذا آنفا . كأنه ابتدأه ، وقال
الله تعالى : قالوا ماذا قال آنفا" .

قل : فلان يبهرج البضاعة ويزاول البهرجة وهو مبهرج بضاعة .

ولا تقل : فلان يزاول القجع والتهريب .

وذلك لأن كلمة "القجع" كلمة أعجمية ، تركية الأصل واللفظ
وصورتها "قاجاق" والمزاولة لهذا الضرب من العمل تسمى "قاجا قلق" أي
البهرجة ، جاء في لسان العرب "وفي الحديث أنه أتني بجراب لؤلؤ
بهرج" . قال القتيبي : أحسبه بجراب لؤلؤ أي عدل به عن الطريق
المسلوك خوفا من العشار . قال الأزهري : "وبهرج بهم إذا أخذ بهم
في غير المحجة" . وقد نقل صاحب اللسان هذا النص اللغوي وشرحه من

(١) سورة محمد - ص ١٦ .

(٢) مفردات القرآن ص ٢٨ طبعة مصنفى آتياي .

(٣) ص ٩٢ طبعة المرسفي .

(٤) الأغاني ٣ : ٣٦٧ طبعة دار الكتب المصرية .

كتاب النهاية في غريب الحديث والأثر وفيه ذكر للمآتي ونصه : وفي حديث الجساج أنه أتى بجراب لؤلؤ بهرج" - وورد في المصباح المنير "وبهرج الشيء ، بالبناء للمفعول : أخذ به على غير الطريق" .

ومن المعلوم أن بضاعة "القجج" مأخوذ بها على غير الطريق تفصيا من أداء العشر أو المكس ، أما التهريب فإن صح استعماله فإنما يصح للإنسان فهو الذي يهرب أي يفر ، والبضاعة لا تفر ولا وجه لاستعمال الهرب المجاري لها البتة .

قل : عرّض فلان للتعذيب والعقوبة والأذى وجعل عرضة لها .

ولا تقل : تعرّض لها .

وأصل هذا الغلط في استعمال "تعرض" ما ذكرناه من كلام الأديب الكبير المقدم ذكره في المقدمة وهو من ذوي الأساليب التي اقتدي بها وشاعت بين فريق من الكتاب ، والسبب في غلط الاستعمال أن "تعرض" يدل على رغبة الفاعل في الفعل والمفعول به إن وجد ، والمعذب أو المعاقب أو المؤذى كائنا ما كان الأذى لم يرغب في العذاب والعقوبة والأذى ، وإنما قهر وأجبر على مكابذتها ، ولو صح أن الذي عرّض لهذه البلايا راغب فيها وتائق إليها لم يكن معذبه أو معاقبه أو مؤذيه ملوما ، قال ابن فارس في المقاييس : "وتعرض لي فلان بما أكره ورجل عريض أي متعرض" وورد في الصحاح ومختاره "وتعرض لفلان تصدى له ، يقال : تعرضت (لهم) أسألهم" ، وجاء في المصباح المنير "وتعرض للمعروف وتعرضه ، يتعدى بنفسه وبالخرف إذا تصدى له وطلبه ، ذكره الأزهرى وغيره ومنه قولهم : تعرض في شهادته لكذا أي تصدى لذكره وقال قبيل ذلك : "وما عرضت له بسوء أي ما تعرضت" وفي لسان العرب "ويقال : انطلق فلان يتعرض بجملة السوق إذا عرضه على البيع ، ويقال : تعرض أي أقامه في السوق . . وأنشد ابن الأعرابي :

وقوما آخرين تعرّضوا لي ولا أجنبي من الناس اعتراضا . . والعرب تقول : عرض لي الشيء وأعرض وتعرض واعترض بمعنى واحد . . ورجل عريض مثل فسيق يتعرض الناس . . وتعرض معروفه وله : طلبه . . وقال الليث : يقال : تعرّض لي فلان بما أكره " فهذه النصوص اللغوية للتعرض بمعنى الاعتراض وهي تدل على أن الفعل "تعرض" ومصدره التعرض يفيدان رغبة الفاعل والمفعول به ، وقد تركت نصا واحدا ورد في الصحاح ومختاره يخالف واقع اللغة وأناي ذاكره بعد إيرادي شواهد واقع اللغة أي استعمال "تعرض" في كتب الأدب وكتب التاريخ قال رجل من قيس عيلان : "كان الأعشى يوافي سوق عكاظ وكان المحلق الكلاب منثا مملقا ، فقالت امرأته : يا أبا كلاب ما يمنعك من (التعرض) لهذا الشاعر . (١)" . وجاء في خبر هبار بن الأسود "قال : رسول الله - ص - وهبار يعتذر إليه : إن الإسلام محاذ لك ونهى عن التعرض له (٢)" وقال الجاحظ : "وسأضرب لك مثلا قد استوجب أغلظ منه وتعرضت لأشد منه ولكننا نستأني بك وننتظر أوبتك (٣)" . وجاء في أخبار صفين لنصر بن مزاحم المنقري من أهل القرن الثالث للهجرة :

إلا أن تتعرض للبلاء - ص ٢٩ - . وجاء في الأكليل "عن أبي الحسن الشامي عن عكرمة عن عباس عن ابن أخي النجاشي قال : قال : عمر ابن الخطاب وفدت على النعمان - وأنا غلام شاب - في فتية من قریش من أهل مكة تتعرض لمعروفه (٤)" . وورد في خبر نصر بن حجاج الشاب الجميل الذي نفاه عمر بن الخطاب (رض) "وأنته يوما أم نصر حين اشتدت عليها يوما غيبة ابنها فتعرضت لعمر بين الأذان والإقامة فقعدت على الطريق (٥)" .

(١) الأغاني ٦ ١١٣ طبعة الكتب المصرية .

(٢) شرح البلاغة لأبن أبي الحديد نقلا من كتاب الواقدي "مع ١ ص ٢١٧" .

(٣) الحيوان ١ ص ٢١٨ .

(٤) الأكليل ج ٨ ص ٣٥ طبعة مطبعة السريان ببغداد .

(٥) شرح البلاغة "مع ١ ص ١٠" .

وجاء في سيرة الوزير يحيى بن هبيرة قول سبط ابن الجوزي :
 "وقال جدي الشيخ أبو الفرج في كتاب المنتظم : وكان الوزير يسأل الله
 تعالى الشهادة ويتعرض لأسبابها^(١) .

فهذه شواهد الواقع اللغوي للفعل "تعرض" ومصدره التعرض تؤكد أن
 التاء "تفيد رغبة الفاعل في الفعل ، أما الشاهد المخالف للواقع اللغوي فهو
 ما ورد في الصحاح ومختاره وهو "عَرَّضَهُ لكذا فتعرض له" ونقله منه
 صاحب اللسان وهو من دعوى وجود "المطاوعة" التي أصبحت حديث
 خرافة ولم نجد عربيا فصيحاً قال "عَرَّضْتُ فلانا للعقوبة فتعرض لها" دليل
 على الإجماع في إيقاعها عليه ، وهذا تناقض ظاهر ، وقد يقع في كلام
 المولدين الذين يتكلمون بلغة العامة التي لا باعث عليها ، ولا ملجئ
 إليها لأنها مخالفة لجميع أقوال الفصحاء ، والفرق بينها وبين اللغة
 الفصيحة حذف قليل كما رأيت .

ومن شواهد الواقع اللغوي للفعل "عرضه تعريضا" أي جعله عرضة
 وهدفا قول ناس من بني عجل لعتيبة بن النهاس العجلي لما صرف
 الخطية ولم يعطه شيئا : "لقد عَرَّضْتَنَا ونفسك للشر . قال : وكيف ؟
 قالوا : هذا الخطية وهو هاجينا أخبث هجاء^(٢) . ولم يقولوا تعرضنا بك
 للشر لأنهم لم تكن لهم رغبة فيه . وقال إبراهيم الموصللي للخليفة
 الهادي :

يا ابن خير الملوك لا تتركني

غرضاً للعدو يرمي حيالي

فلقد في هواك فسارقت أهلي

ثم عَرَّضْتَ مهجتي للزوال^(٣)

(١) وثبات الأعيان ٢ : ٢٩٧ . طبعة إيران .

(٢) الأغاني ٢ : ١٦٨ الطبعة المذكورة آنفاً .

(٣) المرجع المذكور ٥ : ١٦٢ .

وقال أبو حيان التوحيدي : "إذا حفظ الصبحة فلقد أفاده كسب الفضائل وفرّغه وعرضه لاقتنائها^(١)" وهو على سبيل الاستعارة ، أراد «وأعانه على اقتنائها» .

قل : هؤلاء الطغام والطغامة .

ولا تقل : الطغمة .

ويقولون للعصبة الشريرة أو الرديئة : هذه الطغمة ويؤكدون رداءتها أحياناً فيقولون : هذه الطغمة الرديئة أو الفاسدة ، والصواب "الطغام والطغامة" وهما مستعاران من أرذل الطير والسباع كالرعا ع وأصله النعام والهَمْج وأصله الذباب الصفار يقع على وجوه الحمير وعيونها أو الغنم المهزولة ، قال ابن منظور في لسان العرب : الطغام والطغامة : أرذل الطير والسباع ، الواحدة طغامة للذكر والأنثى مثل نعام ونعام ، ولا ينطبق منه بفعل ولا يعرف له اشتقاق ، وهما أيضاً أرذل الناس وأوغادهم أنشد أبو العباس :

إذا كان اللبيب كذا جهولا

فما فضل اللبيب على الطغام

الواحد والجمع في ذلك سواء ويقال : هذا طغامة من الطغام ، قال الشاعر :

وكنت إذا هممت بفعل أمر

يخالفني الطغامة والطغام

وقول علي (رض) لأهل العراق : يا طغام الأحلام . إنما هو من باب إشفى المرفق . " وقول الإمام الذي أشار إليه ورد في خطبته بالأنخيلة يبحث على الجهاد ، ذكرها المبرد في أول كتابه الكامل ، قال : "وقوله يا

(١) الامتاع والمؤانسة ٣ ، ١١٠ .

طعام الأحلام فمجاز الطغام عند العرب من لا عقل له ولا معرفة عنده
وكانوا يقولون طغام أهل الشام كما قال :

فما فضل اللييب على الطغام^(١)

ومن رجز أيام صفين قول الحر بن سهم بن طريف :

إني لأرجو إن لقسينا العاما

جمع بني أمسية الطغاما

أن تقتل العاصي والهماما^(٢)

وقول الإمام علي (ع) من القصيدة متمثلا :

فلو أني أطعت عصمت قومي

إلى ركن اليمامة أو شمام

ولكني متى أبرمت أمرا

منيت بخلف آراء الطغمام^(٣)

وقال في شأن الحكمين : "جفاة طغام عبيد أقزام ، جمعوا من كل
أوب ، وتلقطوا من كل شوب" .

قال ابن الحديد : "جفاة جمع جاف أي هم أعراب أجلاف ، والطغام
أوغاد الناس ، الواحد والجمع فيه سواء ، ويقال للثام ، والأشرار عبيد
وإن كانوا أحرارا^(٤)" .

أما الطغمة فقد ذكر البستاني في محيط المحيط أنها "الزمرة من

(١) الكامل ١ : ١٦ ، ٢٠٠ بالمطبعة الأزهرية وفي نهج البلاغة "علوم الأطفال" وأشار الشارح إلى نقل المبرد شرح

ابن أبي الحديد مج ١ : س ١٤١ ، ١٤٢ .

(٢) الشرح المذكور ١ : ٢٧٧ نقلا من أخيار صفين لتصرفين مزاحم .

(٣) المذكور ٢ : ٢٤٣ .

(٤) المذكور ٢ : ٢٤٦ « .

الناس شأنهم واحد" والظاهر أنها من الألفاظ النصرانية ، إلا أنها لا تستعمل إلا في المدح وللأخيار لأنه ذكر بعد ذلك "طغمت الملائكة" أي طبقاتهم ، وليس في الملائكة أشرار ولا أردياء ، وهل من سبب وجيه معقول يبعث الكاتب العربي على ترك لفظة عربية فصيحة قديمة خاصة بالأندال واستعمال كلمة نبطية اصطلاحية ، لا أحسبه موجودا .

قل : دعسته السيارة دعسا وداسته دوسا .

ولا تقل : دهسته دهسا .

ويقولون لمن داسته السيارة بعجلاتها "دهسته السيارة" بتعدي الفعل "دهس" إلى مفعوله به واحد مع نصب هذا المفعول ، واشتقاق مصدر له هو "دهس" . وقد مرت عشرات سنين على هذا الفعل الغريب ومصدره . ودخلا في سجلات الحوادث في دواوين الشرطة ودواوين المحاكم ، وذاعا في صحف الأخبار ، واستعملا في القصص والآثار ، مع أنهما ليس لهما بالدعس ولا بالدوس صلة وثيقة ولا واهية حتى يحتاج محتج لهما بضرب من الاستعارة ، يضاف إلى ذلك الوهم القبيح واختلاق ما ليس من لغة العرب أن الفعل "دهس" إنما يستعمل للون وهو لازم لا متعد ، كسائر أفعال الألوان لاستقرار الفعل في الفاعل ، فما يدري الناقد اللغوي ماذا يذكر من المعاييب ؟ قال ابن فارس في كتابه المقاييس : "الدال والهاء والسين أصل واحد يدل على لين في مكان ، فالدهس المكان اللين وكذلك الدهاس ، والدهسة لون كلون الرمل" وورد في لسان العرب الأصمعي : الدهاس كل لين جدا ، وقيل الدهس : الأرض السهلة يثقل فيها المشي ، وقيل هي الأرض التي لا يغلب عليها لون الأرض ولا لون النبات . وأدهس القوم : ساروا في الدهس كما يقال أوعثوا : ساروا في الوعث . . والدهس والدهاس . . المكان السهل اللين لا يبلغ أن يكون رملا وليس هو بتراب ولا طين ورمال دهس ، وفي الحديث : أقبل من الحديدية فنزل دهاسا من الأرض . ومنه

حديث دريد بن الصمة : لا حزن فيرس ولا سهل ديس .

وفي النصوص اللغوية بيان لما ذكرت ، فلا وجود للفعل ديس إلا للون الذي يشبه لون الرمل ، ومثله "أدهاسن أدهيساسا" ، وأما "أدهس إدهاسا" فمعناه سار في الدهس وهي الأرض اللينة السهلة التي تسوخ فيها الأقدام بعض السخوخ فمن أين أتى المتحذلق المختلق "بدهسه" بمعنى "دعسه وداسه" ؟ ولماذا ترك الفعل الشائع بين العامة والخاصة "داسه يدوسه دوسا" لأن العامة تستعمله ؟ وهو فصيح مليح ؟ ومع هذا يتهمون اللغويين بالتحذلق والأغراب وهم يتحذلقون فيما لا وجود لمعناه في لغة العرب ، فيجب أن يقال في الأقل "دعسته السيارة دعسا" جاء في لسان العرب "الدعس : شدة الوطء ودعست الإبل الطريق تدعسه دعسا ، ووطئته ووطئا شديدا . . وطريق دعس . دعسته القوائم ووطئته وكثرت فيه الآثار" وإذا ووطئت السيارة الإنسان ووطئا شديدا قتلته أو كسرت بعض أعضائه فصار عائها أي ذا عاهة .

وبما يضحك في استعمالهم "دهسه" بمعنى داسه ودعسه أنه لو حسبنا أن "دهس" موجود وأنه متعد أو أنه موجود وعديناه بالهمزة وقلنا "دهسته السيارة أو أدهسته إدهاسا" لكان ذلك بمعنى "لينته وأزالت خشوته" فأنظر بعد ذلك كيف يكون تليين الإنسان وإزالة خشوته ؟ .

قل : إنسان شيق أو شيق القلب وكتاب شائق الموضوع ، وموضوع شائق .

ولا تقل : كتاب شيق الموضوع ولا موضوع شيق .

ذلك لأن "الشييق" معناه المشتاق ، كالقيم بمعنى المستقيم ، ولأن الكتاب لا يكون مشتاقا ، قال ابن فارس في كتاب المقاييس : "الشين والواو والقاف ، (أصل) يدل على تعلق الشيء بالشيء ، يقال : شقت الطنب إلى الوند ، يعني شددت حبل البيت إلى الوند ، واسم ذلك

الخيوط هو (الشياق) ، والشوق مثل النوط (وزنا ومعنى) ، ثم اشتق من ذلك الشوق ، وهو نزاع النفس إلى الشيء ، ويقال : شاقني يشوقني (شوقاً) ، وذلك لا يكون إلا عن علق حب" .

وقال الزمخشري في أساس البلاغة : "وبلغت مني الأشواق ، وما أشوقني إليك ، وقلب شيق" . وقال الفيومي في المصباح المنير : "شاقني الشيء شوقاً من باب قال . . واشتقت إليه ، فأنا مشتاق وشيق" . فالشيقي معناه المشتاق كما ذكرنا آنفاً ، ولذلك قال صاحب المصباح المنير "أنا مشتاق وشيق" . والشيقي بمعنى المشتاق كالقيم بمعنى المستقيم ، ومنه كتب قيمة بمعنى مستقيمة ، فليس معناها أنها "ذوات قيمة" ، وقال أبو زيد الطائي ، من قصيدة أنشدها عثمان بن عفان ، (رضي الله عنه) :

من مبلغ قومنا النائن إذ شحطوا

أن الفؤاد إليهم شقيق ولع

وقال أبو الطيب المتنبي :

مـلاح برق أو ترقم طائر

إلا انشيت ولي فؤاد شقيق

فالفؤاد الشيق في البيتين هذين ، هو الفؤاد المشتاق ، وأما استعمال الشائق فدليله ما ورد في لسان العرب ، قال مؤلفه : "يقال : شاقني الشيء يشوقني فهو شائق ، وأنا مشوق ، وجاء في كتاب الروضتين في أخبار الدولتين : "أنشأ فلان معنى شائقاً" ، وقال العماد الأصفهاني في جريدة القصر وجريدة العصر «وهي أبيات شائقة وقال أبو الحسن الخزرجي ، في كتابه العسجد المسبوك في ترجمة القاسم بن أبي الحديد المدائني : "وأشعاره كثيرة رائقة ، ومعانيه بديعة شائقة" ، ويجوز قسّر الشيق بالمشوق كفسّر النّصّين بالمصون وفسر الرّيش بالمروّض .

قل : ضدٌ وضدٌ وضدٌ .

ولا تقل : « ضدٌ » دائماً .

قل : فلان يكافح الاستعمار ويحاربه .

ولا تقل : يكافح ضد الاستعمار ويحارب ضده .

ويستعملون "الضد" منصوباً دائماً كأنه ظرف منصوب على الظرفية ، ويقولون ذلك اتباعاً للفرج كقول الإنكليز "أكينست" والفرنسيين "كوتتر" والضد في العربية صفة حشرها التطور مع الأسماء وهي مشتقة من "ضادّه يضاده مضادة وضداداً أي خالفة" ثم اشتق منه صفة أخرى انتقلت إلى الاسمية أيضاً وهي "ضديد" وهاتان الصفتان المنتقلتان إلى الأسماء قياسيتان عندي من كل "فاعل يفاعل" بحسب الحاجة إليهما ، وعدم الالتباس في استعمالهما وثبوت الوصف فيهما ، كالشبه والشبيه والمثل والمثيل والند والنديد وما لا يأتي عليه الإحصاء فكيف يكون الاسم المعرب كسائر الأسماء مقصوراً على الظرفية منصوباً أبداً ؟ فالصواب إعرابه بأنواع الإعراب الثلاثة للأسماء وتثنيته وجمعه فيقال "هذا تلقيح ضدّ الجدرى" برفع ضدّ أي بضم الدال ، و"بدؤوا تلقيحاً ضدّ الجدرى" بنصب ضدّ ، و"ابتدؤوا بتلقيح ضدّ الجدرى" بجر الضدّ و"هذان تلقيحان ضدّا المرضين" و"هذه تلقیحات أضداد الأمراض المتوطنة" .

وأقبح مما ذكرنا قولهم "فلان يحارب ضد الاستعمار" هو "يحارب مخالف الاستعمار" وأمثاله ، فينعكس المعنى عليهم ، وينطقون بضدّ ما يريدون ، لأن معنى "يحارب ضد الاستعمار" هو "يحارب مخالف الاستعمار" فهو مؤيد إذن للاستعمار ، فتأمل الجهل كيف يجعل الإنسان ينطق بخلاف ما يريد من المعاني لسوء الترجمة من اللغات الإفرنجية ؟ ويقولون "للق ضدّه كذا كذا" أي أخلق وزور ، وهو تعبير فاسد منظور فيه إلى اللغتين الإنكليزية والفرنسية المقدم ذكرهما ، والصواب عند

العرب "لَفَّقَ عليه" مثل "زَوَّرَ عليه" واختلق عليه وولد عليه ، فالصواب وضع "عليه" موضع "ضده" في هذا التعبير وأمثاله .

ونحن إنما ذكرنا مثالا فالنبيه يقيس على المثال فلا يقول "فلان يدافع ضد المتألبين عليه" لأنه بمعنى ينصرهم ويؤيدهم بل يقول "يدافع المتألبين" . ومن الوكلاء . أي المحامين عند أهل العصر من اقتبس التعبير الفرنسي ويقول "أنا أدافع فلانا في المحكمة" وهو يريد "أدافع عن فلان" والعبارة الأولى تفيد ضد ما يريد ، فإنه إذا دافع موكله فقد نصر خصمه عليه ، وأصل العبارة المختصرة الصحيحة : "دافع عن فلان" هو "دافع عن فلان خصمه" ولكون الخصم معلوما في هذه العبارة استغني عن ذكره كما يقال "حافظ عليه" وأصله "حافظ المعتدي عليه" أي غالبه في الحفظ .

قل : يرأس اللجنة والقوم ولا تقل : يرئسهم .

ويقولون : رأس فلان اللجنة أو القوم يرئسها ويرئسهم بكسر الهمزة ، أي صار رئيسها أو رئيسهم ، وإنما اقتدوا في ذلك بالضبط الوارد في المنجد ، تأليف الأب النصراني لويس معلوف اليسوعي ، والرجل لم يكن لغويا بل اختار كلم معجمه من محيط المحيط للبستاني وزينه بصور ، بله أن المنجد لا يعتمد عليه في ضبط الكلم وبخاصة الأفعال الثلاثية فأمرها عسير ، ولم أعلم أنى له كسر عين المضارع من الفعل "رأس" ؟ فالمسموع المدون والمقيس فيه فتحها ، أما المدون ، فقد جاء في مختار الصحاح "رأس فلان القوم يرأسهم بالفتح رئاسة فهو رئيسهم ويقال أيضا ريس بوزن قِيم" . وورد في المصباح المنير "ورأس الشخص يرأس ، مهموز بفتحتين وأسة : شرف قدره فهو رئيس والجمع رؤساء مثل شريف وشرفاء" . وفي لسان العرب "ورأس القوم يرأسهم بالفتح وأسة وهو رئيسهم ، إذا زاحم عليها وأزادها" . وفي حديث القيامة : ألم أذكر ترأس وتربع ؟ رأس القوم : صار رئيسهم ومقدمهم .

فالنصوص المسموعة المدونة مجمعة على أن عين مضارع الفعل "رأس" أي يرأس مفتوحة وأما القياس فهو فتح عين المضارع الثلاثي إذا كانت العين أو اللام من أحرف الخلق وهي الهاء والحاء والعين والغين والهمزة ، مثل نهج ينهج ونده ينده وقحل يقحل ومنح يمنح ، وفعل يفعل ونفع ينفع ، وشغل يشغل ودمغ يدمغ ، وسأل يسأل ودرأ يدرأ ، إلا ما نص اللغويون على خلافه ، والمكسور العين من غير المثال قليل أو نادر مثل رجع يرجع ونزع ينزع وخطأ يخطئ على إحدى لغتين ، ودمغ يدمغ على إحدى ثلاث لغات ، وما ذكروا من الوارد بلغتين : فتح العين وضمها برأ يبرأ ويرؤ وجنح يجنح ورعدت السماء ترعد ورعف يرفع وسلخ يسلخ وشجب يشجب وصلاح يصلح وفرغ يفرغ ومخض يمحض ومضغ يعض وهذا الإبل يهناها ويهنوها وقيل ورد فيه أيضا الكسر وزار الأسد يزار ويزئر ، وشحج البالغ يشحج وشهق الرجل يشهق ورضع الطفل يرضع ونطح ينطح ومنح يمنح ونبح ينبح ، وزادت لغة الثالثة نحت ينحت ونبح ينبغ ونهق ينهق ورجح يرجح ونحل ينحل وسحاه يسحوه ويسحيه وشح يشح ولغى يلغى ويلغى ويلغو . ولم يكن "يرأس" من هذا النادر المنصوص عليه فالمنجد هو الذي أفشى هذا الغلط ، فينبغي للأديب أن لا يعتمد عليه عند الالتباس واختيار الصحيح من الضبط والتصريف .

قل ، أمل فلان النجاح يأمله .

ولا تقل : أمل النجاح يأمله .

لأنه من باب "نصر ينصر" فالشيء مأمول ومنه قول كعب بن زهير "والعفو عند رسول الله مأمول" وتقول أيضا أملت الشيء ، أوأمته تأميلا بمعنى رجوت الحصول عليه وفيه ضرب من المبالغة وهو شدة توقان النفس إلى إدراكه والاحتواء عليه . فلا تقل أمل يأمل لأنه لم يرد في السماع ولا أجازته القياس .

قل : استشهد فلان في الحرب .

ولا تقل : استشهد فلان في الحرب .

أي قُتِلَ فيها شهيدا ورزقَ فيها الشهادة ، فهو من الأفعال المبنية للمجهول ، كقولك "أحضر فلان" إذا حضره الموت ، واستلحم إذا نشب في الحرب فلم يجد مخلصا ، وارث فلان إذا حمل من المعركة رثيئا أي جريحا وبه رمق ، واستهتر بالشيء إذا ألع به لا يتحدث بغيره ولا يفعل غيره ، واستغرق في الضحك إذا بالغ فيه ، واستطير إذا دُعر ورُعِبَ .

قل : خرج فلان عن القانون أو حاد عنه أو عدل عنه أو وكب عنه نكوبا أو نكب تنكيبا أو تنكبه تنكبا .

ولا تقل : خرج على القانون .

وذلك لأن الخروج يستلزم استعمال حرف المجاوزة والمجانبة والابتعاد وهو "عن" ، أما "على" فتستعمل في مثل "خرج فلان على الدولة" أي ثار عليها ، ووثب بأصحابها ، ومن ذلك اسم الخوارج ، وهم الذين خرجوا على الدولة الإسلامية ، في خلافة الإمام (ع) . ومن شواهد استعمالهم "خرج عنه" بمعنى حاد عنه ما جاء في كلیلة ودمنة ، من أقوال ابن المقفع الكاتب البليغ المشهور ، كقوله : وما هو عليه من الخروج عن العدل ، وما ورد في تجارب الأمم ، للفيلسوف المؤرخ الأديب مسكويه ، وهو قوله "تقدم الجيش البختياري . زحفا بغير أمر ، وفارق المصاف" وخرج عن النظام ، وجاء في العقد الفريد : "فطرب القوم حتى خرجوا عن عقولهم" .

ولا يقتصر الخطأ في قولهم "خرج فلان على القانون" على مخالفة التعبير الصحيح ، بل يفيد عكس المراد ، لأن معنى "خرج فلان على القانون" ، وهو سيره على حسب ما يوجبه القانون . قال الشريف

الرضي في الكلام على الحديث النبوي الشريف ، الخاص بالخيال ومنافعها ظهورها حرز ويطونها كنز" : "وهذا القول خارج على طريق المجاز" . يعني أنه سائر في طريق المجاز ، وظاهر على طريق المجاز وقال ابن جني في الخصائص ١ : ١٥٦ : "وإن ضيئون إنما خرج على الصحة" فقل : خرج فلان عن القانون أو حاد عنه أو عدل عنه أو نكب عنه أو تنكب عنه .

قل : كان الحاكم جباراً ذا حكم جباري .

ولا تقل : كان دكتاتوريا وكان حكمه دكتاتوريا .

وذلك لأن كلمة "جبار" العربية تقابل كلمة "دكتاتور" في اللغات الإفرنجية ، قال تعالى في سورة هود "وتلك عاد جحدوا بآيات ربهم وعصوا رسله واتبعوا أمر كل جبار عنيد" ، وقال تعالى في سورة ق : "نحن أعلم بما يقولون وما أنت عليهم بجبار" .

والدكتاتور هو الأمر الذي لا معقب لأمره وكذلك الجبار وبه وصف الله تعالى نفسه في قوله : "هو الله الذي لا إله هو ، الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر" . قال في لسان العرب الجبار : الله عز اسمه ، القاهر خلقه على ما أراد من أمر ونهي . . قال الأزهرى : جعل ابن الأنباري جبارا في صفة الله تعالى أو في صفة العباد من الإجبار وهو القهر والإكراه لا من جبر ثم قال صاحب اللسان : "وقيل كل عات جبار وجبير ، وقلب جبار لا تدخله الرحمة ، وقلب جبار ذو كبر لا يقبل موعظة ورجل جبار : مسلط قاهر قال الله تعالى : وما أنت عليهم بجبار أي بمسلط فتقهرهم على الإسلام والجبار الذي يقتل على الغضب والجبار القتال في غير حق ، وفي التنزيل العزيز : " وإذا بطشتم جبارين ، وكذلك قول الرجل لموسى في التنزيل العزيز : أن تريد ألا تكون جبارا في الأرض أي قتالا في غير حق ، وكله راجع إلى معنى التكبر" انتهى المراد نقله من اللسان . فالجبار فيه

معنى الدكتاتور وأكثر منه والحكم الجباري فيه معنى الحكم الدكتاتوري وأكثر منه والجبار والجباري أخف تلفظا وأقل أحرفا وأقصر لفظا من الدكتاتور والدكتاتوري .

والدكتاتور كلمة رومية أي لاتينية كانت تطلق على القضاة الحكام في روما في أحوال عصيبة أو خاصة ومرتبكة وكان لمجلس الأعيان الرومي قدرة على نزع الجمهورية من الشعب بإظهار دكتاتور وإسناد الحكم إليه وقتيا ، لا تزيد مدته على ستة أشهر ، يكون في أثنائها غير مسؤول عن تبعة أعماله وله أن يفعل كل ما يشاء مما يراه جالبا للمنفعة العامة ومن الدكتاتوريين المشهورين أي الجبارين المشاهير "سنسيناتس" الرومي في القرن الخامس قبل الميلاد وكاميل الرومي أيضا المتوفى سنة ٣٩٠ قبل الميلاد ، وقيصر الذي أخذ من اسمه اسم قياصرة الروم وهو جول قيصر المقتول بمؤامرة مجلس الشيوخ سنة ٤٤ قبل الميلاد ، فكلمة دكتاتور ليست حديثة حتى يقال : لا يترجم الحديث بالقديم ولا الجديد بالعتيق .

قل : ثكنة الجند والجيش .

ولا تقل : ثكنة الجند والجيش .

وذلك لأن العرب نطقت بها مضمومة التاء ساكنة الكاف ، قال الفيروزآبادي في القاموس : "الثكنة : بالضم القلادة . . ومركز الأجناد ومجتمعهم على لواء صاحبهم وإن لم يكن هناك لواء ولا علم جمعها (ثكن) كصرد" . وقال ابن مكرم الأنصاري في لسان العرب : "وثكن الجند مراكزهم واحدها ثكنه (وهي) فارسية . . وقال الليث : الثكن مراكز الأجناد على راياتهم ، ومجتمعهم على لواء صاحبهم ولهم وإن لم يكن هناك علم ولا لواء وواحدتها ثكنة"

وأصل الثكنة العلامة والراية والعلم ومنها استعيرت لمركز الجند
لاجتماعهم تحت الراية ، وقد أحسن الذي خص "الجيش" بالثكنة ، وخصَّ
الشرطة بالمركز للتمييز بينهما .

قل : جَدب المعاهدة والقول والرأي واستقبحها وذمَّها .

ولا تقل : شجبها .

ويقولون : شجب فلان المعاهدة الفلانية أو قول فلان أو رأي فلان
أي عابها ، وليس ذلك بصواب ، قال ابن فارس في المقاييس : "الشين
والجيم والباء كلمتان تدل إحداهما على تداخل ، والأخرى تدل على
ذهاب وبطلان . الأولى قول العرب : تشاجب الأمر إذا اختلط ودخل
بعضه في بعض ، قالوا : ومنه اشتقاق المشجب وهي خشبات متداخلة
موثقة تنصب ، وتنتشر عليها الثياب ، والشجوب أعمدة من عمد
البيت . . ويقال وهو ذلك المعنى إن الشجاب السِّداد ، يقال شجبه
بشجابه أي شده ، وأما الأمر الآخر فالشجب وهو الهالك ، يقال : قد
شجب وقال :

فَمَنْ يَكُ فِي قَتْلِهِ يُمْتَرَى

فَإِنْ أَبَا نَوْفَلٍ قَدْ شَجِبَ

وربما سمَّوا المحزون شجبا ، ويقولون شجبه : إذا أحزنه ، وشجبه
الله أي أهلكه الله ، وقال ابن السكيت : شجبه شجبا : إذا شغله ،
وأصل الشجب ما ذكرناه وكل ما بعده فمحمول عليه "ورد في لسان
العرب" شجب بالفتح يشجب بالضم شجوبا ، وشجب بالكسر يشجب
شجبا فهو شاجب وشجب : حزن أو هلك ، وشجبه الله يشجبه أي
أهلكه ، يتعدى ولا شجبا : حزنه وشجبه : شغله وفي الحديث : الناس

ثلاثة شاجب وغانم وسالم ، فالشاجب الذي يتكلم بالردى ، وقيل الناطق بالحناء المعين على الظلم ، والغانم الذي يتكلم بالخير ينهي عن المنكر ويغنم ، والسالم الساكت ، وفي التهذيب : الشاجب الهالك الآثم ، قال : وشجب يشجب شجوبا إذا عطب وهلك في دين أو دنيا . . الأصمعي : يقال : إنك لتشجنيني عن حاجتي أي تجذبني عنها ، يقال : هو يشجب اللجام أي يجذبه . . وشجب الشيء يشجب شجبا وشجوبا : ذهب . . "فجميع معاني هذه المادة لاتفيد معنى "العيب" والاستقباح فقولهم "شجب المعاهدة" لا يخرج عن أن يعنى "سدها أو أحزنها أو أهلكها أو شغلها" فضلا عن أن الشاجب هو المتكلم بالكلام الردى ، المعين على الظلم ، مع أن عيب الإنسان معاهدة قد يدل على إصلاح وإرشاد وإحقاق حق ، كما قد يدل على خطأ ، فهو بحسب مقاصد القائل ، وليس ذلك بالمراد ، وإنما المراد العيب وحده ولذلك وجب أن يقال : جذب المعاهدة يجذبها جذبا ، أو ما ذكرناه ، قال ابن فارس في المقاييس : الجيم والبدال والباء أصل واحد يدل على قلة الشيء . . ومن قياسه الجذب وهو العيب والتنقص ، يقال : جذبته إذا عبه وفي الحديث : جذب لهم السمر بعد العشاء أي عابه ، قال ذو الرمة :

فسيا لك من خد أسيل ومنطق

رخيم ومن خلق تعلل جساديه

أي إنه تعلل بالباطل لما لم يجد إلى الحق سبيلا . . وورد في لسان العرب "وجذب الشيء يجذبه جذبا : عابه وذمه ، وفي الحديث : جذب لنا عمر السمر بعد عتمة أي عابه وذمه وكل عائب فهو جادب ، قال ذو الرمة : فيا لك من خد . . يقول : لا يجد فيه مقالا ولا يجد فيه عيبا به ، فيتعلل بالباطل وبالشئ يقوله وليس بعيب" .

وجاء في مجالس ثعلب ١ : ٢٧١ "الجذب : العيب ، قال : جذب لنا عمر السمر بعد الصلاة أي ذمه وعابه" .

وليت شعري أي صاحب ذوق فاسد دلّ المترجمين والكتاب ورجال السياسة على "شجب" المتنافرة الأحرف العاجزة عن أداء المعنى المراد ، فتركوا "جذب" الفصيحة السهلة المنسجمة الأحرف ؟ ولو كان أحد النقاد اللغويين اختار "شجب" لقالوا ما أفسد ذوقه وما أقل طوقه ؟

قل : القانون الدولي .

ولا تقل : القانون الدولي .

لأنه منسوب إلى دول ويراد بنسبته الدلالة على اشتراك الدول فيه ، وذلك كقول العرب "شعوبي" للقائل بمقالة الشعوبية ، و"أصولي" للعالم بالأصول ، و"إخباري" للعالم بالأخبار كالمسعودي ، فهم لم يقولوا "رجل شعبي" بمعنى شعوبي ولا "أصلي" بمعنى أصولي ولا "خبري" بمعنى إخباري ، فالنسبة إلى الجمع واجبة إذا أريدت الدلالة على الاشتراك الجمعي . أفلا ترى أن الأمير عبيد الله بن عبد الله الطاهري صاحب ابن المعتز سمي رسالة له "السياسة الملوكية" ولم يقل "الملكية" . وقال قبله شيخ الكتاب الفصحاء أبو عثمان الجاحظ في كتاب الحيوان "إن سهره بالليل ونومه بالنهار خصلة ملوكية" . وقال شيخ الإخباريين أبو الفرج الأصفهاني في وصف العباس بن الأحنف "كان ظاهر النعمة ملوكي المذهب" وأنت تقول "دراسة حقوقية" لا "حقية" . وسمى عثمان بن جني العلامة كتابه "التصريف الملوكي" وهو مطبوع ، فالدولي (بضم الدال أو كسرهما وفتح الواو) يوازي "انترناشنال" في الإنكليزية و"انترناشيونال" في الفرنسية ، وأما "الدولي" بسكون الواو فإنه يستعمل للتمييز عن "الشعبي" و"العربي" و"قانون العشائر" و"الأهلي" وما إلى ذلك ، ثم إن العرب أجازت النسبة إلى الجمع إذا كان للحرفة والصناعة كالإبري والإمشاطي والمحاملي ، وإذا كان يوازنه في ظاهر اللفظ مفرد من المفاريد ، فالدول يوازن "الصدر" والعرب جعلت النسبة للتمييز واتخذت القواعد ذرائع وأسبابا لا غايات ولا نهايات وقد مر في المقدمة شيء من هذا .

قل : السكك الحديدية .

ولا تقل : السكك الحديدية .

وذلك لأن السكك المذكورة مصنوعة كلها من الحديد ، ولم يصف إليه شيء آخر من الفلزات والمعدنيات ، وكان الناس يقولون " سافر فلان في قطار السكة الحديد " وكذلك كانوا يكتبون حتى ظهر مؤلف " تذكرة الكاتب " أسعد خليل داغر ، فدعا الناس إلى ترك هذه العبارة مع أنها صحيحة ، قال في تذكرة الكاتب - ص ٤١ - " ويقولون : سافر فلان في السكة الحديد فكأنهم يضيفون السكة إلى الحديد أو يجعلون الحديد أو السكة الحديدية " انتهى قوله . وهذا القول من الأوهام ، لأن المقرر في كتب النحو أن الشيء إذا وصف بالجوهر أي المادة ، وكان جميعه من تلك المادة فيؤتى بالمادة بعينها من غير إضافة ، تقول : الخاتم الذهب ، لأنه كله من الذهب والكأس الفضة لأنها كلها من الفضة ، والسكة الحديد لأنها كلها من الحديد والكرسي الخشب إذا كان جميعه من الخشب .

أما إذا أضفت إلى ذهب الخاتم قليلا من الفضة أو غيرها مثلا فحينئذ تقول : " الخاتم الذهبي " للدلالة على أن أكثره ذهب . قال الخطيب البغدادي في أول تاريخ بغداد من تأليفه " عن أبي عثمان عن جرير يرفعه قال رسول الله (ص) : تبني مدينة بين دجلة ودجيل وقطر بل والصراة لأهلها أسرع هلاكا في الأرض من السكة الحديد في الأرض الرخوة " . فهذا الحديث الذي جاء فيه " السكة الحديد " وإن كان من الأحاديث العلييلة التي اختلقت بعد تأسيس بغداد سنة ١٤٥ هـ فهو قديم جرى على ألسنة الناس قبل أكثر من ألف سنة وهو يؤكد القاعدة التي ذكرتها أنفا من كتب النحو .

فقل : السكة الحديد والسكك الحديد ولا تقل : السكة الحديدية ولا السكك الحديدية ، ولزيادة البيان أقول إذا كان عندك مشوش أو منديل مصنوع من الحرير الخاص قل : المنديل الحرير ، وإذا كان مع الحرير قطن أو غير ذلك من مواد الغزل جاز لك أن تقول " المنديل

الحريري" فالنسبة إذن لا تفيد أن المنسوب هو من ذات المنسوب إليه بل تفيد أن له صلة به ومجانسة وما جرى مجرى ذلك ، أعني أن النسبة تفيد الجزئية لا الكلية .

قل : استُهتر فلان بالدنيا واستُهتر بالخمر ، واستُهتر الزاهد بعبادة الله ، واستُهتر غيره بالنساء ، فالأول مستهتر بالدنيا والثاني مستهتر بالخمر ، والثالث مستهتر بعبادة الله ، والرابع مستهتر بالنساء ، ومعنى استُهتروا بها وبهن أنهم أولعوا بهن إيلاعا كثيرا وأحبوهن حبا جما تجاوز المعقول المقبول .

ولا تقل : استُهتر فلان ولا فلان مستهتر .

لأنه من الأفعال المبنية للمجهول ، المجهول فاعلوها ، جاء في لسان العرب "في الحديث سبق المفردون . قال : والمفردون يجوز أن يكون عني بهم المنفردون المتخلون لذكر الله ، والمستهترون المولعون بالذكر والتسبيح" ، وجاء في حديث آخر : هم الذين استهتروا بذكر الله أي أولعوا به ، يقال : "استُهتر فلان بأمر كذا وكذا أي أولع به لا يتحدث بغيره ولا يفعل غيره" وقال قبل ذلك : "وأما الاستهتار فهو الولوع بالشيء ، والإفراط فيه حتى كأنه - أي الإنسان المستهتر - اهتر أي خرف" ثم قال : "وفلان مُستهتر بالشراب أي مولع به لا يبالي ما قيل فيه" ثم قال : "واستُهتر فلان (بالشيء) فهو مستهتر إذا ذهب عقله فيه ، وانصرفت هممه إليه ، حتى أكثر القول فيه بالباطل" ، فاستعمال "واستُهتر ذو المجور" للذم المطلق غير صحيح .

فيذا قيل "فلان مُستهتر" فقط انصرف القول إلى الذم ، ففي كتاب "الفائق" للزمخشري قال ابن عمر (رضي الله تعالى عنهما) : أعود بك أن أكون من المستهترين" قال الزمخشري : هم السقاط الذين لا يباليون ما قيل لهم وما شتموا به . . يقال : استُهتر فلان إذا ذهب عقله بالشيء وانصرفت همته إليه حتى أكثر القول فيه وأولع به ، أراد (ابن عمر) المستهترين بالدنيا .

قل : الغاية تسوغ الوساطة تسويغاً وتُبَرِّرها إبرارا .

ولا تقل : تبرِّرها تبريرا .

قال ابن فارس في مقاييس اللغة : "الباء والراء في المضاعف أربعة أصول : الصدق وحكاية صوت وخلاف البحر ونبت ، فأما الصدق فقولهم : صدق فلان وبر ، وبرت يمينه : صدقت ، وأبرها ، أمضاها على الصدق وتقول برّ ، الله حجك وأبره وحجة مبرورة ، أي قبلت قبول العمل الصادق ، ومن ذلك قولهم : يبرّ ربه أي يعطيه ، وهو من الصدق ، قال :

لا همّ لولا أن بكرنا دونكا

يبرّك الناس ويفجـرونكا

وقولهم للجواد السابق (المبرّ) هو من هذا ، لأنه إذا جرى صدق وإذا حمل صدق ، قال ابن الأعرابي : سألت أعرابيا هل تعرف الجواد المبر من البطيء المقرّف ؟ قال : نعم . وأصل الأبرار ما ذكرناه من القهر والغلبة ومرجعه الضر ، قال طرفة :

يكشفون الضر عن ذي ضرهم

ويبرون على الأبـي المبر

ومن هذا الباب قولهم : "يبرّ ذا قرابته ، وأصله الصدق في المحبة ، يقال : رجل بارّ وبرّ ، وبررت في يميني ، وأبرّ الرجل ، ولد أولادا أبرارا" وفي كل ما ذكر ابن فارس لم نر إلا "برّ" الثلاثي "أبرّ إبرارا" الرباعي ، وفتشنا الصحاح للجوهري فلم نجد فيه "برّره تبريرا" وذكر الراغب الأصبهاني في غريب القرآن الفعل الثلاثي حسب وقوله تعالى : "لا ينهاكم عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم" وقال "حج مبرور أي مقبول" . ولم يذكر الزمخشري في أساس البلاغة من الأفعال إلا الثلاثي والرباعي "أبر إبرارا" وكذلك فعل المطرزي في المغرب والفيومي في المصباح المنير والمبارك بن الأثير في

النهاية وابن مكرم الأنصاري في لسان العرب والفيروز آبادي في
القاموس المحيط والطريحي في مجمع البحرين ، وأحمد فارس الشدياق
في كتابه "سر الليال في القلب والإبدال" ص ١٣٦ .

وأنا أجيّز "بِرّه يبرره تبريرا" لغير ذلك المعنى : أجيّزه للبشر ،
فنقل الفعل الثلاثي اللازم إلى الرباعي المضعف العين لإفادة نسبة المفعول
إلى أصل معنى قياسي عندي ، تقول : بخله أي نسبه إلى البخل وبدّعه
أي نسبه إلى البدعة وبرّاه أي نسبه إلى البراءة وجزّمه أي نسبه إلى
الجرم وجوّره أي نسبه إلى الجور وحمّقه أي نسبه إلى الحمق وخطّاه أي
نسبه إلى الخطأ وخوّنه أي نسبه إلى الخيانة وخوّره أي نسبه إلى الخور
وزكّاه أي نسبه إلى الزكاة وزنّاه أي نسبه إلى الزنا وسقّاه أي نسبه إلى
السفاهة وصدّقه أي نسبه إلى الصدق وضلّله أي نسبه إلى الضلال وظلّمه
أي نسبه إلى الظلم وعدّله أي نسبه إلى العدل وعقّله أي عدّه عاقلا
وغلّطه أي نسبه إلى الغلط وفجّره أي نسبه إلى الفجور وقدّسه أي نسبه
إلى القدس وكفّره أي نسبه إلى الكفر ، فهذه واحد وعشرون فعلا من
الضرب المذكور خطرت ببالي عند ذكرى هذا الاشتقاق القياسي وليست
العربية خلية من أفعال غيرها جاءت لهذا المعنى العام الخاص بالبشر ،
فالصواب أن يقال : أبرّ الشيء يبرره إبراراً أو سوّغه يسوغه تسويغاً .

جاء في مختار الصحاح "وساغ له ما فعل أي جاز له ذلك وأنا
سوّغته أي جوّزته" وفي المصباح المنير "ساغ يسوغ سوغا من باب قال :
سهل مدخله في الخلق . . ومن هنا قيل : ساغ فعل الشيء بمعنى
الإباحة ويتعدى بالتضعيف فيقال : سوّغته أي أبّخته" .

قل : أنا آسف عليه وأؤمن بالله .

ولا تقل : أنا آسف عليه وأؤمن به .

وذلك لأن العرب إذا توالّت في لغتها همزتان هكذا وكانت الثانية
ساكنة قلبت الثانية مدة مجانسة لحركة الهمزة الأولى فتقول : "آسف

عليه" لا أأسف عليه ، وأجر الدار ، لا آجر الدار ، وأمن بالله لا أمن بالله ، وأنا آمن بالله ولا أؤمن بالله ، وأوخذ إلى الدار لا أؤخذ إلى الدار ، وأوَجِر الدار لا أُوَجِر الدار ، وما أحلى الإيمان لا الإيمان ، وآتِ فلانا فقل له آسف ، لانت فلانا وقل له آسف . وإذا كانت الهمزة وصلية ودخلت الكلمة في أثناء الكلام سقطت فبطلت القاعدة ، تقول : أطعني وأتِ فلانا فقل له ، وتقول : كن وفياً وأسف على صديقك المخلص المتوفى .

قل : الهويّة .

ولا تقل : الهوبة .

فالهوية مأخوذة من "هو" والهاء فيها مضمومة لا مفتوحة ، إنهم اشتقوا "الهوية" من "هو" كما اشتقوا "الماهية" من "ماهو" والكمية من "كم" والكيفية من "كيف" والملعية من "مع" والآنية من "إن" والأنوية والأنانية من "أنا" .

قل : أزمة سياسية .

ولا تقل : أزمة ولا أزمة .

فأما الأزمة فهي ساكنة الزاي في لغة العرب ولم يرد لها وجه آخر وإذا جمعتها جمع مؤنث سالما قلت "أزمات" بفتح الزاي بعد أن كانت في المفرد ساكنة وذلك لأنها من الأسماء وليست من الصفات ، وكذلك أشباهها كالمصدر ، فكل اسم على وزن فعلة وكل مصدر على وزن "فَعَلَة" مثل "أزمة وتمرّة وحملّة وثروة" وليس كل منهما بمضعف مثل "بطّة" و"مُدّة" ولا معتل العين مثل "ثورة" فيجمع على "فعلات" تقول "أزمات وتمرات وحملات وثروات" .

أما المضعف مثل "بطّة" و"مُدّة" والمعتل العين فيبقيان على أحوالهما

تقول "بطات ومدات وثورات" . وأما الصفة على وزن "فعلة" فتبقى على حالها في الجمع تقول "حفلة ضخمة" و "حفلات ضخمة" فالحفلة أجريتها على سبيلها وفتحت الفاء لأنها اسم منقول من المصدر وأما "ضخمت" فقد أبقيت المفرد "ضخمة" على حاله ساكن الحاء وحذفت التاء ، وتقول على هذا القياس "حفلة ضخمة وحفلات فخمت" وامرأة برزة أي تحدث الرجال ونساء برزات ، وسفرة سهلة وسفريات سهلات ، وقتاة شهمة وفتيات شهيمات .

قل : مصير الأمة ومصاير الأمم ، ومكايد السياسة ومكينة ومكاين ومصيدة ومصايد .

ولا تقل : مصائر الأمم ومكائد السياسة ولا مكائن ومصائد .

وذلك لأن الياء في المصير والمكيدة والمكينة والمصيدة ، أصلية لا مجتلية ، أي أنها من أصول أحرف الكلمة ، لا زائدة ، ولا مزيدة ، فالمصير مأخوذ من الفعل "صار يصير" وفيه الياء أصلية ، والمكيدة مشتقة من الفعل "كاد يكيد" والمكينة ياءؤها أصلية لأنها أعجمية والمصيدة من صاد يصيد ومثلها المضيق من ضاق يضيق ، ويأؤه أصلية فجمعه مضايق ومثله مشيخة فالياء الأصلية تبقى ياء في الجمع ، ولا تقلب همزة ، فيقال "مصير مصاير ، ومكيدة مكاید ، ومشيخة مشايخ ، ومسيل ومسایل ، وكذلك الأمر في الألف المنقلبة عن الواو ، نحو "المجاز والمدار ، والمعاد والمرأض" فإنها تجمع على المجاوز ، والمداور ، والمعاود ، والمرأوض ، بالمحافظة على الواو الأصلية التي قلبت في المفرد ألفاً ، فالمجاوز من جاز يجوز ، والمداور من دار يدور ، والمعاود من عاد يعود ، والمرأوض من راض يروض ، ولم يشذ من كلمات الواو وهي ألوف ، إلا مصائب لأنها من أصاب يصيب ، والثلاثي صاب يصوب ، وإعلال الواو في الرباعي وإبدالها ياءً ، هو الذي سهل أن يقال مصائب ، ومنهم من يقول أيضاً مصاوب على القياس ، وإلا منائر جمع

المنارة ، ومنهم من يقول " المناور " على الأصل ، واختلفوا في المدائن ، والصحيح أنها مشتقة من الفعل من مدن بالمكان أي أقام به ، فالمدينة يأوها على هذا القول زائدة ، والياء زائدة تقلب همزة كصحيفة ، وصحائف ، وكذلك الألف الزائدة تقلب همزة ، كصحيفة وصحائف ، وكذلك الألف الزائدة كحمالة وحمائل ، وكذلك الواو الزائدة كركوبة وركائب ، وعجوز وعجائز .

فقل إذن مصابير الأمم ومكايد السياسة ومشايخ العرب ومكاين الزراعة بالياء وأترك الهمزة فإنه غلط .

قل : توغّل ووغّل في البلاد وتخلّل البلاد .

ولا تقل : تسلل فيها وإليها .

وذلك لأن التسلل هو خروج وتفصّ وتخلص من زحام أو غمار أو جمع ، وليس هو بدخول ولا وغول ولا اندساس ، فأقرب الكلمات معنى من المراد اليوم بالدخول سرا في البلاد من حدودها الخارجية هو التوغّل والوغول والإيغال والتخلّل ، فهذه كلمات أربع ، تؤدي المعنى المراد . يقال : وغل في الشيء يغل وغولا : أي دخل فيه وتوارى به وأوغل القوم أي أمعنوا في سيرهم داخلين في أرض العدو أو بين الجبال ، وتوغّل في البلاد : دخل فيها وأبعد ، وتخلّل القوم : دخل فيهم وبينهم وتخلّل الشيء الشيء : نفذ فيه . ولو كان في معنى التسلل ما يفيد الدخول والتخلّل والوغول . ولو مجازاً لصح التعبير به عن المعنى المقصود ، ولكن حركة التسلل معاكسة للدخول فهي خروج باستخفاء .

قل : الباب مفتوح ، وهو باب واحد .

ولا تقل : الباب مفتوحة ، والباب واحدة .

وذلك لأن "الباب" مذكر ، في اللغة العربية الفصيحة ، ولم يرد تأنيثه إلا في العصور الأخيرة ، في لغة أهل بغداد وما حولها ، أما أهل الموصل وعدة قبائل عربية عراقية فيذكرون الباب على الوجه الفصح ، والباب مذكر في أقدم النصوص العربية المضربة المكتوبة ، قال تعالى : "فضرب بينهم يسور ، له باب باطنه فيه الرحمة ، وظاهره من قبله العذاب" على اعتبار أن الباطن من الباب . وقال تعالى : " وقال يا بني لا تدخلوا من باب واحد ، وادخلوا من أبواب متفرقة " وقال عز من قائل : "ولو فتحنا عليهم بابا من السماء ، فظنوا فيه يعرجون . . . " وقال تعالى : "حتى إذا فتحنا عليهم بابا ذا عذاب شديد ، إذا هم فيه مبلسون" . ولم نجد تأنيث الباب ، في كتاب من كتب اللغة الخاصة ، فتأنيثه عامي لا يجوز الأخذ به ، ولا القياس عليه ، ولا الاستناد إليه .

قل : أجاب عن السؤال إجابة وهو جواب عن الكتاب .

ولا تقل : أجاب على السؤال إجابة وهذا جواب على الكتاب .

وذلك لأن المسموع عن العرب ، والمذكور في كتب العربية هو «أجاب عن السؤال» ، لا «أجاب عليه» ولأن معنى الفعل "أجاب" يستوجب استعمال "عن" ، لإفادة الإزاحة والكشف والإبانة والقطع والخرق ، ولا يصلح معه استعمال "على" التي هي للظرفية الاستعلانية ، قال ابن مكرم الأنصاري في لسان العرب : "الإجابة رجع الكلام تقول منه : أجابه عن سؤاله ، وقد أجاب إجابة ، وإجابا وجوابا وإجابة" انتهى .

وإذا كانت الإجابة هي من الشق والخرق ، والقطع والإبانة ، وجب استعمال "عن" معها ، قال ابن مكرم الأنصاري في اللسان أيضا : "وفي حديث أبي بكر رضي الله عنه أنه قال للأنصار يوم السقيفة : إنما جئبت العرب عنا ، كما جئبت الرحي عن قطبها ، أي خرقت العرب عنا ، فكنا وسطا ، وقال بعد ذلك : "والجواب عنه الظلام انشق ، والجوابت الأرض انخرقت" انتهى .

وبهذا علمنا أن معنى "أجاب عنه" هو شقَّ عنه ، وأبان عنه وقطع عنه وخرق عنه ، أي شقَّ عنه الغموض ، أو الجهل أو الإبهام ، وأبان عنه وقطعه عنه وخرقه عنه ، فكما لا يقال "شقَّ الإبهام عليه ولا أبان الإبهام عليه ، ولا بخرق الإبهام عليه ، كذلك لا يقال : أجب عليه ، بل أجب عنه ، أي عن السؤال ، وإذا أريدت الظرفية فلا مانع من استعمال الحرفين معا ، يقال : أجب المسؤول عن السؤال على ورقة ، كما يقال : تكلم المحامي عن موكله على القضية ، وذلك باستعمال حرفي الجر "عن" و"على" ولكل منهما معناه وموضعه . وإن كانا في جملة واحدة . نضيف إلى ذلك أن "أجاب عليه" عند الفصحاء يفيد معنى "غطاه وغطى عليه" فتأمل ذلك وقل : أجب عنه .

قل : غصَّ المكان بالزوار ينصُّ بهم غصصا .

ولا تقل : غصَّ المكان يَغصُّ بهم .

لأن الفعل "غصَّ" من الأفعال اللازمة التي تحتاج إلى فاعل ولا تحتاج إلى مفعول به ، فلذلك لا يبنى للمجهول إلا مع الظرف أو الجار والمجرور والمصدر وهو من التعابير النادرة ، والفعل من باب "فرح" على اللغة المشهورة الفصيحة ، قال الجوهري في الصحاح : "الغصص مصدر قولك غصصت يا رجل تغصَّ فأنت غاص بالطعام وغصان . . . والمنزل غاص بالقوم (أي هو) ممتلئ بهم" .

وأوضحه مؤلف مختار الصحاح أي مختار صحاح الجوهري قال : "والغصص بفتححتين مصدر قولك غصصت بالطعام أغصَّ فأنا غاصُّ به وغصَّان . . . والمنزل غاصَّ بالقوم : ممتلئ بهم" .

وجاءت فيه لغة أخرى غير فصيحة وهي "غصَّ يغصُّ" قال مؤلف لسان العرب : "والغصص مصدر قولك : غصصت يا رجل تغصَّ فأنت غاصَّ بالطعام وغصَّان وغصصت أغصَّ بها غصاً وغصيصاً : شجيت ، وغصَّ

بعضهم به الماء . . يقال غَصِصْتُ بالماء أَغَصُّ غَصِصًا إذا شَرَقَتْ به أو وقف في حلقك فلم تكد تُسِيغُه . . قال أبو عبيد : غَصَصْتُ لغة الرباب . . يعني أنها لغة قبيلة واحدة . ويؤيد اختصاصه بالشراب قول الشاعر :

وساغ لي الشراب وكنتُ قبلاً
أكساد أغصُ بالماء الفـرات

وإنما جاء على وزن فَعِل يفعل لأنه من أفعال التغير الظاهر نحو عطش يعطش فهو عَطِش وعطشان ، ووسين يوسن فهو وسن ووسنان .

قل : هادنه على وفق شروط .

ولا تقل : هادنه وفق شروط .

وقولهم : "وفق شروط" خطأ والصواب عند فصحاء الأمة "على وفق شروط" أي على حسب شروط وبحسبها .

قال عمر ابن أبي ربيعة :

فما جئتنا إلا على وفق موعـد

على ملأ منا خرجنا له معـدا

وقال العماد الأصفهاني الكاتب البليغ المشهور : "وجاء على وفق الآمال اقتراحه ، وختم باليمن والإقبال رواحه^(١)" .

وقال ابن المنير الإسكندري في الانتصاف : "فإذا أجيبوا على وفق مقترحهم فلم ينجع فيهم كانوا حينئذ على غاية من الرسوخ في العناد

(١) الفتح القدسي (من ١٣٩) ضبة المطبعة الخيرية .

المناسب لعدم النظرة^(١) . وجاء في أخبار شعر الزنج الشاعر " فأومأنا إليه بالقيام على الوفق الذي كان بيننا فوثب وهو يبكي^(٢) " وقال ابن الحاجب متأثراً بالفصحاء : " ويجوز أن يأتي قبل المخصوص أو بعده ميمز أو حال على وفق مخصوصه^(٣) . وجاء في أخبار الوزير كمال الملك السميمري " قال أنو شروان : فشرع الوزير في المصادرات وسمى ديوانها ديوان المفردات ، قال عماد الدين : ولم يكن كما ذكر ، ولا على وفق ما أنكر^(٤) . وجاء في المصباح المنير " وقد استعمل الفقهاء الشك في الحاليين على وفق اللغة نحو قولهم : من شك في الطلاق ومن شك في الصلاة " .

أما استعمال "الوفق" بغير حرف جر فله موضع آخر ومعنى آخر ، يقال "كسب فلان وفق عياله" . أي قدر كفايتهم لا فضل فيه ، وهذا المقدار من المال وفق لكثرة حاجاتهم " . وقال سويد بن كراع العكلي :

وإن كان نارا فسهي نار بملتقى

من الريح تشبيها وتصفتها صفقا

لأم علي أوقدتها طماعة

لأوبة سفر أن تكون لهم وفقا^(٥)

ويقع هذا الغلط في عبارات أخرى كقولهم "ألف هذا الكتاب وفقا لمنهج الوزارة" و"حكم على المجرم فلان بكذا وكذا وفقا للمادة المذكورة" والصواب "على وفق منهج الوزارة وعلى وفق المادة" . ومصادق الصحة في استعمال "الوفق" المجرور بعلى هو أن يجيء بمعنى "على حسب كذا وبحسب كذا" ، واستعمال غير المجرور أن يأتي بمعنى "قدر ومقدار" .

(١) حاشية الكشف ج ١ ص ٢٨٥ طبعة المطبعة البلية

(٢) فوات الوفيات ابن شاکر الکتبی " ١ : ١٩٩ " . طبعة مطبعة السعادة .

(٣) شرح الكافية ١ : ٢٤٥ .

(٤) زبدة النضر ص ١٢٠ طبعة مطبعة الموسوعات

(٥) في "عطانة" من معجم البلدان .

قل : كابد العدو خسارة كذا وكذا .

ولا تقل : تكبد العدو الخسارة .

وذلك لأن "تكبد" على وزن "تفعل" وقد ذكرنا في الكلام على "تعرض" أن تاءه وتاء أمثاله تدل على رغبة الفاعل في الفعل والمفعول به ، والعدو لم يرغب في الخسارة ، كما هو بديهي ، يضاف إلى ذلك أن "تكبد" له عدة معان ، ليس فيها ما يقابل "كابد" أي قاسى وتحمل بمشقة أو ما يقاربه ، قال ابن فارس في المقاييس : "الكاف والباء والداد أصل صحيح يدل على شدة في شيء وقوة ، من ذلك الكبد وهي المشقة ، يقال : لقي فلان من هذا الأمر كبداً أي مشقة ، قال تعالى :

"لقد خلقنا الإنسان في كبد . . . ومن الاستعارة كبد السماء : وسطها . . . ويقال : تكبدت الشمس إذا صارت في كبد السماء . . . وتكبد اللبن : غلظ اللبن : غلظ وخشّر" . وورد في لسان العرب "وتكبدت الشمس السماء : صارت في كبدها ، ويقال : تكبدت الأمر قصده ، ومنه قوله : يروم البلاد أيها يتكبد . . . وتكبد الفلاة : إذا قصد وسطها ومعظمها . . . وتكبد اللبن وغيره من الشراء : غلظ وخشّر" . فتكبد الشيء المانع لا مطمع فيه لتوجيه الخطأ في قولهم "تكبد خسارة" لأنه مشتق من الكبد ويعنى صار مثل الكبد ، وتكبدت الشمس السماء وتكبد فلان الفلاة والأمر" يدل على إرادة الفاعل لفعل ، كما ذكرنا ، فلا وجه لاستعارة جديدة كأن يقال : أراد العدو الدخول في وسط الخسارة فإنه لا يريد بها بل يريد الفوز والفلاح والظفر والغلبة والإخسار ، فالصواب ما ذكرناه وهو "كابد العدو الخسارة قال ابن فارس : "وكابدت الأمر : قاسيته في مشقة" وورد في لسان العرب في تفسير الآية المذكورة أنفاً : " . . . وفي كبد يكابد أمر الدنيا والآخرة ، قال أبو منصور : ومكابد الأمر معاناة مشقته ، وكابدت الأمر إذا قاسيت شدته . . . الليث : الرجل يكابد الليل إذا ركب هوله وصعوبته . ويقال : كابدت ظلمة هذه الليلة مكابدة شديدة . . . وكابد

وجاء في أخبار قبيلة جديس قول عفيرة بنت الأسود الجديسي^(١)
لأخيها الأسود : "لا تفعل هذا فإن الغدر فيه ذلة وعار ولكن (كابدوا)
القوم في ديارهم تظفروا أو تموتوا كراما"^(٢) .

وبما نقلنا من نصوص واقع اللغة العربية في استعمال "كابد" يظهر
للقارئ تقصير اللغويين القدامى في ذكر معاني هذا الفعل المجازية
الاستعارية التي هي جناحا كل لغة محلقة في سماء الحضارة والجدارة
بالازدهار والتقلب في جميل الأطوار ، وباب الاستعارة مفتوح في اللغة
العربية على شرط أن تكون سائغة عذبة في أذواق العرب .

قل : أثر فيه والتأثير فيه .

ولا تقل : أثر عليه والتأثير عليه .

ويقولون : أثر عليه تأثيرا . واستطاع التأثير عليه في الأشياء
الحسية والأمور المعنوية ، غير أن استعماله في الأمور المعنوية هو الغالب
اليوم ، وليس ذلك بصواب لأن معنى "أثر" أحدث أثرا ، والأثر يكون
في الشيء من جهة العمق لا من جهة العلو ، فهو في داخل الشيء لا
خارجه ، مع أن "عليه" لا تفيد الولوج بل تفيد العلو ولا تستلزم
الاندماج ، وهذه العبارة "أثر عليه" ترجمة من الجملة الفرنسية وهي
"انفلوسي سور" فالفرنسيون يستعملون فيها "على" والمترجمون
قلدوهم ، وقد يحتج محتج بأن حروف الجر يقوم بعضها مقام بعض
كثيرا ، وهو قول لم يعتمد على إدراك أسرار العربية بله إنه ليس
بقياسي فما يُدع ذلك فيه يبق على سماعه ولا يجوز القياس في غيره ،
ولم يسمع من الفصحاء أنذين دون كلامهم "أثر عليه" ولا "التأثير
عليه" ، وأشهر ما يحتج به القائلون بالنبابة قوله تعالى "ولأصلبكم في

(١) النسبة إلى جديس عندي «جديسي» كثيف وثقي وعتيك وعتكى ، لأنه علم مشهور .

(٢) مروج الذهب ج ١ ص ٢١٧ طبعة المطبعة البهية المصرية .

جدوع النخل" ، وحرف الجر فيه للظرفية الخالصة ، واستعماله "في" بدلا من "على" منظور فيه إلى أن الصلب في ذلك العصر هو سمر اليدين والرجلين في الخشب لا تعليق الجسد ، وهي الحال التي يصور فيها عيسى"ع" المعتقدون لصلب اليهود له ، وهي شائعة في التصاوير النصرانية الدينية ، فلذلك استعملت "في" في الآية الكريمة .

قال الجوهري في الصحاح : "التأثير : إبقاء الأثر في الشيء" فاستعماله "في" في شرحه دليل على لزومه له ، وقال في و س م "وسمه وسما وسمة إذا أثر فيه بسمية وكى" . قال : أثر فيه ولم يقل "عليه" وورد في المصباح المنير "وأثرت فيه تأثيرا : جعلت فيه أثرا وعلامة فتأثر أي قبل وانفعل" وأورد صاحب اللسان قول زهير :

والمرء ما عاش ممدود له أمل
لا ينتهي العمر حتى ينتهي الأثر

قال : "وأصله من أثر مشيه في الأرض" وقال : "وأثر بوجهه وبجبينه السجود وأثر فيه السيف والضربة" وورد في القاموس "وأثر فيه تأثيرا : ترك فيه أثرا" .

فهذه النصوص اللغوية مجمعة على استعمال حرف الجر "في" مع الفعل "أثر تأثيرا" وعلينا الآن أن نذكر الواقع اللغوي وهو الاستعمال ، وورد في حديث أبي بكر (رض) "فاجتنبوني لا أؤثر في أشعاركم وأبشاركم" (١) . وجاء في نهج البلاغة "وخرج بسلطان الامتناع من أن يؤثر فيه ما يؤثر في غيره" (٢) .

وقال الأعشى في معلقته :

(١) تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ٧١ مطبعة المدني بالقاهرة سنة ١٩٦٤ "وشرح نهج البلاغة" مج ٤ ص ١٦٦ ، ١٦٧ طبعه البابي الأولى بمصر .

(٢) شرح نهج البلاغة "مج ٢ ص ٢٠٦ طبعه البابي الأولى"

أثرت في جأجي كأنان ال . .

ميت عولين فوق عوج رسال^(١)

وقال أبو دلالة لروح بن حاتم المهلبى : "أما والله لو أن تحتي فرسك ومعى سلاحك لأثرت في عدوك اليوم أثراً ترتضيه"^(٢) . وقال أبو عبيدة : "وأى حرة حصان تسمع قول بشار فلا يؤثر في قلبها؟"^(٣) . وجاء في أخبار الخوارج "كان المغيرة ابن المهلب بن أبي صفرة الأزدي إذا نظر إلى الرماح قد تشاجرت في وجهه نكس على قربوس السرج وحمل من تحتها فردّها بسيفه وأثر في أصحابها"^(٤) . وورد في وصف الأرض وسكانها قول المسعودي ناقلاً قول عمر (رض) : "فصف لي المدن وأهويتها ومساكنها وما تؤثره التربة والأهوية في سكانها"^(٥) . وقول المسعودي نفسه : "والأخبار عن شكل الأرض وهياتها وما قالتها حكماء الأمم . . وتنازع الناس في كيفية ثباتها وتأثيرات الكواكب في سكانها . . ومجاري الأفلاك . . ووجوه تأثيراتها في عالم الكون والفساد"^(٦) .

وقال الشريف المرتضى : "خبر عن نفسه أن الشيطان يعتربه حتى يؤثر في الأشعار والأبشار ويأتي ما يستحق به التقويم" وقال : "لأنه لا يؤثر في أحوال فاعله وحط رتبته"^(٧) . وقال في موضع آخر : "وقد يكون الشيء في نفسه مطعوناً عليه وإن لم يطعن عليه طاعن ، كما قد

(١) جمهرة أشعار العرب ص ٢٩ .

(٢) الأغاني ص ١٠ : ٢٤٣ مائة دار الكتب المصرية .

(٣) المرجع المذكور ص ٢ : ١٨٣ .

(٤) الكامل للمبرد ص ٣ : ١٩١ وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ص ٢٨٨ .

(٥) مروج الذهب ص ١ : ٢٧١ ضعة الطبعة الثانية .

(٦) التنبيه والإشراف ص ٢ : طبعة مصر .

(٧) شرح نهج البلاغة ص ١ : ١٦٦ .

يكون بريثا من الطعن وإن طعن فيه بما لم يؤثر فيه^(١) . وقال الشريف الرضي :

دهر تؤثر في جسمي نوابه
فما اهتمامي أن أودى بسريلي

وقال ابن أبي الحديد : "ولهذا متى توالى منه الأفعال القبيحة الظاهرة وتكررت قدحت في حاله وأثرت في ولايته" وقال بعد ذلك : "وإن لم يكن مقطوعا يؤثر في هذا الباب ويكون أقوى مما تقدم . (٢) . فهذه شواهد من قديم اللغة ومولد تعابيرها ، للتأثير الحسي والتأثير المعنوي ، تفيد أن حرف الجر الذي يصاحب الفعل "أثر" بتشديد الشاء هو "في لا غير" ، ولم أجد استعمال "أثر عليه" على كثرة مطالعتي لكتب الأدب والتاريخ إلا في شعر الأعسر بن مهارش الكلابي وكان معاصرا لسيف الدولة الحمداني ، وذلك في قوله :

فسخلت البكا من رقصة الخد أنه

يؤثر من حدر على صفحة الخد^(٣)

وقد اضطرته ضرورة الوزن أن يضع "على" موضع "في" ويجوز للشاعر ما لا يجوز للنثر كما هو متعالم .

وجاء في خبر البزاز الذي تزوج جارية السيدة شغب أم الخليفة المقتدر بالله قوله "فلما جاء الليل أثر في الجوع^(٤)" .

وفي كتاب آخر "فلما جاء الليل أثر الجوع بي^(٥)" ولعله تصحيف مع

(١) أمالي المرتضى ج ١ ص ٢٨٨ الطبعة الأولى .

(٢) شرح نهج البلاغة مج ١ ص ٢٢٢-٢٢٣ .

(٣) بغية الطلب في تاريخ حلب لابن العديم الحلبي نسخة دار الكتب الوطنية بباريس ١١٣٨ و١٧١٠ .

(٤) المنتظم ٦ : ٢٥٩ .

(٥) الفرج بعد الشدة ٣ : ١٧١ .

قربه من الفصيح . ثم إن الذي جعل هذا الغلط يشيع ويذيع هو استعمال المثقفين له في أثناء كلامهم وأحاديثهم فضلا عن الكتابة .

قل : المترفون والأتراف .

ولا تقل : الأرستقراطيون والأرستقراطية .

وذلك لأن "الأتراف" هو أشبه الكلمات العربية بالكلمة اليونانية الطويلة الثقيلة "أرستقراطية" جاء في الصحاح أترفته النعمة : أطفته . ومن المعلوم أن مصدر "أترفه" هو الأتراف ومصدر أطفته هو "الأطفاء" ، وجاء في لسان العرب "وفي الحديث : أوه لفراخ محمد بن خليفة يستخلف ، عتريف مترف ، (قال) المترف : المتنعم المتوسع في ملاذ الدنيا وشهواتها ، وفي الحديث (أيضا) أن إبراهيم (ع) فر به من جبار مترف (قال) ورجل مُتَرْف ومُتَرْف أي موسع عليه وتُرف الرجل وأترفه : دَلَّه ومَلَّكه وقوله تعالى : إلا قال مترفوها أي أولو الترفة ، وأراد رؤساءها وقادة الشر منها . . والمترف : الذي قد أبطرتة النعمة وسعة العيش وأترفته النعمة أي أطفته" . انتهى النقل من لسان العرب . وقام الحديث الخاص بإبراهيم "يقتل خَلْفِي وخَلْف الخَلْف" .

فأنت ترى أن الحديث جمع المترف مع الجبار تارة ومع العتريف تارة أخرى والعتريف هو الغاشم الظالم والخبيث الفاجر الذي لا يبالي ما صنع وفسر الأتراف بالتدليل والتسليك وما في القرآن الكريم من ذكر "المترفين" يؤيد رأيي في أن الأرستقراطي هو "المترف" بالعربية ، قال تعالى : "وأصحاب الشمال ما أصحاب الشمال في سَمُومٍ وحَمِيمٍ ، وظِلٍ من يحمومٍ لا بارد ولا كريم إنهم كانوا قبل ذلك مُتْرِفِينَ وكانوا يصرون على الحِثِّ العظيم" . وقال تعالى : "وما أرسلنا في قرية من نذير إلا قال مترفوها إنا بما أرسلتم به كافرون وقالوا نحن أكثر أموالا

وأولادا وما نحن بمعذبين" وقال عزّ من قائل : "وكذلك ما أرسلنا من قبلك في قرية من نذير على آثارتهم مقتدون" . وقال تعالى : "وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحقّ عليها القول فدمرناها تدميرا" وقال : "حتى إذا أخذنا مترفيهم بالعذاب إذا هم يجأرون" . إلى أن قال : "فكنتم على أعقابكم تنكصون مستكبرين به سامرا تهجرون" .

والأرستقراطية كلمة يونانية مركبة من لفظين هما "أرستوي" أي العظماء و"كراتوس" أي السلطان ، فمعناها "سلطان العظماء" و"سلطة الكبراء" و"قدرة العظماء" و"حكم الكبراء" هذا هو أصلها ثم استعملت لحكم العظماء أو الأغنياء أو طبقة متميزة تكتسب بالنسب أو الغنى أو الأهلية ، فقل : مترفون وإتراف ، ولا تقل : أرستقراطيون وأرستقراطية .

قل : احتفل أهل العراق عربهم وأكرادهم وتركمائهم .
ولا تقل : عرباً وأكرادا وتركمانا .

لأن "عرباً" في قولهم عرباً وأكرادا . . حال ، والعرب جيل من الأجيال الكبيرة الشهيرة ، والحال من اسم الجيل لا تجوز وإنما الحال لم يتبدل الأحوال ، فإن عدت العرب حالاً ها هنا جاز أن يكونوا هم أنفسهم "غير عرب" في موضع آخر كما تقول : "جاء فلان راكباً فرساً" فإنه يجوز أن يكون في موضع آخر وقت آخر "جالساً أو نائماً أو ماشياً" فهذه صفة الحال ، فالصواب إعراب هذه الأسماء وأمثالها على البدلية تقول : "احتفل أهل العراق عربهم وأكرادهم وتركمائهم" . ولا يجوز أن تقول "عرباً وأكرادا وتركمانا" لأن العرب لا يتبدلون بغير العرب والأكراد لا يصيرون قوماً آخرين والتركمان لا ينقلبون عرباً ولا أكرادا ولا غيرهم ، وهذا واضح لكل ذي عقل سليم .

قل : فلان مُعترض

ولا تقل : مُعترض .

لننظر ما معنى المعترض عند فصحاء العرب ؟ جاء في لسان العرب "وأعترض البعير : شددت عليه الغرض . يعني حزام الراحل . . . وعَرَضَ الخوض والسقاء يخرضهما غرضا : ملاهما . قال ابن سيده : وأرى اللحياني حكى أغرضه . . والعَرَض : الضجر والملال . . وعرض منه غرضا فهو غرض . . وقد عرض بالمقام يفرض غرضا وأغرضه غيره . . وأعترضت للقوم غريضا : عجنت لهم عجينا ابتكرته ولم أطعمهم بآثنا .

فالمعترض هو شاد الغرض أي حزام الراحل ، أو المالى أو المضجرا أو العاجن ، وكل هذه المعاني بعيدة عن "اتخاذ الغرض" أي الهدف ، وجاء في لسان العرب "وأعترض الشيء : جعله غرضه" أي هدفه والغرض أيضا الحاجة والغبية ، ومما يستغرب شيوع "المعترض" مع أنها لم تقص الغرض ، والعزوف عن المعترض الذي هو الكلمة الصحيحة الفصيحة .

قل : هذا مستشفى جديد .

ولا تقل : هذه مستشفى جديدة .

وذلك لأن المستشفى ، اسم مكان مذكر ، ومشتق من الفعل "استشفى يستشفى استشفاء" ، أي طلب الشفاء ، واسم المكان من الفعل غير الثلاثي يكون على وزن اسم المفعول ، مستعملا كان كمستعطى ، أو غير مستعمل كمستلقى ، وهو مذكر دائما ، ولا يقبل تاء التأنيث مع بقاءه اسم مكان ، فلا يقال "مستشفاة" ، لمكان طلب الشفاء ، فهو بخلاف الثلاثي الأصل ، فإنه يقبل تاء التأنيث سماعا ، نقول "محط ومحطة" ومنزل ومنزلة ، ومقام ومقامة ، ومكان ومكانة ، ومحل ومحلة ، ومنزل ومنزلة : وموقع وموقعة ، ومرحل ومرحلة ، وما يصعب استقصاؤه .

والظاهر أن الذي ابتدع تأنيث المستشفى ، قاسه على "الخستخانة" الفارسية المتركة ، أي المستعملة في لغة الترك ، فالخستخانة مؤنثة ، فجعل المستشفى مؤنثا قياسا عليها وهذا غلط ، فالمستشفى مذكر كما قلت ، ولا يجوز تأنيثه بحال من الأحوال ، فقل : هذا مستشفى جديد ولا تقل جديدة .

قل : المصرف

ولا تقل : المصرف .

فالمصرف اسم مكان من "صرفت الذهب بالدرهم أصرفه بكسر الياء صرفا ، أي بعته بها" وكان الصرف مأخوذ من الصريف وهي الفضة ، واسم المكان من "صرف يصرف" هو المصرف كالمجلس والمنزل ، ولا يجوز أن يقال المصرف "بفتح الراء" لأنه غلط بكونه مخالفا للقياس وغير مسموع ولا مدون ثم إن العرب بطبيعة لسانها تميل إلى كسر العين من اسم المكان وإن خالف القياس فمن ذلك المسجد والمطبخ والمغرب والمشرق والمسكن والمرق والمنبت والمنسك والمسقط كمسقط الرأس بكسر الثالث ، فإن عين المضارع من أفعالها مضمومة وقد اختار بعض المعاصرين لنا "المصرف" للبنك الإنكليزي والبنك الفرنسي ، ولا نرى بأسا في ذلك^(١) لأن التسمية كالرمز والإشارة فلا تستوجب الإحاطة والاستيعاب كما يريد البعيدون عن فقه أسرار اللغات . ومثل المصرف من أسماء المكان "المعرض والمحفل" فلا يجوز فتح الراء والفاء منهما .

(١) واستعملها بعض الأقدماء لموضع صرف المياه قال المسعودي في مروج الذهب "فأجمع القوم رأيهم على عمل مصارف إلى براري تنقذ بالماء إلى البحر وأخبروا الملك أن الماء إذا حفر المصارف الهابطة طلبها . فحفر الملك المصارف حتى اتحد الماء وانصرف .

قل : قلانة عضوة

ولا تقل : عضو .

والسبب في ذلك أن "العضو" نقل من الاسمية إلى الوصفية ، كما قيل في الشلو وهو العضو "شلو" وفي الثبج وهو الوسط "تبجة" ، قال النبي (ص) لأبي بن كعب وقد أعطاه الطفيل ابن عمرو الدوي قوساً جزاءً على إقرائه القرآن "تقلدها شلو من جهنم" . قال الشريف الرضي في المجازات النبوية "وإنما قال شلو ولم يقل شلواً لأنه حمل على معنى القوس وهي مؤنثة ، والشلو : العضو" . وجاء في كتاب النبي (ص) لوائل بن حجر الحضرمي "وأعطوا الثبجة" . قال مجد الدين بن الأثير في النهاية "أي أعطوا الوسط في الصدقة لا من خيار المال ولا من رذالته ، وألحقها هاء التأنيث لانتقالها من الاسمية إلى الوصفية" .

ثم أتى العرب يتساهلون في التأنيث ، قال الجوهري في الصحاح "الكوكب : النجم يقال كوكب وكوكبة كما قالوا بياض وبياضة وعجوز وعجوزة" . ثم ذكر أنهم قالوا منزل ومنزلة ، وعلى هذا يجب أن يقال للممثلة البارعة أي الحاكية الماهرة "كوكبة" لا كوكب .

قل : متخصص بالعلم

ولا تقل : أخصائي به .

ذلك أن "الأخصائي" ^(١) على وزن الأعدامي وإنما هو منسوب إلى "الأخصاء" على وزن الأعدام ، والأخصاء مشتق من "الخصي" أي المخصي ، قال جار الله الزمخشري في "ربيع الأبرار" وهو كتاب مشهور : "إن من لا يعلم إلا فناً واحداً من العلم ينبغي أن يسمى خصي العلماء" .

(١) ومن الناس من يقول "أخصائي" على وزن "أعجائي" كأنه جمع خصيص ، وليس ذلك بصواب في التلطف ، فيكون به التلطف مضاعفاً .

والسبب في ذلك أن الوقوف على علم واحد عند القدماء كان عجزاً وعيباً ، من لفظ "الخصي" المذكور أخذوا الفعل "أخصى يخصي" والمصدر "الاخصاء" . فمعنى أخصى فلان هو "صارخصيا في العمل" مثل أثرى أي صار ثريا وأفصح بمعنى أصبح فصيحاً . قال مؤلف القاموس "واخصى : تعلم علماً واحداً" . وفي قوله إشارة إلى أنه لم يتقن العلم الواحد ، ولو كان فيه دلالة على الإتقان لقال "تعلم علماً واحداً وأتقنه وبرع فيه ومهر فيه وتبحر فيه" وما إلى ذلك ، فالأخصاء أقرب إلى الذم من التصريح به ، ثم إن قباحة اللفظ تدل على قبح معناه ، وقد أحسن بذلك من اختاره لتأدية معنى "سببسيا ليست" الفرنسية ، فاجتنب اسم فاعله القبيح وهو "المخصي" على وزن المثري وأخذ مصدره "الأخصاء" ونسب إليه ليغطي على عواره ويستتر من شينه ، مع أن العرب تقدم اسم الفاعل والصفة المشبهة على غيرهما في مثل هذا المعنى ، لذلك قالت "الرازق والمفسد والمستقصي" ولم تقل "الرزقي والإفصادي والاستقصائي" وقالت الشريف ولم تقل الشرفي لتأدية معناه . فأنت ترى أن "الأخصائي" اسم قبيح في المعنى وغلط في الوضع (١) .

قل : مكان وطني، وخفيض أي منخفض .

ولا تقل : مكان واطي .

لأن الوطني هو السهل والمنخفض قال ابن مكرم الأنصاري : "الوطني السهل من الناس والدواب والأماكن ، وقد وطئ الموضوع بالضم يوطئ وطاءة ووطوءة ووطننة : صار وطنياً . . والوطاء ما انخفض من الأرض بين النشاز والأشراف والميطاء كذلك . . . ويقال : هذه أرض مستوية لا رباء فيها ولا وطاء أي لا صعود فيها ولا انخفاص" . انتهى

(١) من أدلتنا على صحة المتخصص قول النقطي في ترجمة ابن عبد الأعلى المنجم المصري "وعلي هذا من المتخصصين بعلوم النجوم وله مع هذا أدب وشعر" .

المراد نقله من لسان العرب . أما الواطئ فهو اسم فاعل من "وطئ الشيء" يطؤه وطاءً أي داسه ، قال الشاعر :

ووطنــــنا وطاءً على حنق

وطء المقصيد نابت الهـزم

فالواطئ هو العالي بالنسبة إلى الموطئ ، فاستعمال الواطئ يدل على عكس المراد فقل : مكان وطيء .

قل : نذيع بينكم وفيكم

ولا تقل : نذيع عليكم .

ويقولون "نذيع عليكم" بمعنى "نذيع بينكم وفيكم" وذلك خطأ ، لأن "على" في العربية تفيد الاستعلاء والتسلط والأذى في الأعم الأغلب ، فمعنى "نذيع عليكم" هو ننشر أخبارا سيئة وأوصافا قبيحة لكم أو ما تكرهون نشره من أحوالكم ، كما يقال "قال عليهم وتقول عليهم ونشر عليهم ونادى عليهم ورفع عليهم ، قال الجوهري في الصحاح : "ذاع الخبر يذيع ذيعا وذيوعة وذيعانا أي انتشر ، وأذاعه أي أفشاه ، والمذيع الذي لا يكتُم السر" . . وورد في أساس البلاغة للزمخشري : "ذاع سره ذيوعا ، وأذاع الخبر والسرَّ وأذاع به ، وهو مُذيع مذياع" . وفي المصباح المنير "ذاع الحديث ذيعاً وذيوعاً : انتشر وظهر ، وأذعته : أظهرته" . وفي القاموس "ذاع الخبر يذيع ذيعاً وذيوعاً وذيوعة وذيعانا" محرّكة : انتشر ، وأذاع سره وبه : أفشاه وأظهره أو نادى به في الناس" ، وفي لسان العرب "الذَّيْعُ : أن يشيع الأمر ، يقال : أذعناه فذاع ، وأذعت الأمر وأذعت به ، وأذعت السر إذاعة : إذا أفشيته وأظهرته ، ذاع الشيء والخبر . . وأذاعه وأذاع به أي أفشاه ، وأذاع بالشيء" . . وفي التنزيل وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ، قال أبو إسحاق : يعني بهذا جماعة من المنافقين وضعفة من

المسلمين ، ومعنى أذاعوا به أي أظهروه ونادوا به في الناس وأنشد :
أذاع به في الناس حتى كأنه
بعلياء نار أوقدت بثقوب

فهذه معظم النصوص اللغوية للفعل "أذاع" ومصدره "الإذاعة" ولم يذكر اللغويون حرفها ولا الظرف المتمم لجمليها ، سوى ما ورد في بيت الشعر ، فمن البديهي أن يكون الحرف "في" والظرف "بين" ويجوز "عند" إذا اقتضاه المعنى كما يقال "نشر فيهم وبيتهم" .

أما "أذاع عليه" فكما ذكرنا في أول التنبيه يفيد النشر السيء والوصف القبيح ونشر ما يكره نشره ، جاء في مادة رفع من أساس البلاغة "ورفع فلان على العامل : أذاع عليه خبره" . يعني نشر بين الناس اختيانه أو احتجانه . ومع هذا فأنا على عادتي لا أترك ما أحتج له أو ما أنبه عليه خلوا من شواهد الواقع اللغوي أي الاستعمال لكي يطمئن القارئ ويجد فائدة زائدة على ما ذكر اللغويون فإن نصوصهم في تناول المتناول . جاء في أخبار نصيب قول قائلة : "فرايت السوداء تخطب الأسود وتقول له : شهرتني و(أذعت في الناس) ذكرني . فإذا هو نصيب وزوجته^(١) وقال أبو الأسود الدؤلي في بعض الرجال وقد ذكرناه آنفا في النصوص اللغوية ولم يذكروا قائله ليقولوا ناقله :

أذاع به في الناس حتى كأنه

بعلياء نار أوقدت بثقوب^(٢)

أما "أذاع عليه أو عليهم" فيفيد النشر السيء ، أو الوصف القبيح أو نشر ما يكره نشره أو يكرهونه ، جاء في أخبار ديك الجن عبد السلام ابن رغبان الشاعر "وحمل ابن عمه بغضه إياه بعد مودته وإشفاقه عليه ،

(١) الأغاني ٦/ ١٢٢٠ "طبعة دار الكتب المصرية" .

(٢) الأغاني ج ٢ ص ٢٠٥ من الطبعة المذكورة .

بسبب هجائه له على أن (أذاع على تلك المرأة) التي تزوجها عبد السلام أنها تهوى غلاما له^(١) . وقال عمرو بن مسعدة الأديب الكاتب للمأمون : " وإنما كنت غبيا لو (أذعت سرا على السلطان) فيه ندم أو نقض تدبير^(٢) .

وقال موسى بن علقمة المكي في قصة فتى من النساك مغرم بجارية أشد الغرام وهائم بحبها أشد الهيام : " قدخلت عليه يوما ، ولم أزل به ألح عليه إلى أن حدثني بحديثه وما يقاسيه وسأل "أن لا أذيع عليه ذلك ولا يسمع به أحد ، فرحمته لما يقاسي وما صار إليه^(٣) " . وقدمنا قول الزمخشري في مادة ر ف ع من أساس البلاغ "ورفع فلان على العامل" .

ولقائل أن يقول : إن باب الاستعارة مفتوح في العربية وباب التضمين غير مغلق أفلا يجوز أن يستعمل "أذاع عليه وعليهم" بمعنى قرأ عليه وعليهم ؟ قلنا لو لم يستعمله الفصحاء بذلك المعنى الذي ذكرناه ، ولو لم يذع على النحو الذي ذكرنا شواهد لجاز ذلك ، فلماذا لا يقال "نقرأ عليه وعليكم" ولماذا هذا العبث بأسلوب العرب الفصيح في خطابهم وكتابهم ؟ فالصواب : نذيع فيكم وبينكم .

قل : هذا بدل المشاركة في الجريدة أو المجلة

ولا تقل : هذا بدل الاشتراك .

وذلك لأنك تقول "شاركت في الجريدة أو المجلة ، أشارك شراكا ومشاركة" ، ولا يصح البتة أن تقول "اشتريت في المجلة أو الجريدة" ، لأن "اشتري" يدل على التشارك ، أعني أن "افتعل" ما هنا بمعنى "تفاعل"

(١) الأغاني ج ١٤ ص ٥٥ من الطبعة المذكورة .

(٢) أعقاب الكتاب لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن الأبار ص ١١٢ مطبعة دمشق .

(٣) مصارع العشاق للسراج القارئ ص ٢٢٨ مطبعة السعادة بالقاهرة .

الاشتراكي ، ولا يصح أن يكون من جهة واحدة ، بل يكون من جهتين فاعلتين أو أكثر منهما ، ألا ترى أنه لا يجوز لك أن تقول "اعتونت" وتكتفي ، ولا "اقتلت" وتسكت ، ولا "انتمرت" وتدعي الإفادة . فلا بد لك من أن تقول "اعتونت أنا وفلان" أي تعاوتتما ، واقتلت أنا وعدو الوطن أي تقاتلتما ، و "انتمرت أنا وفلان بالخائن" أي تأمرتما به ، فكذلك "اشتרכת أنا والقوم في المجلة" . فإذا لم يكن معك واحد معلوم رجعت إلى "المفاعلة" . فقلت : شاركت في المجلة ، كما تقول : عاوت وقاتلت وأمرت ، ويؤيد ذلك أن الفصحاء ، منذ وجدت العربية إلى اليوم ، لم يقل أحد منهم "فلان متشارك ولا مشترك" . بل قالوا : هو "شريك ومشارك" ولا قال أحد "هو متعاون بل معاون" ولا قال أحد "هو متقاتل" بل قالوا "مُقاتل" إلا "المتآمر" فإن من الذين لا يعلمون من العربية شيئاً جليلاً قالوا "فلان متآمر" ، والصواب "مؤامر" كمشارك ومقاتل ومحاسب والمباري والمسابق وقد تكلمنا عليه في موضعه .

قل : الانتكاس أو الانتكاس النوعي

ولا تقل : الشذوذ الجنسي ولا الانحراف الجنسي

وقل : فلان منتكس

ولا تقل : فلان شاذ جنسياً ولا منحرف جنسياً

ويقولون للرجل والشاب اللذين يأتيان ما يخالف طبيعتهما البضاعية ، وللمرأة والشابة المخالفتين لطبيعتهما البضاعية : شاذان وشاذتان جنسياً أو منحرفان ومنحرفتان جنسياً . ويسمون تلك الصفة من لواط وسحاق "الشذوذ الجنسي والانحراف الجنسي" وهذه الصفة وهذه التسمية من أسوء الترجمة الفاسدة من اللغات الأعجمية كالفرنسية والإنكليزية ، فالجنس عندهم ترجمة "سيكس" الفرنسية وهي تمييز الاناث من الذكور ، فأول ما فيها من الخطأ القبيح إطلاقهم

"الجنس" على "النوع" فالبشر جنس وهو الجنس البشري ، والذكورة منه نوع والأنوثة منه نوع ، والجنس أعم من النوع والنوع أخص من الجنس ، جاء في المصباح المنير "الجنس : الضرب من كل شيء ، والجمع أجناس وهو أعم من النوع ، فالحيوان جنس والإنسان نوع" ثم قال : "النوع من الشيء : الصنف . . . قال الغاني : النوع أخص من الجنس ، وقيل هو الضرب من الشيء كالثياب والثمار حتى في الكلام" . وورد في لسان العرب "الجنس : الضرب من كل شيء وهو من الناس والطير . . . والإبل جنس من البهائم والعجم . . . والبقرة جنس والشاة جنس . . . والجنس أعم من النوع ومنه المجانسة والتجنيس ، ويقال : هذا يجانس هذا أي يشاكله ، وقيلان يجانس البهائم ولا يجانس الناس ، إذا لم يكن له تمييز ولا عقل" .

فقول صاحب المصباح المنير : "فالحيوان جنس والإنسان نوع" يستوجب أن يكون "الإنسان جنسا والذكر والأنثى نوعين له" على حسب تدرج العموم والخصوص ، فقولهم "الجنس اللطيف" ^(١) لإناث الإنسان و"الجنس الخشن" لذكور الإنسان غلط مبين درج عليه المؤلفون والكتاب على سبيل التقليد والاقتداء ، والصواب "النوع اللطيف والنوع الخشن" .

وبما قدمنا يظهر الغلط من استعمال "الجنس" في قولهم "الشذوذ الجنسي" و"الانحراف الجنسي" لأن البشر جميعهم "جنس" بحسب التدرج الذي ذكرناه آنفا ، فكان عليهم أن يقولوا "الشذوذ النوعي والانحراف النوعي" على أن في واقع اللغة العربية ما يغني عن هذا الاستعمال الذي هو غلط على شطط ، وهو "الانتكاس" قال الأديب المؤلف الإخباري أبو هفان عبد الله بن أحمد : "حدثني سليمان بن أبي سهل قال : سألت أبا نواس أن يجعل شره عندي أياما متتابعة ضئيلة

(١) في اللغة الفرنسية "لوبيسيكس" أي النوع الجميل وما أدري لماذا ترجموا الجميل باللطيف ؟ فلكل ساقطة لا تخطئ . وما ليس بجميل في عينيك ورأيك جميل عند غيرك وكذلك النساء .

ومنافسة على ما كان يفوتني منه ، فأجابني إلى ذلك ، فأعددت له ما احتجت إليه من سماع وغيره وبدأنا في الشرب ، فلما كان آخر الليل جعل يشكو وجده بجارية قد فتنته ويصف أنه ما يهتؤه لذة ولا يسوغ له في شراب ولا يصفو له عيش بسببها ، فقلت : ويحك (قد انتكست) وصرت تتعشق النساء أيضا .

قال : هو والله لك^(١)

فقوله لأبي نواس "قد انتكست" أراد به "قد شذذت أو انحرفت عن النوع البشري الذي تريده" وإن كان هذا الانحراف أو الشذوذ "اعتدالا" و"استقامة" في الحقيقة ، فالقائل كان هو نفسه "منتكسا" أي شاذ النوع ومنحرفه ، يسمى الاعتدال والاستقامة بعد الزيف . والضلال "انتكاسا" وإذا زاع الإنسان عن الهدى سمى الأشياء والأفعال بغير أسمائها ، تسويغا منه لما أراد بها . ومن الأمور المسلمة أن كلمة واحدة ، لها واقع من الاستعمال القديم ، تفضل كلمتين موهوما في معانيهما واستعمالهما . فالانتكاس يفضل "الشذوذ الجنسي أو الانحراف الجنسي" والمنتكس يفضل الشاذ جنسيا أو المنحرف جنسيا ، ولا بأس باستعمال "الانتكاس النوعي" لزيادة الإيضاح .

وقد ذكر الأستاذ الكبير ساطع الحصري "معاني كلمة الجنس" وقال : "إن استعمال الكلمة الواحدة للدلالة على هذا القدر من المعاني المتباينة يفسح^(٢) مجالا واسعا للالتباس ويحول دون استقرار المعاني في الأذهان بوضوح تام"^(٣) . وهذا قول صحيح مليح ، وقال بعد ذلك : "وأما استعمال الجنس مقابل (سكس) الفرنسية فهو من الاستعمالات الحديثة ، فليس من اليسير استبعاد هذا المعنى أيضا في الأحوال الحاضرة"^(٤) . وهذا القول ظاهر الفساد لما بيناه من أن كلمة (سكس)

(١) أخبار أبي نواس لأبي هفان "طبعة دار مصر للطباعة" ٤٠ .

(٢) الصواب يفتح مجالا أو "يفسح في المجال" لأن "فسح لازم لا متعد ويستعمل معه "في" لإجراء، حذف .

(٣) آراء وأحاديث في اللغة والأدب من ١٩٤٠ .

(٤) المرجع المذكور ص ١٩٥ .

الفرنسية تعني "النوع" في العربية ، ولأن البشر جنس والرجال نوع ، والنساء نوع ، فلا يمكن تجريد البشر من كلمة "الجنس" المشتركة بين الرجال والنساء لإطلاقها على أحد النوعين منهما .

قل : أكدنا على فلان الأمر أو في الأمر .

ولا تقل : أكدنا على الأمر .

ذلك لأن الأمر هو الذي يستحق التأكيد أو الوصية في شأنه فينبغي أن يتعدى الفعل إليه أو يقدر له مفعول به كالوصية أو القول أو النصح ، وتبقى "على" من حروف الجر أو الظروف ، مفيدة التسلط على الإنسان ، وهو فرع من الاستعلاء ، والعرب تستعمل "على" للضرر والتسلط في الغالب ، وهي بخلاف اللام عندهم فهي للنفع والإيناس ، فكانوا يخشون أن تكون "على" في أول كلامهم ، لما فيها من إشعار المخاطب بحلول الأذى ، ولذلك قالوا "سلام عليك" وهو القياس والواجب ، أعني أنهم أخروا "على" وخالفوا القاعدة استجابة للنفس ، وقالوا "ويل لفلان" ولم يقولوا "لفلان ويل" وهو القياس والواجب ، لأن اللام عندهم للنفع والإيناس ، فأخروها عن موضعها لئلا يشعر المخاطب بالنفع والإيناس ، ولما أنشد أبو تمام قوله مبتدئا :

على مثلها من أربع وملاعب

تذال مصونات الدموع السواكب

قال بعض الحاضرين "لعنة الله والناس أجمعين فصار الكلام" على "مثلها لعنة الله" وكان ينبغي له أن يؤخر "على" فيقول :

تذال مصونات الدموع السواكب

على مثلها من أربع وملاعب

وأما تقدير المفعول فكأن يقال : أكدت عليه الوصية في الأمر أو القول في الأمر أو النصح في الأمر .

قل : المساحة والزراعة والصناعة

ولا تقل : المساحة والزراعة والصناعة

وذلك لأن المساحة حرفه من الحرف أو مهنة من المهن فهي تحتاج إلى مزاولة طويلة ومعاناة غير قليلة ، وإذا زاد الفعل زادت أحرف مصدره فطول المصدر يدل على طول المعالجة ، ويكون على وزن "فِعالَة" بكسر الأول كالتيجارة والبقالة والعمالة والحيدادة والزراعة والصناعة والمساحة ، وإلى هذا الوزن تقلب الحرف وأشباه الحرف كالإمارة والنقابة والوزارة والوكالة ، أي المحاماة ، هذا مع وجود النقابة والوزارة والوكالة ، في اللغة ، فإذا أريدت الحرفة والصناعة فهي مكسورة الأول ، وإذا أريد مجرد الاسم فهي مفتوحة الأول ، فكثرة الخطابة تؤدي إلى الخطابة وكثرة النقابة تؤدي إلى النقابة وكثرة الوكالة تؤدي إلى الوكالة .

قل : أسست هذه المدرسة في السنة الأولى من حكم فلان وأسس المسجد على عهد فلان .

ولا تقل : تأسست المدرسة وتأسس المسجد .

وذلك لأن الفعل "تأسس" خاص بما يقوم بنفسه ، والمدرسة وأشباهاها من العمارات والمسجد وأمثاله من البنيان لا تقوم بأنفسها ، أعني أنها لا تكون كونا طبيعيا ، كالنبات والبشر والحيوان ، وليس من شيء مصنوع يقوم أساسه بنفسه لأن الأساس بعينه معمول ومصنوع أي ناشئ عن العمل والصناعة ، ولذلك لم تستعمل العرب قط الفعل

"تأسّس" وإنما هو من اللغة العامية ، لأن اللغة العامية فقدت الفعل المبني للمجهول منذ عصور كثيرة ، فلا يقول العوام "أكِل الطعام بل أنشكل أو أنكال أو أنوكل على اختلاف لهجاتهم ، ولا يقولون "أسّست الدار" بل تأسّست ، فالصواب "أسّست المدرسة وأسّس المسجد ، قال الله تعالى : لمسجد أسّس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه" . وذلك لأن النبي محمداً (عليه الصلاة والسلام) هو الذي أسس المسجد ، وقال تعالى "أفمن أسّس بنيانه على تقوى من الله ورضوانه خير أم من أسّس بنيانه على شفا جُرَف هاوٍ"^(١) .

وجاء في لسان العرب قال الليث تقول : "أسّست دارا إذا بيّنت حدودها ورفعت من قواعدها" . وجاء في القاموس : "والتأسيس بيان حدود الدار ورفع قواعدها وبناء أصلها" . وقال الزمخشري في أساس البلاغة : مَنْ لم يؤسّس ملكه بالعدل فقد هدمه" .

وهذا الفعل وأمثاله تؤيد دعواي بأن المطاوعة المزعومة في اللغة حديث خرافة ، فإن العربي الفصيح لم تطاوعه نفسه على أن يقول "تأسّس المسجد والمدرسة وإنما يقول : أسّس المسجد والمدرسة ، وعلى ذلك يقاس .

قل : اللّجّة واللّجان واللّجنات .

ولا تقل : اللّجنة واللّجان واللّجنات .

وذلك لأن اللّجنة ، سُمعت وأُثبتت في كتب اللغة ، بفتح اللام الأصلية ، وليس لنا أن نجعل فتحها ضمة ، قال مجد الدين الفيروزأبادي في القاموس : "اللجنة الجماعة يجتمعون في الأمر ويرضونه" انتهى . ولا أحسب كلمة "اللجنة" عربية الأصل بل أراها معربة

(١) سورة التوبة الآية ١٠٨ ، ١٠٩ .

من إحدى اللغات الأعجمية ، فالجوهري لم يذكرها في الصحاح ، ولا ذكرها غيره من رجع إلى كتبهم اللغوية مؤلف لسان العرب فإنه لم يثبتها في اللسان ، فصاحب القاموس نقلها من أحد كتب اللغة الأخرى ، وقد يجوز أن يتكلف لها أصل عربي من الفعل "لَجَنَ" أي خلط ، ومنه قولهم "لَجَنَ ورقَ الشجر ونحوه أي خلطه بشعير أو دقيق ، حتى يشخن فتعلفه الإبل" .

وجمع اللجئة للكثرة أي ما تجاوزت عدته عَشْرًا ، هو لجان ، كحربة وجراب وظيفية وظيفاء ، ولقلة أي من الثلاث إلى العشر ، هو لجنات ، كعرصة وعَرَصات ، فلا تقل "لجنة" ، لجان .

قل : جواز السَّفَر وأجوزة السفر وجوازاته .

ولا تقل : باسپورت .

وذلك ، لأن العرب تسمي هذا الأذن المكتوب ، "الجواز" على وزن المتاع ، وتجمعه قياساً وسماعاً على "أجوزة" كأمتعة وتجمعه أيضاً قياساً على جوازات ، فإن لم يسمع هذا الجمع عن فصحاء العرب فقد سجل في كتبهم الأدبية ، وينبغي لنا ، أن نستفيد من الجموع القياسية ، فنقيس عليها ، لنزيل عن اللغة العربية الجمود ، الذي صبه عليها المتخرجون من القياس ، الذي هو كالدم الطري ، لقلب اللغة العربية النايض ، قال الزمخشري في أساس البلاغة : "وَحُدَّ جَوَازُكَ وَخَذُوا أَجْوَازَكُمْ ، وهو صك المسافر لئلا يُتعرض له" . وقال ابن مكرم : "والجواز صك المسافر" وجاء في نشوار المحاضرة للقاضي التنوخي ، أن الخليفة المعتضد الهمام ، أمر ذات مرة أن لا يدخل أحد مدينة قزوين ، ولا يخرج إلا بجواز ، وذكر ابن الساعي في سنة ٦٠٣ هـ ، من كتابه الجامع وفاء يوسف بن القايني حاجب سور بغداد ، ومتوليها مسكويه في تاريخه تجارب الأمم ، أن فرقة من الجيش ونفقات ، وأنحدروا إلى واسط ، لاحقين بالأمير بجكم

قل : هو جَهْوَري الصوت وجَهْير الصوت .

ولا تقل : جَهْوَري الصوت .

هو الرفيع الصوت الذي ينتبذ صوته بعيدا ، فالجهوري كأنه منسوب إلى جَهْور ، ولو كان صفة مبالغة لقل " جَهْوري " مثل عَقُور وغَفُور ولم يحتج إلى ياء النسبة ، والواو في جَهْوري للمبالغة كواو كوثر ونوفل وحوصلة وروسَمَ وروشَمَ وخَوْشَبَة .

قل : خِطْبة الزواج

ولا تقل : خُطْبة الزواج .

يقال خَطَبَ المرأة يَخْطُبُها خِطْبَةً فهو خاطِبٌ وخِطَّيبٌ وهي مخطوبة ويقال هي خِطْبِيَّة إذا كانت قد خَطَبَت الرجل على نفسها . أما الخُطْبَة فهي الكلام الذي يليق به الخطيب من على المنبر أو غيره ، يقال : خَطَبَ فلان القومَ وفي القومِ بَخُطْبَةٍ بليغة .

قل : يوَدُ فلان أن يفنى في خدمة الوطن ، ويوَدُ الفناء في خدمة الأمة .

ولا تقل : يريد أن يتفانى في خدمة الوطن ، ولا يريد التفاني في خدمة الوطن .

وذلك لأن الفعل "تفانى" ، من أفعال الاشتراك في اللغة العربية ، فلا يصدر إلا من جهتين مختلفتين ، يقال : تفانى القوم ، والقوم تفانوا ، أي أفنى بعضهم بعضاً ، قال زهير بن أبي سلمى :

تداركتما عبساً وذبيانَ بعدما

تفسانوا ودَقُّوا بينهم عِطر منشم

قال ابن مكرم في لسان العرب : "تفانى القوم قَتْلًا : أي أفنى بعضهم بعضا ، وتفانوا أي أفنى بعضهم بعضا في الحرب" . فالعرب لم يستعملوا "تفانى" إلا للاشتراك والإهلاك والإبادة ، ولتأمل أن يقول : وأين أنت من القياس ، وهو سبيل من سبل حياة اللغة ؟ فأقول له : إذا أخذنا من الفعل "فني" فعلا على وزن تفاعل وجب أن يقاس على طائفة من الأفعال ، ذوات المعنى القياسي الصيغة ، فيكون تفانى مثل تمارض وتماوت ، وتهالك وتعامى ، وهي أفعال رياء وإظهار لغير الحقيقة ، فيصير التفانى مرآة ومداجلة ومخادعة ، وهي غير مرادة فضلا عن كونها عيوباً ولو كان التفانى للنار أو للبخار أي لغير الإنسان لجاز ذلك بعض الجواز فالصواب "الفناء في خدمة الوطن وهو يفنى في خدمة الأمة" .

قل : جندي ماشٍ وجنود مُشاة .

ولا تقل : مَشاة ولا مَشاة .

فالماشي يجمع على المشاة كالرامي الرماة والقاضي القضاة والساقي والسقاة والعاتي والعتاة والباني والبناة والهادي والهداة والغالي والغلاة . وهو جمع قياسي في كل وصف للإنسان على وزن فاعل ، معتل الآخر بالياء .

قل : في الأقل وفي الأعم وفي الأغلب وفي الغالب .

ولا تقل : على الأقل وعلى الأعم وعلى الأغلب وعلى الغالب .

قال القاضي الأديب أبو علي المحسن بن علي التنوخي : "فإني في الأقل ربما كتبت شيئا أعلم أنه موجود في الدفاتر^(١)" . وكذلك يقال : "في الأعم الأغلب" لا على الأعم الأغلب ، قال عز الدين بن أبي

(١) نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة ١ : ١٠٠ .

الحديد : "ومنتهى بقاء هذه القوة في الأعم الأغلب مائة^(١) وعشرون سنة^(٢)" ثم قال : "ويقال للأنثى ابنة اللبون لأن أهمها في الأغلب ترضع غيرهما فتكون ذات لبن^(٣)" . وقال الرضي الأسترايازي : "يكون المقتضي أمراً خفياً معنوياً وما يقوم به المقتضي أمراً ظاهراً جلياً في الأغلب" وقال : "وإنما يجرد المضاف في الأغلب عن التعريف لأن الأهم من الإضافة إلى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل للمعرفة^(٤) . فهذا النحوي الكبير قد اتبع الفصحاء في هذه العبارة ، ونيابة حروف الجر بعضها عن بعض نادرة وليست قياسية ألا ترى أنك لا تقول "دخلت على الدار" بمعنى "دخلت فيها" ولا "شرعت على العمل" بمعنى "شرعت في العمل" ولا "فكرت على الأمر" بمعنى "فكرت فيه" ولا "هو على الدار" بمعنى "هو في الدار" ولا "المال على الصندوق" بمعنى "المال في الصندوق" فلكل معنى وقد مرّ مثل هذا .

قل : ما زال الخلاف قائماً ولم يزل قائماً . وما زلت أقرأ .

وذلك لأن أفعال الاستمرار الماضية لا يكون نفيها بحرف النفي "لا" بل يكون بحرف النفي "ما" تقول : ما زال قائماً وما زلت قائماً ، فهي كسائر الأفعال الماضية التي لا تكرر معها "لا" وذلك أنك لا تقول : لا جاء محمد ، فقط بل ينبغي أن تكرر "لا" فتقول : "لا جاء محمد ولا أرسل رسولاً" فإن لم يكن تكرر وجب أن تقول "ما جاء محمد" وكذلك زال وأخواتها . فليس فيها تكرر . واستثنيت حالة واحدة لاستعمال "لا" من غير تكرر وهي حالة الدعاء والرجاء كأن يقال "لا زال فضلك داراً" كما يقال "لا خاب سعيك" ويقال : لا برحت محفوظاً ، كما يقال : لا حرمت ثمرة غرسك .

(١) هذا الرسم الأصح الجديد الذي ينبغي أن نستعمله .

(٢) شرح نهج البلاغة مج ١ ص ٤٦٥ .

(٣) المرجع المذكور مج ١ ص ٢٢٨ .

(٤) شرح الكافية ١ : ٢٩٨ ، ٣٠٠ ضبعة الأستانة

قل : هو عائل على غيره وهم عائلة على غيرهم

ولا تقل : هو عائلة على غيره

وذلك لأن "عالة" جمع عائل مثل قادة وقائد وذادة وذائد وساقاة وسائق ، والعائل هاهنا بمعنى المقتدر الذي يعيش بكسب غيره ، وجمعه العالة ، قال مرداس .

وكنا يداً حتى سعى الدهر بيننا

فصرقنا والدهر فيه الدوائر

يفرق ألقاً ويترك عالةً

أناساً لهم وفر من المال دأثر

وقال النبي (عليه الصلاة والسلام) : "إنك إن تدع أو تترك عيالك أغنياء خير من أن تدعهم عائلة يتكففون الناس" . قاله لسعد بن أبي وقاص حين استأذنه سعد في أن يتصدق بجميع ماله . رواه البخاري في جامعه ومسلم في كتابه واقتبسه الجاحظ في كتاب البخلاء ونقله جار الله الزمخشري العلامة في كتابه الفائق ، قال الزمخشري : "العالة جمع عائل وهو الفقير . ولا يقال : فلان عائلة بل فلان عائل ، قال الله تعالى "ووجدك عائلاً فأغنى" . والجمع عائلة .

قل : دعا لكم بالرفاء والبنين

ولا تقل : بالرفاه والبنين

وذلك لأن "الرفاء" مأخوذ من مادة "رفأ" ، والرفاء هو الالتئام والاتفاق ، قال السيد محمد مرتضى الزبيدي ، في تاج العروس من جواهر القاموس ، يقال : "رفأ فلان المملك ترفئة وترفيتا : إذا قال له بالرفاء أي بالالتئام والاتفاق ، والبركة والنماء ، وجمع الشمل وحسن الاجتماع ، قال ابن السكيت : وإن شئت كان معنى الرفاء السكون ،

والهدوء والطمأنينة ، فيكون أصله من غير الهمزة ، من قولهم رفوت الرجل إذا سكنته ، وعليه قول أبي خراش الهذلي :

رَفُونِي وَقَالُوا يَا حُويلدُ وَلَا تُرْعَ

فقلت : وأنكرتُ الوجوه هُمُ هُمْ

وفي حديث النبي (ص) أنه نهى أن يقال : بالرِّقاه والبنين ، وإنما نهى عنه كراهيته إحياء سنن الجاهلية ، لأنه كان من عاداتهم ، وفي حديث شريف أنه قال له رجل : قد تزوجت هذه المرأة . فقال : بالرِّقاه والبنين ، وفي حديث بعضهم أنه إذا رِقاً رجلاً قال له : بارك الله عليك ، وبارك فيك ، وجمع بينك وبين زوجك في خير انتهى .

قل : حقوق الطبع محفوظة على المؤلف وعلى الناشر

ولا تقل : حقوق الطبع محفوظة للمؤلف ولا للناشر .

يقال : حَفَظَ فلان عليه الشيء حفظاً فالشيء محفوظ عليه ، قال الإمام علي بن أبي طالب (ع) "فإن نسيت مقالتي حفظها عليك غيرك فإن الكلام كالشاردة يثفها هذا ويخطئها هذا"^(١) . هذا هو كلام الفصحاء ، وكان الإمام زين العابدين علي بن الحسين (ع) يقول في دعائه : "اللهم احفظ علي سمعي وبصري إلى انتهاء أجلي"^(٢) . ولما أنصرف رسول الله (ص) إلى خيبر فكان ببعض الطريق قال من آخر الليل : "من رجل يحفظ علينا الفجر لعلنا ننام . قال بلال : أنا يا رسول الله أحفظه عليك"^(٣) . وقال محمد المهدي بن أبي جعفر المنصور يعني أباه : "وكان يحفظ عليكم ما لا تحفظون على أنفسكم"^(٤) .

(١) نوح البلاغة مج ٤ ص ٣٧١ طبعة الجاهلي الأولى .

(٢) المرجع المذكور مج ٣ ص ٢٩٠ .

(٣) سيرة ابن هشام مع الروض الأنف للسهيلى ٢ : ٢٤١ و تاريخ الطبري ٢ : ٩٦ للطبعة الحسينية .

(٤) تاريخ اليعقوبي ٣ : ٢٧ طبعة النجف الأشرف .

وقال عمر بن بانه لمحمد بن جعفر بن موسى الهادي - على ما روى الأصبهاني في الأغاني - "أنا أتحمّل هذه الرسالة وكرامة على ما فيها حفظاً لروحك فإنني لا آمن من أن يتمادى بك هذا الأمر^(١)". وقال أبو الحسن علي بن محمد الصغاني في كتاب الفرائد والقلائد : "وما يديم لك نصحتهم ووفاءهم ويحفظ عليك ودهم وولاءهم قلة الطمع فيهم وحسن المقابلة لمساعدتهم^(٢)". يعني العمال ، وقال الحجاج بن علاظ السلمي للعباس بن عبد المطلب : "أحفظ علي حديثي يا أبا الفضل فإنني أخشى الطلب ثلاثاً^(٣)". وجاء في رفعه لأبي الفتح بن العميد^(٤) فإن لم يحفظ علينا النظام بإهداء المدام عدنا كينات نعش والسلام^(٥)". وقال المقدسي محمد بن معشر : "الشريعة طب المرضى والفلسفة طب الأصحاء ، والأنبياء يطبون للمرضى حتى لا يتزايد مرضهم وحتى يزول المرض بالعافية فقط ، فأما الفلاسفة فإنهم (يحفظون الصحة على أصحابها) حتى لا يعتريهم مرض أصلاً^(٥)". وقال أبو حيان التوحيدي نفسه : "ولما لم يرد من الإنسان أن يكون حماراً حَفِظَ عليه ما هو إنسان ودرج إلى كمال الملك الذي هو به شبيهه^(٦)". وقال أبو القاسم الكاتب الأديب الشاعر :

وكم ملك قد خصّني بكرامة
حفظت عليه أمره وهو ضائع^(٧)

ولا نود أن نطيل بذكر الشواهد أكثر مما فعلنا ، وإنما نذكر أن لقولهم "حفظ له كذا" معنى آخر كقولك : "أحسنْتَ إلى فلان فحفظ لي ذلك" أي ذكر الإحسان ورعى ذكراه ، فهو كالكفاء والجزاء .

(١) لباب الأدب لأسامة بن منقذ "ص ١٤١" والأغاني "١٨ : ١٠٠".

(٢) اللباب "ص ٧٠".

(٣) الطبري "٣ : ١٧".

(٤) الأدباء لياقوت الحموي "٥ : ٢٥١".

(٥) الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي "٢ : ١١ الطبعة الأولى".

(٦) المرجع المذكور "٢ : ١٨٦".

(٧) الأوزاق للصولي "١ : ١٨٥".

قل : تساهل عليه وتجاهل عليه

ولا تقل : تساهل معه ولا تجاهل معه

وذلك لأن "تفاعل من أوزان الظهور بفعل غير حقيقي الرغبة في الفاعل ولا صادقها ، كما في موضع آخر هو مشهود في أفعال الرياء كتمارض وتناوم وتماوت ، فالتساهل ليس بسهولة طبيعية إرادية ، وإنما هو إظهار بسهولة مصطنعة ، ولذلك استعملت معه "على" فقيل "تساهل على خصمه تساهلاً" ومن أجله لم يجز استعمال "مع" لأنها تفيد المشاركة ، والمراد هو بيان سهولة مصطنعة من جانب واحد فإذا أريد وقوع المساهلة من كل جانب من الجانبين قيل : سَاهَلَ محمد قاسماً ، وسَاهَلَ قاسم محمداً ، وقد تساهل محمد وقاسم ، وقد تساهلا وتساهل القوم وتساهلوا .

والتساهل هو التسامحُ قال الجوهري في الصحاح يقال : غمض عنه إذا تساهل عليه في بيع أو شراء" . قال : تساهل عليه ولم يقل : تساهل معه ، لأنه خطأ

وقال محمد بن داود الأصفهاني :

هب العسروض تساهلنا عليك به

فأي نحو بهذا العقل يحتقِب ؟

قل : هذا هوي طوابع ، وهؤلاء هو طوابع ، وهو الهوي ، وهم الهوون ، ولم يكونوا هوين من قبل

ولا تقل : هذا هاوي طوابع ، ولا هؤلاء هواة طوابع ، ولا هم الهواة ، بهذا المعنى . وذلك لأن "الهَوَى" أقرب إلى العادات منه إلى الحالات العارضات ، فينبغي أن تصاغ له صفة مشبهة على وزن "فعل" والمثنى منها "فَعِلَان" والجمع "فعلون" نحو هو فرح وهما فرحان وهم

فرحون وتقول : هوي فلان يهوى هوى ، مثل جوى يجوى جوى ، وشجى يشجى شجى ، فالأول الهوى والثاني الجوى والثالث الشجى ، وجاء في لسان العرب "والهوى مقصور هوى النفس ، وإذا أضفته إليك قلت : هواي . قال ابن بري : وجاء هوى النفس ممدوداً في الشعر يعني للضرورة قال :

وهان على أسماء أن شطت النوى
نحنُ إليها والهوا يتوق

(وقال) ابن سيده : الهوى العشق ، يكون في مداخل الخير والشر . . ، وهوى النفس إرادتها والجمع الأهواء .

وفي التهذيب قال اللغويون : الهوى محبة الإنسان الشيء وغلبيه على قلبه . قال الله عز وجل : ونهى النفس عن الهوى . معناه : نهاها عن شهواتها ، وما تدعو إليه من معاصي الله عز وجل ، (وقال) الليث : الهوى مقصور هوى الضمير ، تقول : هوي يهوى أي أحب ، ورجل هو : ذو هوى مخامر ، وامرأة هوية ، لا تزال تهوى ، على تقدير فعلة . . . وفي حديث بيع الخيار : يأخذ كل واحد من البيع ما هوى أي ما أحب ، وما تكلم بالهوى مطلقاً لم يكن إلا مذموماً حتى ينعت بما يخرج معناه كقولهم : هوى حسن موافق للصواب وأثبت سيئويه الهوى لله عز وجل فقال : فإذا فعل فقد تقرب إلى الله بهواه وهذا الشيء أهوى إلى . . . والجمع أهواء وقد هويه هوى فهو هو . واستهوته الشياطين . . جعله الزجاج من هوي يهوى أي زينت له الشياطين هواه انتهى المراد نقله من لسان العرب . وقال يزيد بن الحكم بن أبي العاص يعاتب ابن عمه عبد الرحمن بن عثمان بن أبي العاص :

أراك إذا لم أهو أمسراً هويته
ولست لما أهوى من الأمر بالهوى

وقال عمرو بن كلثوم في معلقته :
 وإنَّا التَّارِكُونَ لما سَخَطْنَا
 وإنَّا الْآخِذُونَ لما هَوَيْنَا

وقال المبرد في الكامل : "تقول : هَوِيَ يهوى ، كما تقول فرق
 يفرق ، وهو هَوٍ كما تقول هو فرق كما ترى" . وأما الهاوي فهو اسم
 فاعل من هوى يهوى هُويًا أي سقط إلى أسفل ، فالهاوي هو الساقط ،
 والهواة هم السقاط ، فقل : هذا هوي غناء ، وهؤلاء هوى غناء ، وهو من
 الهوين للغناء ، لا من الهواة أي السقاط وهم اللؤماء .

قل : ينبغي لك أن تعمل ، ولا ينبغي لك أن تكسل ، وينبغي لك
 العمل ، ولا ينبغي لك هذا الشيء وما ينبغي .
 ولا تقل : ينبغي عليك أن تعمل ، ولا تقل ينبغي عليك أن لا
 تكسل .

وذلك لأن الفعل "ينبغي" هو بمعنى يُراد وَيُطلبُ وَيُستحب ، وما
 جرى مجراه من الأفعال ، كُنِشِدُ الشيء أي يُبَحَثُ عنه وَيُفْتَحُ عنه ،
 ويصلح ، جاء في لسان العرب "قولهم ينبغي لك أن تفعل كذا ، فهو من
 أفعال المطاوعة ، تقول : بغيته فانبغي كما تقول كسرتة فانكسر" ثم
 قال : "قال الزجاج : يقال : انبغي لفلان أن يفعل كذا ، أي صلح له أن
 يفعل كذا ، وكأنه قال : طلب فعل كذا فانطلب ، أي طأوعه ، ولكنهم
 اجتزؤا بقولهم : انبغي . ويقال : انبغي الشيء (أي) تيسر وتسهل ، وقوله
 تعالى : وما علمناه الشعر وما ينبغي له . أي ما يتسهل له ذلك ، لأننا لم نعلمه
 الشعر ، وقال ابن الإعرابي : وما ينبغي له (أي) وما يصلح له" .

وقال الفيومي في المصباح المنير : "وينبغي أن يكون كذا ، معناه
 يندب ندبا مؤكدا ، لا يحسن تركه ، واستعمال ماضيه مهجور ، وقد
 عدوا "ينبغي" من الأفعال التي لا تتصرف ، فلا يقال : انبغي . وقيل في

توجيهه : إن أنبغى مطاوع بغي ، ولا يستعمل (انفعل) في المطاوعة ، إلا إذا كان فيه علاج وانفعال ، مثل كسرتة فانكسر ، وكما لا يقال : طلبته فانطلب ، ولا قصدته فانقصد ، لا يقال : بغيته فانبغى لأنه لا علاج فيه ، وأجازه بعضهم وحكي عن الكسائي أنه سمع من العرب . وما ينبغي أن يكون كذا ، أي ما يستقيم أو ما يحسن . وهذا يؤيد ما ذهب إليه ، من أن المطاوعة خيالية ، فانبغي ينبغي " لا مطاوعة فيه ، وهو أقدم الأفعال ، بدلالة وروده في القرآن الكريم احتوى استعمال اللام مع الفعل (ينبغي) ، كما ورد في الآية الكريمة ، ولا حجة في استعمال بعض المتأخرين ، من اللغويين للحرف "على" مع الفعل "ينبغي" وهو صاحب تاج العروس ، فقد قال في مادة ن ب أ من التاج : "كان ينبغي على المؤلف . . . وهذا خطأ والصواب : كان ينبغي للمؤلف ، وقد ذكرنا غير مرة ، أن "على" تفي ، الأذى والتعدي ، فضلاً عن الاستعلاء ، فمعنى "ينبغي عليك" هو "يراد على الرغم منك" وبغير موافقة منك ، كما يقال "أفأت عليه ، يفتات عليه ، وانتقد عليه ينتقد عليه ، وباع عليه يبيع عليه" قال الفيومي في المصباح المنير : "وباع عليه القاضي . أي من غير رضاه ، وفي الحديث : لا يخطب الرجل على خطبة أخيه ، ولا يبيع على بيع أخيه . أي لا يشتر ، لأن النهي في هذا الحديث ، إنما هو على المشتري ، لا على البائع ، بدليل رواية البخاري : لا يبتاع الرجل على بيع أخيه" . انتهى المراد نقله وقد تكلمنا على هذا غير مرة فيما قدمناه ، ومعنى الحديث في الخطبة أنه لا يجوز للخطاب أن يخطب امرأة ، سبقت إليها خطبة رجل آخر ، ولم تزل الخطبة في المداولة والمفاضلة .

قل : هذا تلميذ مستتم ، وهذه تلميذة مستتمة وهذا تلميذ إكمالي ، وهذه تلميذة إكمالية .

ولا تقل : هو مُكْمَل ولا إكمال ولا مستكمل .

ذكرت ذلك إجابة لأحد السائلين الفضلاء عن الاسم الذي ينبغي أنه

يسمى به المقصر في الامتحان تقصيرا يمكن تلافيه وتداركه اهو مكمل
أم إكمال أم مستكمل ؟

وذاك لأن المستتم هو طالب التمام ، والتمام للشيء هو ما يتم به ،
قال مؤلف لسان العرب : "استتم الله النعمة : سأل إتمامها . . .
والمستتم : الذي يطلب التمة أي التمام ، فالطالب المقصر في الامتحان ،
تقصيرا جائزا تداركه وتلافيه ، على حسب قانون الدراسة ، ينبغي أن
يسمى "مستتما" ، ويجوز أن يسمى إكماليا ، أي منسوبا إلى الإكمال
على التفاؤل ، والنسبة لا تستوجب اشتغال المنسوب على جميع
المنسوب إليه ، ولو اشتملت على جميعه لكان المنسوب مثله ، فالمنسوب
يكون ذا صلة بالمنسوب إليه ، قوية كانت أو ضعيفة ، وكلية كانت أو
جزئية ، فإذا قلنا : هذا طالب إكمالي فمعنى ذلك أنه ذو صلة بالإكمال
على سبيل الاتساع والتفاؤل ، أما إذا قلنا هذا الطالب إكمال فيحتمل
التعبير وجهين ، أحدهما الإخبار عنه بالمصدر ، وهو ضرب من المبالغة
البالغة ، ومعناه أن الطالب حاز الإكمال والإنجاح ، حتى صار هو الإكمال
نفسه ، أي مكملا دراسته إكمالا تاما دائما ، كما تقول : هذا القاضي
عدل ، وأنت حرب لمن حاربنا ، وسلم لمن سالمنا ، أي أشد من محارب
لمن حاربنا ، وأعظم من مسالم لمن سالمنا ، وهذا المعنى لا يؤدي المراد
بقولهم : فلان إكمال .

والوجه الآخر هو أن الطالب "ذو إكمال" فيكون من باب المجاز ،
يحذف المضاف ، والاستغناء عنه بالمضاف إليه ، وذو الإكمال هو الذي
أكمل عمله ، لأن "ذا" تفيد التملك والاحتواء في أشهر معانيها ، والمقصر
في دروسه ليس بذو إكمال ، وإنما هو نقصان وتقصير ، ومحتاج إلى
الإكمال .

وأما المكمل والمستكمل فهما اللذان أكملوا واجبهما وانتهى
عملهما بالفلاح والإنجاح وكان مأمولا ، أن يكون "استكمل" للطلب ،
قياسا على وزن الطلب العام ، الذي هو "استفعل" ، إلا أن العرب
استعملته بمعنى "أكمل" كما استعملت "استخرج" بمعنى أخرج ، واستجمع

بمعنى اجتمع ، واستطال بمعنى طال ، واستعد بمعنى أعد ، واستجاب بمعنى أجاب ، واستبان بمعنى أبان في أحد معنيين ، واللغة ، كما هو معلوم سماعية قبل أن تكون قياسية ، والمسموع مفضل على المقيس ، وإن كان للمقيس وجه مقبول ومعقول عند التعارض بينهما ، والغاية الأصلية من التزامنا السماع هو فهمنا آدابنا القديمة ، وإزالة اللبس الناشئ عن استعمال الكلمة في غير موضعها لغير معناها .

قل : عمران البلاد

ولا تقل : عمران البلاد .

وذلك لأن العُمران في الأصل مصدر من قولهم : عمر الرجل ماله وبيته عُمرانا أي لزمهما وحفظهما ثم استعير العُمران للعمارة ، جاء في نهج البلاغة : "وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة ومن طلب الخراج بغير عمارة أضرَب البلاد وأهلك العباد ولم يستقم أمره إلا قليلا . وإن العمران محتمل ما حملته وإنما يؤتى خراب الأرض من إعواز أهلها" .

أما "العِمران" بكسر العين فلم يجئ في اللغة بمعنى "العمران" بضم العين ، ثم إنه لو جاز التلطف به لتركه العرب أيضا لأنه يلتبس بعِمران الذي هو اسم من أسماء الإعلام ، وأكره ما تكره العرب في لغتها الالتباس وذلك لأن اللغة معتمدة على البيان والوضوح دون اللبس والغموض . فالعُمران كالغُفران والكُفران والشُكران والحُسبان .

قل : الحِطَّة الاقتصادية .

ولا تقل : الحِطَّة الاقتصادية .

قال الجوهري في الصحاح : "والحِطَّة بالضم : الأمر والقصة" . وجاء

في لسان العرب "والخُطَّة بالضم : شبه القصة ، والأمر" وفي حديث الحديبية : لا يسألوني خُطَّة يعظمون فيها حرَمات الله إلا أعطيتُم إياها ، وفي حديثها أيضا : أنه قد عرض عليكم خُطَّة رُشد فاقبلوها . أي أمراً واضحاً في الهدى والاستقامة . (ويقال) في رأسه خُطَّة أي أمر ما . والخُطَّة : الحال والأمر والخطب . . "أما الخُطَّة بكسر الخاء فهي الأرض يخطها الرجل لنفسه ليبينها داراً وإنما سميت خُطَّة لأنه يعلم عليها علامة بالخط ليعلم أنه قد احتازها ، ومن ذلك علم الخيط وهو معرفة المباني والطرق ومساحات العمارات والمنشآت الأخرى .

قل : نقد على فلان قوله وانتقد عليه قوله .

ولا تقل : نقد فلاناً وانتقده .

وذلك لأن النقد والانتقاد ينبغي أن يوجها على شيء من أشياء فلان لا على فلان نفسه ، وإذا كان النقد والانتقاد من باب المؤاخذه في الظاهر استعملنا "على" وهي تقيد الأذى والاستعلاء والضرر ، كما قلنا عدة مرات ، تقول : نقدت على فلان قوله وانتقدت على فلان قوله ، فقوله منقود ومُنْتَقَد وهو منقود عليه ومُنْتَقَد عليه .

وفي العربية موضع واحد تقول فيه : نقدت فلاناً وانتقدته ، وهو إذا ألفت كتاباً في نقد شخصيته من حيث الصدق والكذب في الحديث كميزان الاعتدال في نقد الرجال لشمس الدين الذهبي أو من حيث السيرة والأخلاق .

قل : وردت علينا برقيةٌ مُفادها كيت وكيت .

ولا تقل : مُفادها .

وذلك لأنك تقول : أفادت البرقية كيت وكيت ، على سبيل

الاستعارة ، أي جاءت بفائدة خبرية ، والمصدر الميمي من أفاد يُفيد هو "مُفاد" على وزن اسم المفعول ، وذلك من القياس المطرد ، فالمفاد ها هنا كالمُصاب ، قال بعض الشعراء القدماء :

أَظْلَمُ إِن مِصَّابِكُمْ رَجُلًا
أَهْدَى السَّلامِ تَحِيَّةً ظَلَمَ

أي يا ظلموم إن إصابتكم رجلا ، ومنه ما في قوله تعالى "وقل ربي أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق" أي إدخال صدق ، وإخراج صدق .

أما "المفاد" فهو مصدر ميمي ، لفعل من الأفعال المعروفة بالأخذاد ، من معانيه حصول الفائدة والحياة ، والموت والتبخر ، وفي استعماله التباس كثير ، فضلا عن بعده عن المراد .

قل : أعذر من التقصير أو الذنب .

ولا تقل : اعتذر عن التقصير أو الذنب .

يقال "اعتذر من التقصير والذنب" لا "اعتذر عنهما" جاء في مختار الصحاح "اعتذر من الذنب" وجاء في لسان العرب "واعتذر من ذنبه ؛ تنصل" ثم جاء فيه في الاعتذار بمعنى الدروس ؛ "وأخذ الاعتذار من الذنب من هذا لأن من اعتذر شاب اعتذاره بكذب يعفي ذنبه" . وجاء في وصف عبد الملك بن مروان على لسان عمرو بن العاص "أخذ بثلاث تارك لثلاث ؛ أخذ بقلوب الرجال إذا حدث وبحسن الاستماع إذا حدث وبأيسر الأمرين عليه إذا خولف ، تارك للميراء وتارك لمقاربة اللئيم ، وتارك لما يعتذر منه" . وجاء في كتاب الإمام علي (ع) بعث به إلى قثم بن العباس (رضي) ؛ "فأقم على ما في يدك قيام الحازم

الطيب ، والناصح اللبيب التابع لسلطانة المطيع لإمامه وإياك وما يعتذر منه^(١) .

وقال ابن أبي عتيق للثريا : "هذا عمر قد جشمني السفر من المدينة إليك فجئتكم معترفا بذنب لم يجنّه معتذراً إليك من إساءته إليك^(٢)" . وغنى الدلال أبو زيد ناقد المدني مولى عائشة بنت سعيد بن العاص :

طربت وهاجك من تذكّر

ومن لست من حبه تعتذر^(٣)

وقال ابن عرادة السعدي في مدح سلم بن زياد بن أبيه :

يقسولون اعتذر من حب سلم

إذن لا يقبل الله اعتذار^(٤)

ومدح الراعي عبيد بن الحصين "سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص" قال المفضل الضبي : "قال لو كيله كم عندك ؟ قال : ثلاثة آلاف دينار . قال : ادفعها إليه واعتذر من قلّتها^(٥)" .

وجاء في كليله ودمنة - ص ٣٧٧ - "فدعا الأسد بابن أوى واعتذر إليه مما كان منه . وقال عبد الله بن محمد بن البواب خليفة الفضل بن الربيع في حجه الهادي بن المهدي في أمر وقع له مع الاسود بن عمارة النوفلي : "قدنوت منه وأخبرته خبر الهادي واعتذرت من مراجعتي إياه^(٦)" . وقال أبو علي الحسن بن حمدون : "وكتب يوسف بن ديوداذ

(١) شرح نهج البلاغة مج ٤ ص ٥٢ .

(٢) الأغاني ١ : ٢٢٣ طبعة دار الكتب المصرية وآمالى المرتضى ٢ : ٢٢٠ .

(٣) المرجع المذكور ٤ : ٢٩٨ .

(٤) أنساب الأشراف ٢ : ٧٦ .

(٥) المرجع المذكور ١ : ١٣٢ .

(٦) مجالس العلماء للزجاج ص ٢١٥ .

إلى الوزير أبي الحسن علي بن الفرات يعرفه الخبر ويعتذر إليه من تأخير المال الذي واقفه عليه^(١) . وقال بشار بن برد :

قلت وإذا شاع ما اعتذارك مما
ليس لي فيه عند همك عذر^(٢)

وقال ابن عبدوس الجهشياري : "حكى لنا أن موسى الهادي سخط بعض كتابه . . . فجعل يقرعه بذنوبه ويتهدده ، فقال له : يا أمير المؤمنين إن اعتذاري مما تُقرعني به رد عليك^(٣)" . وقال بعض الفضلاء في خبر له : «وجعلت أعتذر إليه منه بعذر . . . وكيف يكون اعتذار إنسان من كلام قد تكلم به^(٤)" .

وقد تصحفت "من" إلى "عن" في المصباح المنير مع أن مصحح الطبعة الشيخ حمزة فتح الله الأديب الكبير المشهور ، وإنما تستعمل "عن" مع اعتذر ومصدره لإفادة معنى النيابة ، يقال "اعتذر زيد عن عمرو من الذنب الذي جناه أو من تقصير ومنه ما ورد في مستدرک المعجمات لدوزي" ألا اعتذرت لهم عني^(٥) لأنه "لم يرد لقاءهم ، وفي ن س ل من لسان العرب" ذكره أبو منصور واعتذر عنه أنه أغفله في بابه فائتته في هذا المكان .

قل : الدين الإسلامي السمح ، والديانة الإسلامية السمحة ،
والرجل السمح ، والمرأة السمحة .

ولا تقل : الديانة السمحاء .

وذلك لأن الصفة الواردة ، من مادة السماحة ، جاءت على وزن

(١) تاريخ الوزراء لابن الصابي "٢٤٠" .

(٢) الأغاني ٣ : ١٨٢ .

(٣) كتاب الوزراء والكتاب "١٦٩ طبعة البابي وأعتاب الكتاب لابن الأثير" ٧٥ .

(٤) عصر المؤمن ص ٣٤٢ .

(٥) مستدرک المعجمات العربية لدوزي ٢ : ١٠٧ .

"فعل" ، للمذكر ، وعلى وزن "فَعَلَة" ، للمؤنث نحو "سهل وسهلة" ، وضخم وضخمة ، وشهم وشهمة ، وبحت وبحتة ، ولأن فعل هذه الصفة هو من باب "فَعَلَ يفعل" ، ولا تأتي الصفة من هذا الوزن على "أفعل وفعلاء" لكي يقال "سمحاء" بل تأتي على "فعل وفعيلة" ، "وفعل وفعلة" قياسا وفعل وفعلة ندورا كشریف وشریفة ، وسمّح وسمحة ، وصلب وصلبة ، وما ورد من شذوذ أعجف وعجفاء ، وأدم وأدماء ، وأسمر وسمراء ، وأحمق وحمقاء وأخرق وخرقاء ، وأرعن ورعناء ، فمردود بأنه قد جاء في اللغة المسموعة أيضا "عجف وأدم ، وسمير وحمق وخرق ورعن" ، فيجوز اشتقاق الصفات منهن على أفعل وفعلاء ، بله أننا نرى أن من الصفات ما سبق الأفعال ، لأن الصفات محسوسة ، فهي سابقة في الاشتقاق لأفعالها ، وبيان ذلك عندنا أن "الأسود" يجوز أن يكون سمي "أسود" أولا ، ثم اشتق منه الفعل "سود" يؤيد ذلك أن العرب تقول "أسود الشيء يسود أسوداداً" أكثر من قولها "سود الشيء يسود سوداً" فاسودّ يسود عندنا مأخوذ من الصفة أسودّ وسوداء مأخوذة من "أسود" كذلك بتأخير الألف الأولى إلى آخر الكلمة ، فالألف لما كانت في أول الصفة دلت على التذكير وفي آخرها على التأنيث وهذا مما لم يقف عليه العلماء القدماء .

وأعود إلى السمع والسمحة ، فأقول قال ابن فارس في المقاييس : "السين والميم والحاء ، أصل يدل على سلاسة وسهولة . . ." ورجل سمح أي جواد وقوم سمحاء" ، وقال الجوهري : "وامرأة سمحة ونسوة سِمَاح" ، وجاء في لسان العرب "سمح سَمَاحٌ وسموحةٌ وسمحاً : جادٌ ، ورجل سمح وامرأة سمحة ونساء سِمَاح وسمحاء فيها ، وقولهم : الخنيفية السمحة (أي) ليس فيها ضيق ولا شدة . وما كان سمحاً ولقد سمح بالضم سَمَاحٌ وجاد بما لديه . وعود سمح بين السماحة والسموحة أي لا عقدة فيه ، ويقال : ساجه سمحة إذا كان غلظها مستوي النبتة ، وطرفاها لا يفوتان وسطه ولا جميع ما بين طرفيه من نبتته . فإن اختلف طرفاه وتقاربا فهو سمح أيضا . قال بعض

الأئمة : وكل ما استوت نبتته حتى يكون ما بين طرفيه منه ليس بأدق من طرفيه أو أحدهما ، فهو من السمح .

وتفرد الفيومي بذكر "السمح" قال في المصباح المنير "وسمّح فهو سمح وزان خشن فهو خشن لغة ، وسكون الميم في الفاعل تخفيف ، وأمرأة سمحة وقوم سمحاء ونساء سِمَاح" . فقل : الدين الإسلامي السّمح والديانة الإسلامية السمحة ولا تقل : السمحاء .

قل : رأيته البارحة ، ليلية التي قبل نهارك والبارحة الأولى للتي قبلها
ولا تقل : رأيته الليلة الماضية ولا ليلة أمس .

وذلك لأن "البارحة" في الأصل صفة ليلية التي قبل نهارك ، إذا تكلمت بعد الزوال أي بعد الظهر ، ثم حذف الموصوف ، وبقيت الصفة فصارت اسما من الأسماء ، وقولي : إذا تكلمت بعد الزوال أي الظهر ، تفسيره أنك إذا أردت أن تذكر الليلة ، فلها أسماء بالنسبة إلى الزوال ، فإذا تكلمت قبل الزوال أي قبل الظهر قلت : فعلت الليلة كذا وكذا ، وجرى الليلة أي بعد الظهر قلت : فعلت الليلة كذا وكذا ، وجرى الليلة حادث مهم ، وما أشبه ذلك ، وإذا تكلمت بعد الزوال ، جاء في لسان العرب : "العرب تقول : فعلنا البارحة كذا وكذا ، ليلية التي قد مضت ، يقال ذلك بعد زوال الشمس . ويقولون قبل الزوال : فعلنا الليلة كذا وكذا . ، والعرب تقول : ما أشبه الليلة بالبارحة أي ما أشبه الليلة التي نحن فيها بالليلة الأولى ، التي قد برحت وزالت ومضت ، والبارحة أقرب ليلة مضت ، تقول : لقيته البارحة الأولى وهو من برح أي زال" انتهى كلام صاحب اللسان .

هذا للفعل الماضي . أما المضارع وما أشبهه فلا يشترط معهما زوال وعدم زوال ، تقول وأنت بالليل : أكتب رسالتك الليلة أو هذه الليلة" وإني كاتبها الليلة أو هذه الليلة . كما تقول : أكتبها اليوم أو هذا اليوم .

قل : بالإضافة إلى الشيء أي بالنسبة إليه والقياس عليه .

ولا تقل : بالإضافة إليه بمعنى زيادة عليه ومضافا إليه .

وذلك لأن معنى "بالإضافة إلى الشيء" عند فصحاء الأمة هو "بالنسبة إليه" فالمعنيان مختلفان جدا ، ولو لم يكن هذا التعبير قد شاع وتعرف وثبت معناه في كتب اللغة وكتب الأدب وكتب التاريخ وكتب الدين لتكلفنا مخرجا له ، قال ابن مكرم الأنصاري في عظم من كتاب لسان العرب : "وأمر لا يتعاضده شيء ، لا يعظم بالإضافة إليه" وجاء في الأغاني من كلام عصر إبراهيم بن المهدي "إذا فعل ذلك فهو بالإضافة إلى حاله الأولى بمنزله الاسكدار للكتاب^(١)" وقال أبو حيان التوحيدي : "وهذه كلها غليظة بالإضافة إلينا . وفوق الدقيقة بالإضافة إلى أعيانها"^(٢) . وقال مسكويه : "والطبيعة ، وإن كانت ضعيفة بالإضافة إلى العقل منحة الرتبة ، فإنها قوية فينا"^(٣) . وقال أبو الفرج ابن الجوزي : "ووجدت أهل الإسلام في الأرض قليلا بالإضافة إلى الكفار"^(٤) . وقال ابن جبير الأندلسي : "لأن لهم على كل حمل طعام يجلبونه ضريبة معلومة خفيفة بالإضافة إلى الوظائف المكوسية التي كانت قبل اليوم"^(٥) . والوظيفة هنا ما يوظفه السلطان على ذوي التجارات والمبيعات ، ثم قال : "وهي بالإضافة إلى ما كانت عليه قبل انحاء الحوادث عليها ، والتفاف أعين النواصب إليها ، كالطلل الدارس ، والأثر الطامس أو تمثال الخيال الشاخص"^(٦) . وقال القزويني : "حتى أن جميع المكشوف من البوادي والجبال بالإضافة إلى الماء كجزيرة صغيرة في بحر عظيم" عجائب المخلوقات ص٧ في وصف الأرض .

(١) الأغاني ٥٠ ٢٨٧٠ . طبعة دار الكتب المصرية .

(٢) الإمتاع والمؤانسة ١ : ١٥٢ ، ٢٠٧ .

(٣) الهوامل وأنشواهل لأبي حيان التوحيدي ص ٢٦٥

(٤) ميد الخاطر ص ٢٧ .

(٥) رحلة ابن جبير ص ٦٩ طبعة لندن .

(٦) المرجع المذكور ص ٢١٧ .

وهذا قول لا شك فيه ولا تأويل ولا تخريج ، ولا يجوز تشويه كلام القوم وعباراتهم بتقليد من لا يعرفهما ، وشواهد استعمال "إضافة" بغير ياء لأداء المعنى المراد متعارفة ، منها ما ورد في كتاب الحوادث في أخبار سنة ٦٣٩هـ قال مؤلفه : "وفيها ردّ النظر في نهري الملك وعيسى إلى حاجب باب النبوي تاج الدين علي بن الدوامي (إضافة إلى ما يتولاه) من أمر الشرطة والعمارة^(١)" وورد في حوادث سنة ١٨٧ "وفيها رتب نجم الدين محمد بن أبي العز مدرسا بالنظامية . إضافة إلى القضاء^(٢)" . وهذا التعبير وإن كان مولدا فهو قريب من الجملة التي أفسدت باستعمالها لغير معناها .

قل : فلان ذو كفاية في العمل .

ولا تقل : فلان ذو كفاءة في العمل .

فالكفاءة المساواة والمماثلة ومنها الكفاءة في الزواج والدماء ، والعمل في الوظيفة لا يحتاج إلى كفاءة أي مساواة بل يحتاج إلى كفاية أي طاقة وقدرة محسنة ، ولذلك لُقّب القدماء القديرَ على العمل القيم به الناهض بعينه "الكافي" وهو اسم فاعل من "كفى فلان في وظيفة" والتقدير "كفى الحاجة وكفى المراد في الوظيفة" فهو الكافي ، وكان الوزير أبو الحسن علي بن محمد الكوكبي وزير بهاء الدولة يلُقّب "الكافي" ولو كان المراد الكفاءة للقبوه "المكافئ" ومن ذلك لقب "كافي الكفاءة" الوزير صاحب بن عباد ، وأن غيره من أصحاب لقب الكافي كثير .

ويجوز استعمال "الكفاءة" في أول التوظيف باعتبار أن الرجل الطالب للوظيفة كالخاطب امرأة على نفسه ، فكما تحتاج المرأة إلى الكفاءة بينها

(١) "ص ١٤٧" .

(٢) المذكور "ص ١٥٦" .

وبين الرجل فكذلك الحال بين الرجل والوظيفة ، ولذلك صح قولهم في التوظيف "شروط كفاءة الموظف" أو طالب التوظيف ، و"توفرت الكفاءة في فلان للوظيفة المذكورة" وتقول : عيّن فلان في الوظيفة بكفاءة ثم أظهر فيها كفايةً وصرامةً وشهامَةً .

قل : وقفت تجاه فلان وبازائه وقيالته .

ولا تقبل : وقفت أمامه .

ومن يرد أن يعرف معنى "أمام" فليتذكر وقوف "الإمام" في الصلاة ، فالاسمان من أصل واحد ويدلان على وجهة واحدة ، فالإمام يقف "أمام" المصلين المؤمنين به ويؤمهم ، أي يوليهم ظهره ولا يستقبلهم ، ولذلك ولغيره سمي "إماماً" قال : أبو مخنف في بعض أخبار حرب الجمل : "وبلغنا أن عبد الرحمن بن طود البكري قال لقومه : أنا والله قتلت عمرا وإن الأشر كان بعدي (وأنا أمامه) في الصعاليك ، قطعنت عمرا طعنة لم أحسب أنها تجعل للأشتر دوني ، وإنما الأشر ذو حظ في الحرب وإنه ليعلم أنه كان (خلفي) ولكن أبى الناس إلا أنه صاحبه^(١)" .

وجاء في ذكر آداب المتعلم وما يجب عليه للمعلم مما نسب إلى أمير المؤمنين علي (ع) "وأن تعظمه وتوقره ما حفظ أمر الله وعظمه (وأن لا تجلس أمامه)^(٢) . أي أن لا توليه ظهرك . وقال (ع) : "فكونوا كالسابقين قبلكم (والماضين أمامكم) قوضوا من الدنيا تقويض الراحل واطووها طي المنازل^(٣)" . وقال حماد عجرد في منيعة جارية أبي عمرو ابن العلاء وكانت رسحاء عظيمة البطن :

(١) شرح نهج البلاغة مج ١ ص ٨٧ طبعة الباني الأولى .

(٢) الشرح المذكور مج ٤ ص ٥٢٧ .

(٣) المذكور ٣ = ٥٠٩ .

لو تأتى لك التحول حتى
تجعلني خلفك الطيف (أماماً)
ويكون القسدام ذو الخلقة الجز
له خلفاً مؤثلاً مستكاماً
لأذن كنت يا منيعة خسير الناس
خلفاً وخسيرهم قداماً^(١)

وقال ابن علقمة سنة (١١٥) هـ :
أرق عيني أخسوا جذام
كيف أنام وهمما أمامي
إذ يرحلان والهسجير طامي
أخو حشيم وأخو حرام^(٢)

فقولك "وقفت أمام فلان معناه أوليته ظهره وجعلت وجهك في ضد
وجهته ، كما تقول : سرت أمامه .

قل : حاز فلان الشيء

ولا تقل : حاز عليه

فالفعل « حاز » يتعدى بنفسه إلى مفعول به يقع عليه الحوز أي
الحيازة . قال الجوهرى في الصحاح : الحوز : الجمع وكل من ضمَّ إلى
نفسه شيئاً فقد حازه حوزاً وحيازة . وفي مقاييس اللغة لابن فارس
« وكل من ضمَّ شيئاً إلى نفسه فقد حازه حوزاً » عذاه بنفسه أيضاً ،

(١) الأغاني « ١٤ : ٢٥٠ طبعة دار الكتب المصرية » .

(٢) تاريخ الأمم والملوك « ٤ : ١٥٦ طبعة المطبعة الحسينية » .

وقال الزمخشري في أساس البلاغة : « حاز المال واحتازه لنفسه ، وعليك بـحِيازة المال وحاز الإبل : ساقها إلى الماء وحوزها » . وقال المبارك بن الأثير في النهاية : « فيه أن رجلاً من المشركين جمع الأمة كان (يحوز المسلمون) أي يجمعهم ويسوقهم .

حازه يحوزه : « إذا قبضه وملكه واستبد له » . وورد في لسان العرب في تفسير الماحوز « وقال بعضهم هو من قولك : حُزَت الشيء إذا حرزته » وقال : « الحوزي المتوحد وهو الفحل منها وهو من حُزَت الشيء إذا جمعته أو نحيت » وقال : « وحُزَت الأرض إذا أعلمتها وأحييت حدودها » وقال في التحيز : « وقال سيبويه هو تفعيلٌ من حُزَت الشيء » وقال : « والحوز : الجمع وكل من ضم شيئاً إلى نفسه فقد حازه حوزاً وحيازةً وحازه إليه واحتازه إليه » . وفي المصباح المنير حزت الشيء أحوزه حوزاً وحيازةً : ضممته وجمعته ، وكل من ضم إلى نفسه شيئاً قد حازه . وأكثر هؤلاء اللغويين متشابهو الأقوال ويدل على ذلك اقتباس بعضهم عن كتب بعض ، ومن الشواهد الشعرية على تعدية « حاز » بنفسه قول الصفار . وهو من شعر الشعوبية :

أنا ابن الأكـارم من نسل جـم

وحـائز إرث ملوك العـجم^(١)

وحاز حيزاً من باب سار . لغة فيه وحزت الإبل باللغتين سقتها . والنصوص اللغوية متضاربة في تعدي « حاز » بنفسه على اختلاف معانيه .

قل : كشفت عن الأمر الخفي خفاءه

ولا تقل : كشفت الأمر الخفي

قال ابن فارس في مقاييس اللغة : « الكاف والشين والفاء أصل صحيح يدل على سَرَو الشيء كالثوب يُسرى عن البدن ، يقال :

(١) معجم الأدباء « ٦ : ٢٢٢ حكمة مرغوليوث الأولى » .

كشفت الثوب وغيره . . . ، وجاء في لسان العرب : «الكشف : رفعك الشيء عما يواريه ويغطيه ، كشفه يكشفه كشفاً وكشفته . . . » وفي أساس البلاغة «كشفت عنه الثوب . . . ومن المجاز : كشف الله غمه وهو كشف الغم» ، وقال الراغب الأصفهاني في مفردات غريب القرآن : «كشفت الثوب عن الوجه وغيره ، ويقال : كشف غمه ، قال تعالى : « وإن يمسك الله بضر فلا كاشف له إلا هو » .

وهذا كتاب الله تعالى شاهداً . قال تعالى في سورة ق «لقد كنت في غفلة من هذا فكشفنا عنك غطاءك فبصرك اليوم حديد» . فالمكشوف هو الغطاء وما جرى مجراه من الحسيات والمعنويات كالغم ، وقد يحذف المفعول به كقوله تعالى في سورة النمل : « فلما رآته حسبته لجة وكشفت عن ساقها » أي : وكشفت ثوبها عن ساقها كما يفعل الخائن للماء الضحل ، ولا بد للأشياء المادية كالكنوز ، والمعنوية كالطاقات من استعمال «عن» فالفصحى أن يقال «الكشف عن الأمر الخفي والطاقات» قال الإمام علي (ع) على ما ورد في نهج البلاغة : «فإن في الناس عيوباً والوالي أحق من سترها فلا تكشف عن غاب عنك منها ، فإنما عليك تطهير ما ظهر لك»^(١) . وفي كلام الله تعالى وكلام الإمام علي (عليه السلام) غنى عن طلب الفصاحة في غيرهما .

قل : رد فلان القول

ولا تقل : رد على القول .

ويقولون : رددت على قول فلان ، وذلك خطأ فإنه يقال «رد على فلان قوله» فالتقول مردود وفلان مردود عليه ، قال الإمام علي (ع) في كتاب له إلى الحارث الهمداني : «ولا ترد على الناس كل ما حدثوك به فكفى بذلك جهلاً»^(٢) . ولم يقل : ولا ترد على كل ما

(١) شرح نهج البلاغة «مج ٤» ص ١١٢ طبعة الباني الأولى .

(٢) شرح نهج البلاغة «مج ٤» ص ٢٢٦ طبعة الباني الأولى .

حدثوك به ، وقال يزيد بن عبد الملك يوماً لمعيد : يا أبا عباد إني أريد أن أخبرك عن نفسي وعنك ، فإن قلتُ فيه خلاف ما تعلم فلا تتحاش أن ترد علي فقد أذنت لك^(١) . وقال أبو واثلة الهذلي لعمر بن العاص : كذبت والله ، لقد صحبت رسول الله (ص) وأنت شر من حماري هذا . وقال (عمر) : والله ما أرد عليك ما تقول : وأيم الله لا نقيم عليه^(٢) . وقال رجل مدني لأبراهيم الحارثي نديم موسى الهادي بن محمد المهدي : « وأحرى به أن ترد على رسول الله (ص) قوله : بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة ؟ »^(٣) . ومن الكتب الوارد ذكرها في كشف الظنون « رد الانتقاد للبيهقي » لا « الرد على الانتقاد » و« رد القول الخائب في القضاء على الغائب » لابن قطلوبغ ، و« رد القول القبيح في التحسين والتقبيح » لسليمان الطوفي . هذا هو التعبير الصحيح الفصيح ، وهذه شواهد على صحة ما قلت ، تبدأ بكلام الإمام علي بن أبي طالب (ع) وتنتهي بالقرن التاسع للهجرة .

قل : صادره على المال ، أو استصفى أمواله ، أو استنظف أمواله ، أو استولى عليها أو استحوز عليها ، وصادره على السلاح .

ولا تقل : صادر أمواله وسلاحه .

وذلك لأن الفعل « صادر » مشتق من « الصّدر » وهو أعلى مقدّم الإنسان ويستعار لغيره كما أن « ساعد » مأخوذ من الساعد ، و« عاخذ » مأخوذ من العُضد ، و« ظاهر » مأخوذ من الظّهر ، و« باطن » مشتق من البطن ، فمعنى صادره عندي : وضع صدره بإزاء صدر الغريم ، يداقه الحساب ، ويناقشه إياه ، ومن اللغويين من يعد

(١) الأغاني : ١ : ٦٨ .

(٢) تاريخ الطبري : ٤ : ٢٠٢ .

(٣) جمع الجواهر في المثلح والنوادر للنحوي « ص ٨ » مطبعة الرحمانية .

«المصادرة» من الصَّدْر ، وهو اسم من قولك «صَدَرَ فلان عن الماء وعن البلاد» أي خرج ، فمعنى صادره عنده : غالبه في الصدور . قال مؤلف لسان العرب : «ومن كلام كتاب الدواوين ، أن يقال : صُودِر فلان العامل على مال يؤديه ، أي فُورِق على مال ضمنه» انتهى قول صاحب اللسان .

وأياً كان أصل الفعل «صادر» ، فأثره يقع على الإنسان ، حين استعماله في الجملة الصحيحة التركيب المفيدة المعنى ، أعني أن الإنسان هو الذي يُصادر من جهة الفاعلية ، ويُصادر من جهة المفعولية ، ولا يُصادر الإنسان على مال كائن ما كان ، إلا إذا كان مُطالباً بدين سابق ، أو محتجناً لمال من أموال الدولة ، أو مديناً لها ، فيحاسب على ذلك ، ويُصادر عليه ، ويعترف به ، وبإعتراف تتم المصادرة ، ويبدأ الاستثناء والاستيفاء والاستنظاف ، والاستنضاض . ومما قدمت من الشرح ، يُعلم أن المصادرة ، هي غير استصفاء الأموال واستنظافها ، أي الاستيلاء والاستحواذ عليها ، ولو كان ذلك بالقهر والغلبة ، وبغير شرعي ، أو شبه شرعي ، وقد ذكر عز الدين بن أبي الحديد ، في سيرة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - في شرح نهج البلاغة ، أن عمر كان يصادر المختارين من العُمال أي الولاة ، فصادر أبا موسى الأشعري ، وكان عامله على البصرة ، وقال له : بلغني أن لك جاريتين ، وأنت تطعم الناس من جفنتين . وأعادته بعد المصادرة إلى عمله ، وصادر أبا هريرة ، وأغلظ عليه ، وكان عامله على البحرين ، فقال له : ألا تعلم أنني استعملتك على البحرين ، وأنت حافٍ لا نعل في رجلك ؟ وقد بلغني أنك بعت أفراساً بألف وستمائة دينار ؟ . وصادر الحارث بن وهب أحد بني ليث ، وقال له : ما قِلاص وأعبد بعثها بمائة دينار^(١) . وفصل الكلام ابن أبي الحديد في المجلد الثالث من الطبعة المصرية الأولى في المصادرة ، توسّع المتأخرون فاستعملوا المصادرة بمعنى الاستصفاء

(١) شرح نهج البلاغة ٢ : ١٠٤٠ .

والاستيلاء ، والفصيح هو ما ذكرت . فقل : صادره على أموال ولا تقل صادر الأموال .

قل : رأيته ذا مساء وذا صباح .

ولا تقل : رأيته ذات مساء وذات صباح .

وذلك لأن العرب لم تستعمل مع الصباح والمساء كلمة "ذات" بل استعملت مذكرها "ذا" قال الجوهري في الكلام على "ذي" من الصباح : "وأما قولهم ذات مرة وذا صباح ، فهو ظرف زمان غير متمكن ، تقول : لقيته ذات يوم وذات ليلة ، وذات غداة وذات العشاء ، وذات مرة ، وذا صباح وذا مساء ، بغير تاء فيهما ، ولم يقولوا ذات شهر ولا ذات سنة" . وجاء في مادة (م ك ن) من لسان العرب ، قول مؤلفه ناقلا من الصباح أيضا في الكلام على الاسم غير المتمكن : " وإنما يؤخذ سماعا عنهم وهي ذا صباح وذا مساء . . . الخ" .

وكثير من الكتاب المشاهير يظنون أنه لا يقال إلا ذات صباح وذات مساء ، في استعمال الظرف قياسا على غير ذلك من الظروف ، مع أن اللغة في مثل هذا سماعية لا قياسية ، والأمر بالعكس فلا يقال في الظرفية إلا "ذا صباح وذا مساء" كما تقول : خرجت ذا مساء من الدار ، ولقيت ذا صباح فلانا في الطريق ، والتذكير في الحقيقة أولى من التأنيث ، لأن الزمان والابان والوقت ، والدهر اليوم والأوان والحين والعصر هي من الأسماء المذكرة ، وعلى ذلك يكون التقدير "خرجت وقتنا ذا مساء ، أو زمانا ذا صباح ، أو حيننا ذا مساء أو عصرنا ذا صباح" أما ذات فعلى تأويل آخر ، وتقدير آخر وهما من العسر بمكان .

قل : أمحمد في الدار أم مستأجرها ؟ .

وقل : أمقيم أنت أم مسافر ؟ .

وقل : أردت هذا أم لم ترد ؟ .

ولا تقل : هل محمد في الدار أم مستأجرها .

ولا تقل : هل مقيم أنت أم مسافر .

ولا تقل : هل أردت هذا أم لم ترده ؟ .

وذلك لأن الهمزة هي الأصل في الاستفهام ، قال الزمخشري في المفصل : "والهمزة أعم تصرفاً في بابها من أختها (هل) . تقول أزيد عندك أم عمرو؟" يعني أنه لا يجوز في الكلام العربي الفصح أن يقال : هل زيد عندك أم عمرو؟ فإذا استعملنا حرف العطف (أم) للتعين بعد الاستفهام وجب أن نستعمل معها همزة الاستفهام ولا نستعمل "هل" ، كقوله تعالى :

"وإنا لا ندري أشر أريد بمن في الأرض أم أراد بهم ربهم رشداً؟" وقوله تعالى : "فأن تولوا فقل أذاتكم علي سواء وإن أدري أقريب أم بعيد ما توعدون؟" وقال الشاعر :

فـقـمـتـ للـلطـيـف مـرتـاعاً وأـرقـني
فـقـلـت أـهـي سـرت أم عـادـني حـلم ؟

وتحذف الهمزة في الشعر خاصة إذا دل عليها كقول ابن أبي ربيعة :

لـعـمـرك ما أدري وإن كنت دارياً
بـسـبع رُـمـين الجـمـر أم بـثـمـاني

أراد : أبسبع رمين الجمر أم بثمانى .

قل : ذهباً معا ، وجاء معا .

ولا تقل : ذهباً سوية ، ولا جاء سوية .

وقل : ذهبوا معا ، وجاؤوا معا .

ولا تقل : ذهبوا سوياً ، ولا جاؤوا سوياً .

وذلك لأن السوية تأتي على وجهين ، أحدهما كونها مؤنث السوي ، وهو الخالي من العيب والميل ، والآخر كونها اسم مصدر ، كالبلية والرزية . والقضية والنقيصة ، وهي بمعنى المساواة والاستواء والتساوي ، قال الجوهري في الصحاح : " وقسم الشيء بينهما بالسوية " انتهى ، يعني بالمساواة بينهما في القسمة ، وقال الزمخشري في أساس البلاغة : " وهما على سوية من الأمر وسواء ، وفيه النصفة والسوية " وقال ابن فارس في كتابه المقاييس : " السين والواو والياء ، أصل يدل على استقامة ، واعتدال بين شيئين ، يقال : هذا الأمر سواء " . وورد في لسان العرب " يقال : هما على سوية من الأمر ، أي على سواء أي استواء " . ومن الشواهد على السوية التي تمثل الواقع اللغوي للكلمة ، وتظهر قيمتها الاستعمالية ، بعد قيمتها المعجمية قول أبي جعفر الإسكافي في نقض بعض كتب الجاحظ " كرهوا إعطاء علي (ع) وقسمه بالسوية " أي بالمساواة . وجاء في كتاب الأغاني قول إبراهيم الموصلي : " وأول شيء أعطيت به الغناء ، أني كنت بالري ، أنادم أهلها بالسوية ، لا أرزؤهم شيئاً " . يعني منادمتهم إياهم بالمساواة بينهم ، وعدم تفضيل بعضهم على بعض ، وجاء في بعض أحاديث الزكاة " فإنهما يتراجعا بينهما بالسوية " ، يعني العدل ، قال مجد الدين بن الأثير في كتابه النهاية في غريب الحديث والأثر : " وفي قوله بالسوية دليل على أن الساعي على الزكاة ، إذا ظلم أحدهما فأخذ منه زيادة على فرضه ، فإنه لا يرجع بها على شريكه . وإنما يفرم له قيمة ما يخصه من الواجب عليه دون الزيادة " . والظاهر أن قولهم : ذهبوا سوياً ، هو من اللغة العامية ، فكثير من الناس يقولون " رحنا سوياً وحيناً سوياً " .

أما قولنا " ذهبوا معا ، وذهبوا معا " فمعناه : ذهبوا مصطحبين وذهبوا مصطحبين " . قال الجوهري في الصحاح : " مع : كلمة تدل على

المصاحبة ، والدليل على أنه اسم حركة آخره مع تحرك ما قبله ، وقد يسكن وينون تقول : جاؤوا معاً .

قل : هؤلاء الضباط البُسلاء والباسلون .

ولا تقل : هؤلاء الضباط البواسل .

لأن : "البُسلاء" هو جمع البسيل في الأصل وجمع الباسل في الاستعارة المعروفة باستعارة الجموع ، والبسيل والباسل معناهما الشجاع والبطل الشديد ، وجمع العقلاء على فعلاء أي بسلاء نحو كريم وكرماء هذا لبسيل ، ويقال باسل وبسلاء نحو شاعر وشعراء وفاضل وفضلاء .

أما "البواسل" فهو جمع لغير العقلاء وللمؤتث تقول أسد باسل وأسود بواسل وفتاة باسلة وفتيات بواسل ، أي باسلات ، قال في لسان العرب : "والبسالة الشجاعة والباسل الشديد والباسل الشجاع والجمع بُسلاء ، ولم نذكر الجمع الآخر الذي هو بَسَل لأنه غريب ، قال ابن مكرم الأنصاري في لسان العرب : "وفي حديث خيفان قال لعثمان (رضي الله عنه) أما هذا الحي من همدان فأعجاذ بسل أي شجاعان وهو جمع باسل وسمي به الشجاع لامتناعه ممن يقصده" .

وأما الجمع الصحيح "باسلون وبسيلون" فيستعمل عند إرادة الحدث أي الحدوث في الصفة أوفي زمانها ، قال الله تعالى في سورة المؤمنون : "ثم إنكم بعد ذلك لميتون" أي سكونون موتى ، وقال عز من قائل في سورة الصافات : "أفما نحن بميتين إلا موتتنا الأولى وما نحن بمعذبين" أي لن نموت إلا موتتنا الأولى ، وقال جل وعز في سورة الزمر : "إنك ميت وإنهم ميتون ثم إنكم عند ربكم تختصمون" يعني أنهم سيموتون بدلالة أنهم كانوا أحياء حين خاطبهم على لسان نبيه . أما الذين ماتوا ودرجوا وعبروا فيقال لهم "أموات وموتى" - وهذا هو القياس وقد يأتي خلافه شاذاً .

قل : فلان من شذاذ الرجال .

ولا تقل : فلان من شواذ الرجال .

والسبب المانع من جمع الشاذ للإنسان على شواذ هو السبب الذي منع جمع "الباسل" للإنسان على البواسل ، وإنما يقال جمل شاذ وجمال شواذ وقول شاذ وأقوال شواذ .

أما الشذاذ فهو جمع إنسان من صفة الشاذ مثل كاتب وكتّاب وحاسب وحستاب وعامل وعمال وسارق وسراق ، وحاذق وحذاق وما لا يحصى لكثرتة ، وهو جمع قياسي ، مطرد في كل المثل .

قل : نقطة ونقاط ونطفة ونطاف .

ولا تقل : نُقاط ونُطاف .

وكل اسم على هذا الوزن يجوز جمعه على فُعال وإن لم يسمع الجمع من العرب ، كما يجوز جمعه على فُعل كَنُقْط ونُطف ، وهو الجمع الأشهر ، ثم إن وزن "فُعال" ليس من أوزان الجموع ، وما جاء من الجمع على فُعال فهو شاذ ومن قبيل التوهم في سماع الألفاظ .

قل : لا أفعل ذلك ، ولن أفعل .

ولا تقل : سوف لا أفعله ، ولا سوف لن أفعله .

وذلك لأن "سوف" ، من الحروف التي تدخل على الفعل المضارع ، فتجعله للاستقبال ، وتصرفه عن زمان الحال ، ولا تدخل إلا على الفعل المثبت ، ولا يجوز الفصل بينها وبين الفعل ، ومن المعلوم أن قولنا "لا أفعل ذلك ولن أفعله" من الأفعال المنفية ، وإن قولنا "سوف لا أفعل ذلك وسوف لن أفعله" ، فيه غنطتان إحداهما ادخال "سوف" على الفعل

المنفي ، مع أنها للمستقبل المثبت ، والأخرى هي الفصل بين سوف والفعل بفاصل هو "لا" و"لن" ، وجاء ما ورد في القرآن الكريم من استعمال "سوف" هو للإثبات ، قال تعالى في سورة التكاثر : "ألهاكم التكاثر ، حتى زرتم المقابر ، كلا سوف تعاسون ثم كلا سوف تعلمون" .

وقد ورد استعمال "سوف" مفصولا بينها وبين الفعل ان ضرورة الشعر ، ومع ذلك وردت للإثبات ، قال عبد الله بن المعتز :

أروح للشعرة البيضاء ملتقطا

فيصبح الشيب للسوداء ملتقطا

وسوف لا شك يعيسيني فأتركه

ختم استخدام المقرض والمشط ؟

أراد "سوف يعيسيني فأتركه ولا شك" فأقحم "لا شك" بين سوف والفعل "يعيسيني" .

فقل : لا أفعل ذلك ولن أفعله ، ولا تقل : سوف لا أفعل ولا سوف لن أفعله .

قل : بالأصالة عن نفسي ، والوكالة كالأصالة .

ولا تقل : الإصالة .

وذلك لأن "الأصالة" مصدر الفعل "أصل يأصل" وهو من أفعال الغرائز وأشباهاها فينبغي أن يكون مصدره على وزن "فَعَالَة" قال الجوهري في الصحاح : "ورجل أصيل الرأي أي محكم الرأي وقد أصل أصالة مثل ضخامة ومجد أصيل أي ذو أصالة" وجاء في مختار الصحاح "وقد أصل

من باب ظُرف ومجد أصيل : ذو أصالة" وورد في لسان العرب : "أصل الشيء : صار ذا أصل . قال أمية الهذلي :

وما الشغل إلا أنتي متتهيب

لعرضك ما لم تجعل الشيء بأصل

. . . ويقال : إن النخل بأرضنا أصيل أي هو بها لا يزال ولا يفنى ، ورجل أصيل : له أصل ، ورأي أصيل : له أصل ، ورجل أصيل : ثابت الرأي عاقل وقد أصل أصالة مثل ضخم ضخامة وفلان أصيل الرأي والعقل ، ومجد أصيل أي ذو أصالة" انتهى النقل من لسان العرب .

وفذلكة القول أن "الأصالة مفتوحة الهمزة لا مكسورتها وأنها مصدر أصل يأصل يأصل" وهو وزن من أوزان الثلاثي المجرد لازم غير واقع ، وهو عندي من أوزان المجرد الحديثة ، ابتدعته العرب ليعبر عن نشوء الفرائز والتغيرات الأصلية ، كما اختارت "فعل يفعل" للتغيرات الظاهرة نحو "عطش يعطش وفرح يفرح" . وإنما حكمت بحدائث هذين الوزنين لأن الأصل في الأفعال التعدي بسبب أن حرية الحي غايتها التعدي على غيره ، وهو قانون الأحياء العام ، ولما احتاجت الإنسانية المتمدنة إلى الفعل اللازم اخترعت هذين الوزنين ، ووضعت على الأول ضمتين لماضييه ضمة ولضارعه ضمة ، وأمره شبيه بالمعدوم لأن الفرائز لا يؤمر بها قديما فلا يقال "أشرف فلست شريفا" و "أضخمي فلست ضخمة" و أعظم فلست عظيما" فإن ذلك لا يدخل في الإمكان ، واختيار الضمة للماضي والمضارع من هذا الضرب اللازم من الأفعال ، يبطل دعوى من ادعى من المعاصرين لنا أن الضمة تمثل الشدة أو الغلبة ، فقل : أصالة ولا تقل : إصالة . ومثل الأصالة "الأداء" اسم مصدر "التأدية" .

قل : كان عمله مَرْضِيَا ، وكانت طريقته مَرْضِيَّة .

ولا تقل : كان عمله مرضيا ، وكانت طريقته مَرْضِيَّة .

لأن "الرضا واقع على العمل والطريقة ، قال الجوهرى في الصحاح :
"رضيت الشيء وارتضيته ، فهو مَرْضِي ، وقد قالوا مَرْضُو ، فجاءوا به
على الأصل" ثم قال : "وعشية راضية أي مَرْضِيَّة . . . وأرضيته عني ،
ورضيت بالتشديد أيضا فرضي ، وترضيت وأرضيته بعد جهد واسترضيته
فأرضاني" وقال الفيومي في المصباح المنير : رضيت الشيء ورضيت به
رضا : اخترته . . . وشيء مرضي أكثر من مَرْضُو وجاء في لسان
العرب : "ورضيت الشيء وارتضيته فهو مَرْضِي ، وقد قالوا مَرْضُو ،
فجاءوا على الأصل ، ورضيه لذلك الأمر فهو مَرْضُو ومرضني" ثم قال :
"يقال هو مَرْضِي ومنهم من يقول مَرْضُو ، لأن الرضا في الأصل من بنات
الواو ، وقيل : عيشة راضية أي مرضية أي ذات رضى" .

فأنت ترى أنهم قالوا : شيء مرضي لا شيء مَرْضٍ ، وفسرت
عيشة راضية بعيشة مرضية ، لا مَرْضِيَّة ، وقالوا : أرضاني فلان ولم
يقولوا "أرضاني الشيء" وإن كان باب المجاز مفتوحا ، وباب الاستعارة
غير مغلق ، وقال تعالى في القرآن المجيد : "اليوم أكملت لكم دينكم ،
وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً" . فالإسلام مرضي ، في
الآية الكريمة ، وأوقع الرضا في القرآن الكريم على الإنسان أيضا ، قال
تعالى في ذكر إسماعيل (ع) : "وقال عزّ قائلنا : "يا أيتهما النفس
المطمئنة أرجعي إلى ربك ، راضية مرضية" . وفي كل ما نقلناه من
القرآن العزيز ، وكلام العرب لم نجد من وصف الشيء وما جرى مجراه
بالمَرْضِي حقيقة ولا مجازاً حتى أن ما ورد في التنزيل العزيز ، من عيشة
راضية فسر بعيشة مرضية ، كما نقلت أنفاً ، والظاهر أن قولهم "كان
عمله مَرْضِيَا وكانت طريقته مَرْضِيَّة" من باب القراءة الموهوم فيها ، لأن
الجمليتين غير مشكولتين ، فقل : كان عمله مرضيا وكانت طريقته
مَرْضِيَّة .

قل : كُسرت سن من أسنانه ، وإحدى أسنانه مكسورة وسنّه
كبيرة أي متقدّم في العمر .

ولا تقل : أحد أسنانه مكسور ، ولا سنه كبير

وذلك لأن (السن) مؤنثة ، ولم يرد فيها جواز التذكير إلا في
الشعر والشعر ذو ضرائر ، وتصغر السن على سنيته ، جريا على طريقة
التصغير ، في الاسم المؤنث الثلاثي ، الخالي من علامة التأنيث ، قال
الجوهري في الصحاح : "والسن واحدة الأسنان" . ولم يقل : واحد
الأسنان ، وقال الزمخشري في الأساس "وحطمته السن العالية" وقال :
"ومن المجاز كبرت سنّه" ، وقال الفيومي في المصباح المنير : "السن من
الفم مؤنثة ، وجمعه أسنان ، مثل حمل وأحمال . . . والسن إذا
عنيت بها العمر مؤنثة أيضا ، لأنها بمعنى المدة" ثم قال : "الضرس مذكر
ما دام له هذا الاسم ، فإن قيل فيه سن فهو مؤنث ، والتذكير والتأنيث
باعتبار لفظين ، وتذكير الأسماء وتأنيثها سماعي" . وقد ورد تذكير
السن لضرورة الشعر ، قال زيد بن جندب الأيادي الخارجي الأزرقى :

أشفى عقنبة وناب ذو عصل

وقلح باد وسن قلـد نصل

وقال أحد شعراء المغرب القدماء :

ولكن التـجلد لي خـسدين

فـسني ضـاحك والقلب دامي

وقال الحسين بن الضحاك :

ولو كنت شكلا للصبا لاتبعته

ولكن سني بالصبا غير لائق

فالسن الحقيقية مؤنثة ، واستعارتها للعمر لم تغير تأنيثها ، أما قول

صاحب المصباح : أنها تؤنث إذا عني بها العمر لأنها بمعنى المدة ، فغير وجيه ، فلو كان التأنيث جانبيها من تأويل العمر بالمدة ، لأنث العمر أيضا بتأويله بالمدة مع أنه مذكر . وقد ذكر السن المبارك بن الأثير في كلامه في النهاية ، ولا عبرة بكلامه بعد إجماع اللغويين على التأنيث .

وأما تأنيث الفعل قبل السن ، بقولنا "كسرت سن من أسنانه" مع كون السن مؤنثة مجازيا ، فالباعث عليه أن العرب يرجحون تأنيث الفعل ، قبل الثلاثي ، المؤنث تأنيثا مجازيا ، عند خلوه من علامة التأنيث وذلك للتنبية على أنه مؤنث ، قال تعالى : "والتفت الساق بالساق" وجاء في أخبار شريح القاضي في نهج البلاغة لأبي أبي الحديد ، ما هذا نصه "ثم عاد إلى القضاء وقد كبرت سنه فاعترضه رجل ، وقد انصرف من مجلس القضاء ، فقال له أما حان لك أن تخاف الله ، كبرت سنك وفسد ذهنك ، وصارت الأمور تجور عليك" .

قل : فعل ذلك على الرغم من أنف فلان ،

وقل : فعله برغم أنف فلان وفعله على رغم فلان إذا فعله على كره منه ، أي من خصمه ، مريدا إذلاله في الافتيات عليه

ولا تقل : فعله رغم أنف فلان

وذلك لأن نصب كلمة "رغم" ليس له وجه من النحو مقبول ، عند إرادة هذا المعنى بالعبارة المذكورة أنه لم يفعل لإرغامه خاصة ، بل فعله لمنفعة يريد بها ، في حال عدم الرضا من خصمه ، وأكثر من ذلك ، أي في حال إجباره على السكوت .

واللغة العالية هي في استعمال "على" أي "على الرغم من أنفه" ، و"على رغم أنفه" ، ودونها لغة استعمال الباء أي "برغم" ، وغير النصيح هو

قولهم "فعله رغم أنف فلان" ولا يجوز إلا في الشعر ، وللشعر ضرورات لا تسوغ للنائر الحر المختار . فقل "على الرغم من أنفه وبالرغم منه" ولا تقل "رغم أنفه" إلا في الشعر .

قل : أحاطوا الكتمان بالمحادثات وينبغي إحاطتهم الكتمان بالمحادثات .

ولا تقل : أحاطوا المحادثات بالكتمان ، وينبغي إحاطتهم المحادثات به .

وذلك لأن معنى "أحاط الشيء بغيره وإحاطته إياه بغيره ، هو جعله له كالحائط والحظار والسور والجدار ، ومن البديهي أن "أحاط" الرباعي المستعمل غالبا للأذى ، مأخوذ من الثلاثي "حاط" ، المستعمل غالبا للخير ، يقال : حاطه يحوطه ، حوطا وحيطا وحياطة" أي حفظه وصانه وحماه ، ومنه الحائط وهو بمعنى الحافظ ، وتطور اللغة يشعر بأن أصل حاطه هو حاط به ، كما أن أصل "حَقَّ يحقُّه" ، هو حف به ، وكلاهما فصيح أي حفَّه وحفَّ به .

فحذف الباء من حاط به قديما ، لم يغن أفعَل الرباعي ، عن استصحاب الباء ، فقالوا "أحاط به" ، والمفعول مقدر ، والتقدير ، "أحاط الشيء به" أي جعله له كالحائط وحذف المفعول من جملة الفعل ، لا يدل على أن الفعل لازم ، ولو كان هذا الحذف شبيها بالدائم ، كمثّل صبر وكفّ ، ودافع غريمه وحامى خصمه وعدوّه وعلى هذا يكون الأصل ، في الجملة المذكورة أنفاً ، "حاط الكتمان بالمحادثات وحوط الكتمان بالمحادثات" فإذا أدخلنا همزة التعددية الثانية ، قلنا : أحاط فلان الكتمان بالمحادثات ، وينبغي إحاطتهم الكتمان بالمحادثات" أما أحاطوا المحادثات بالكتمان فمعنى ذلك أن المحادثات صارت كالحائط للكتمان ، وليس ذلك بالمراد ، بل هو عكس المراد .

فقل : أحاطوا الختسان بالمحادثات ، وينبغي إحاطتهم الكتمان بالمحادثات . جاء في نهج البلاغة "أوصيكم عباد الله بتقوى الله ، الذي ضرب الأمثال ، ووقت لحم الأجال ، وألبسكم الرياش ، وأحاط بكم الإحصاء" أي جعل الإحصاء من - ولكم . والإحصاء في هذه العبارة ، كالكتمان في تلك العبارة ، وجاء في الدعاء المرفوع : "اللهم من أراد بنا سوءاً ، فأحط به ذلك سوء ، كإحاطة القلائد : رائب الولائد" .

قل : وزَّع بينهم الجوائز ، ووزعها فيهم ، إذا أعطاهم إياها مفرقة
ولا تقل : وزع عليهم الجوائز ، إذا أعطاهم إياها مفرقة

وذلك لان "وزَّع" بمعنى فضَّ وفرَّق وقسَّم ، فإذا استعملنا حرف الجر "على" معه ، وهي للأذى والتسلط ، والتكليف والاستعلاء ، كان معنى "وزَّع عليهم" جعل عليهم ضريبة ، وأتاوة وتكليفاً ، ومن المعلوم أن الجائزة ليست ضريبة ، أعني أنها يعطيها المجيز غيره من مستحقيها ، ولا يأخذها ، يضاف إلى ذلك أن مراد القائل "وزع عليهم الجوائز" هو أنه أعطاهمها ، لا أخذها منهم ولا ضربها عليهم ، ثم إن المسموع من فصحاء العرب ، والمذكور في كتب اللغة هو أن يقال "وزَّع الأشياء بينهم أو فيهم" إذا أريد أنه فرقها فيهم ، وأعطاهم إياها مفضوضة ، جاء في لسان العرب "التوزيع القسمة والتفريق ، ووزَّع الشيء : قسَّمه وفرَّقه ، يقال : وزَّعنا الجزور فيما بيننا . . . وفي الحديث أنه خلق شعره في الحج ، ووزعه توزيعاً" . فقد نقل مؤلف اللسان من أقوال العرب "وزَّعه بينهم" ، وفيما بينهم ولم يقل "وزعه عليهم" لأن المراد الإعطاء . وقال جار الله العلامة محمود الزمخشري في أساس البلاغة ، في مادة وزع : "ووزَّع المال والخراج توزيعاً قسَّمه" . وقال في مادة الخاء والياء والفاء : من أساس البلاغة أيضاً : حَيَّفَ المال بينهم وزع" . أما شاهد "وزَّعه فيهم" بمعنى أعطاهم إياه مفرقاً ، فما رواه الواقدي في مغازيه ، قال خفاف بن إيماء ابن رخصة : كان أبي ليس شيء أحب إليه من إصلاح

بين الناس ، (وكان) موكلًا بذلك ، فلما مرت به قريش أرسلني بجزائر عشر هدية لها ، فأقبلت أسوقها ، وتبعني أبي فدفعتها إلى قريش ، فقبلوها (ووزعوها في القبائل) . قال وزعوها في القبائل لا عليها .

وإذا قال القائل "وزع فلان عليهم مالا" ، فمعنى ذلك ، وضعه عليهم ضريبة أو عقوبة أو آتاوة ، أو خراجا . وأوجب عليهم دفعه إليه ، وذلك كما يقال "وظف عليهم وظيفة وضرب عليهم مالا" ، وأوجب عليهم مالا وشاهده ما ورد في مغازي الواقدي أيضا ، قال : قال خفاف بن إيماء : مرّ أبي على عتبة ابن ربيعة ، وهو سيد الناس يومئذ . فقال له : يا أبا الوليد ما هذا المسير ، قال : لا أدري ، والله غلبت . قال أبي : فأنت سيد العشيرة فما يمنعك أن ترجع بالناس ، وتحمل دم حليفك ؟ وتحمل العير التي أصابوا بنخلة ، (فتوزعها على قومك) فوالله لا يطلبون قبل محمد إلا هذا" . إنه قال : (فتوزعها على قومك) أي يؤدوها إلى مستحقيها مفرقة عليهم .

قل : وفقه الله للخير والإنجاح .

ولا تقل : وفقه الله إلى الخير والإنجاح .

وذلك لأن وفقه الله للشيء ، معناه جعله وفقاً له أي موافقا ومطابقا له وملائما ، فهذا موضع اللام ، لا موضع إلى ، والقاعدة العامة في اللام وإلى ، هي جواز أن توضع اللام مكان إلى ، ولا يجوز العكس ، لأن المراد بوضع اللام موضع إلى هو التخفيف فإذا وضعت إلى موضع اللام ، كان تطويلا وتثقيلا ، فضلا عن استعمال الحرف في غير معناه ، يقال : "دعاه إلى الطعام ، ودعاه للطعام ، وقدم إليه هدية" ، وقدم له هدية ، وقصد إليه وقصد له ، وعمد إليه وعمد له ، وأهدى إليه وأهدى له" . ويقال : وفقه الله للخير ، ولا يقال : وفقه إلى الخير ، ويقال : نصح له ، ولا يقال : نصح إليه ، ورضخ له من ماله شيئا ، ولا يقال : رضخ إليه ،

ووهب له مالا ، ولا يقال : وهب إليه ، وتعرض له ، ولا يقال تعرض إليه ، وقد يقول الذين لا علم لهم بالفصاحة " تعرض إليه " ، كما قال غير الفصحاء " وفقه الله إلى الخير " ، والاحتجاج بالتضمنين عند الشعور بالخطأ ، هو حجة المخطئ المقوية ، لا حجة الفصيح القوية .

قل : الهندسة المعمارية والمهندس المعماري .

ولا تقل : الهندسة المعمارية ولا المهندس المعماري .

وذلك لان الأشياء ، من الفنون والعلوم والآداب ، ينبغي أن تنسب ، عند إرادة النسبة ، إلى الفن نفسه ، والعلم نفسه ، والآداب نفسه ، وليس في الفنون والعلوم فن أو علم يسمى "المعمار" ، حتى ينسب إليه ، فالمعمار صفة مشتقة ، من الفعل " عمر يعمر عمراناً وعمارة وإن أردت الحقيقة ، فالمعمار اسم آلة ، استعيرت صيغته لتأدية المبالغة ، كالمفضال والمحواج والمذيع " للكثير الفضل " ، والكثير الحاجة ، والكثير الإذاعة ، فأنت لا تقول "الشؤون التجارية" ، بل الشؤون التجارية ، ولا تقول "الأحوال الصّناعية" ، بل "الأحوال الصناعية" ، فكذلك ينبغي أن يقال "الهندسة المعمارية" ، نسبة إلى العمارة لأن الفن والصناعة هي العمارة .

وإذا كان المعمار يُراد به الوصف في الأصل ، ثم نقل إلى الاسمية ، يكون كالتاجر والصانع والمهندس ، والطابع والمنجم ، فلا يقال لهؤلاء "التاجري والصانعي ، والمهندسي والطابعي والمنجمي" ، حتى يقال "المعماري" ، فالصواب "المهندس المعمار" أو "المعمار" وحده . وما يحضرني من شواهد استعماله وصفا للمبالغة ، قول أبي الفوارس سعد ابن محمد التميمي ، يمدح الوزير جمال الدين أبا جعفر محمد ابن علي الأصفهاني ثم الموصلبي :

وتقرّ عين محمد بمحمد

محيي دريسي علمه والمنزل

معمار مرقدّه وحافظ دينه

ومعين أمته بجود مسبل

ومن شواهد استعماله اسما من الأسماء ، ما ذكره ياقوت في معجم الأدباء ، في أخبار الأمير ابن أبي حصينة الشاعر ، مع الأمير محمود بن صالح بن مرداس ، في بناء دار : "يا مولانا هذا الرجل تولى عمارتها ، ولا أدري كم صرف عليها ؟ فسأل المعمار (فقال) : غريم عليها ألفي دينار مصرية" ، ومن ذلك أبو عبد الله محمد بن أبي بكر ، البغدادي المعروف بابن المعمار ، مؤلف كتاب الفتوة ، وقد نشره مع جمعية من الفضلاء ، ويجمع المعمار على المعامير ، كالمذابيح والمذابيع ، والمفضال والمفاضيل ، ولا يجوز معمارون ، لأنه اسم آلة في الأصل كما ذكرت فلا يجمع جمع مذكر سالما .

قل : هو رجل أبله ، وهي امرأة بلهاء ، وهم رجال بله وهن نساء بله .

ولا تقل : هم رجال بلهاء .

وذلك لأن "الأبله" صفة من صفات العيوب الظاهرة ، كالأخرق والأحمق والأنوك والألوث والأثول ، والمؤنث "بلهاء" كخرقاء وحمقاء ، ولوثاء وثولاء ، ويجمع الأبله ومؤنثه البلهاء ، على بله ، أي وزن فعل ، ولم يسمع فيه غير ذلك ، وجاء في الحديث النبوي الشريف : أكثر أهل الجنة البله ، فالبله جمع أبله ، والأبله ، كما في لسان العرب ، وهو ذو البله والبلاهة ، والبلاهة هي غلبة سلامة الصدر ، وحسن الظن على الإنسان ، جاء في لسان العرب في تسمية السليمي الصدر بالبله "لأن

البله أغفلوا أمر دنياهم فجهلوا حذق التصرف فيها ، وأقبلوا على آخرتهم فشغلوا أنفسهم بها ، فاستحقوا أن يكونوا أكثر أهل الجنة فأما الأبله ، وهو الذي لا عقل له فغير مراد في الحديث : (أكثر أهل الجنة البله) فإنه (عليه الصلاة والسلام) عنى البله في أمر الدنيا ، ثقله اهتمامهم بها ، وهم أكياس في أمر الآخرة ، قال الزبير بن بدر : خير أولادنا الأبله العقول . يعني أنه لشدة حياته كالأبله ، وهو عقول ، وقد بله فلان ببله بلها وبلاهة" ، وجاء في لسان العرب أيضا : "قال أحمد ابن حنبل في تفسير قوله : استراح البله ، قال : الغافلون عن الدنيا وأهلها ، وفسادهم وغلهم ، فإذا جاؤوا إلى الأمر والنهي فهم العقلاء الفقهاء" . قال : "والمرأة بلهاء وأنشد ابن شميل :

ولقد للهوت بطفلة مسيالة

بلهاء تطلعني على أسرارها

وأنشد غيره :

من امرأة بلهاء لم تحفظ ولم تضيع

يقول لم تحفظ لعفافها ، ولم تضيع مما يقوتها ويصونها ، فهي ناعمة عفيفة .

قال : البلهاء من النساء الكريمة الغريرة المغفلة . . والأبله : أيضا الرجل الأحمق الذي لا تمييز له . . وفي التهذيب : الأبله الذي طبع على الخير فهو غافل عن الشر لا يعرفه ، وقال النضر بن شميل : الأبله الذي هو ميت الداء يريد أن شره ميت لا ينبه له ، وعيش أبله : واسع قليل الغموم ، ويقال شاب أبله لما فيه من الغرارة . .

وقال الأزهري : الأبله في كلام العرب على وجوه ويقال : عيش أبله إذا كان ناعما . . .

وخلاصة الكلام أن الأبله صفة حسنة إذا كانت البلاهة في أمور

الدنيا مقرونة بالفقاهة في أمور الآخرة ، وصفه قبيحة إذا كانت صفة عامة ، وتظهر بلادة الذهن ، وفيولة الرأي وسخافة العقل .

قل : قاسُوا عذابا أليما ، وتمادُوا ، في سكوتهم ، وسمُّوا أنفسهم شجعانا .

ولا تقل : قاسُوا عذابا ، ولا تمادُوا في سكوتهم ، وسمُّوا أنفسهم شجعانا .

هذه أمثلة من الخطأ ، في تصريف الأفعال ، يكررها كثير من المذيعين والخطباء والقارئين ، في المشرق والمغرب ، وطائفة من الناطقين بها وأمثالها ، والسبب في ارتكاب مثل هذا الخطأ ، قلة العلم بتصريف الأفعال ، وضعف تعليمه ، وضآلة العناية به والنظر إليه نظر الاستهانة والاستخفاف مع أن الصرف أو التصريف على التسمية الأخرى ، من ضرورات العلم باللغة العربية ، في النطق بها ، والكتابة فيها ، وقد يخفى الغلط الصرقي في الكتابة ، وينجو الكتاب من المؤاخذه عليه ، ولكنه يظهر في النطق ويبرز في اللفظ ، فيقول قائلهم " قاسوا عذابا أليما ، وتمادُوا في سكوتهم ، وسمُّوا أنفسهم شجعانا مع أن "قاسوا" هذا فعل ثلاثي مصدره القياس ، يقال : قاس الشيء ، وقاساه قياسا كلاهما ، وقاسوه كلهم . مع أن مراد القائلين هو "قاسوا" بفتح السين أي كابدوا وعانوا وتحملوا ، وهو مأخوذ من قسا يقسو قسوة وقساوة ، ولا صلة له بقياس يقيس ، فالغلط في حركة واحدة وهي الفتحة قلب صورة الفعل وغير معناه تغييرا تاما واللغة العربية تتغير بتغير الحركات إذا كانت من أصل ثلاثي واحد ، فكيف الحال ، إذا أخرجها تغير الحركات من أصلها ، وأصارها إلى أصل آخر ، كما في قاسُوا وقاسُوا ، وسمُّوا من الاسم ، وسمُّوا من السم ؟ أو قلبها إلى صيغة أخرى من الأفعال ؟

ورأس الخطأ ، في هذه الأوهام جهل تصريف الفعل المعتل ، وخاصة المعتل بالالف الظاهرة ، المنقلبة عن ياء أو واو ، نحو "دَعَوْا ورمَوْا وعانَوْا ولاقَوْا ، وثمادَوْا وسمَّوْا ، وسوَّوْا وعادَوْا وغدَّوْا" فالألف في مثل هذا ، تحذف وتبقى الفتحة دليلا عليها ، نحو "عادى يعادي وعادوا يعادون" فإذا أخطأنا في الحركة قلنا : وعادُوا ، لبيان العدوان ، صار بمعنى رجعوا وآبوا ، وتغير من العداوة إلى العودة أي الرجوع والإياب ، وشتان ما بينهما . وإذا قلنا "لاقُوا" بمعنى لاقُوا ، انقلب الفعل الماضي إلى فعل أمر ، وأنا أعجب أشد العجب ممن يتكسب باللغة العربية ، ولا يكلف نفسه معرفة المبادئ من قواعدها ، والضروري من نحوها وصرفها ، والدهر يأتي بالعجب .

قل : فعلت خَصَّيْصِي وخاصة وخصوصا

ولا تقل : فعلتُ هذا خصيصا

وذلك لأن "الخَصَّيْص" صدر الفعل "خصّ يخصّ" كما يقال : خلف يخلّف خليفي ودل يدل دليلي وهو من المصادر النادرة نحو "بز بيزي وخلص خليسي وخب خليبي وشم شميمي وقتّ قتيّتي ونفّض نفيسي ومكث مكيشي وزل زليلي وردّ رديدي وفخر فخيري ومسّ مسيسي ودسّ دسيسي وسبّ سببيبي وهجر هجيري أي هذى هذيانا ، وغير ذلك ، واستعمال "خاصة" وخصوصا أسهل من "خصيصي" .

أما "خَصَّيْص" فهي صفة مولدة ، بمعنى المختص والقريب والمقرّب والخليل ، تقول : كان هذا الرجل خصيصا بأبي وأنا خصيص بابنه ، وجمع الخصيص أخصاء كحبيب وأحباء ، جاء في كتاب الديارات للشابشتي "وكان خصيصا به أثيرا عنده" وجاء في تجارب الأمم لمسكويه "وكان خصيصا بأبي محمد الحسن" .

قل : توفر عليه

ولا تقل : توفر له

قال الفصحاء "توفر الشيء عليه" لا له ، و "توفر فلان على فلان" .
ونحن لا نقول كقول أسعد خليل الداغري :

"ويستعملون الفعل توفر بمعنى وفر أو توافر أي كثر فيقولون :
يجب أن تتوفر فيه الخبرة التامة . وهذا الأمل لم تتوفر فيه الأسباب
الكافية . وفي اللغة توفر عليه رعى حرمانه وصرف همته إليه^(١) فإن هذا
الرجل كان متسرعا متسرعا بله أن توفر ورد في كلام الفصحاء وأنه
يختلف عن الفعل "توافر" فهذا بمعنى : تكاثر ، والقائل توفر لم يرد
التكاثر بل أراد : تجمّع وحصل ، ولكنهم يستعملون "على" معه ، قال
زياد ابن أبيه : "ما يتوفر على من تهالك غيرهم على العمارة وأمنهم
جوري أضعاف ما وضعت عن هؤلاء^(٢) . وقال رجل لآخر من أهل
الكوفة : وأنا أسألك أن تقوم معي إلى رحلي فتكون في ضيافتي إلى
الكوفة وتتوفر دنائيرك عليك^(٣) . وقال ابان بن عبد الحميد اللاهقي
لأبي نواس : "فإن أنت توليته^(٤) مع تشاغلك بلهوك ولذتك (لم يتوفر
عليك فكرك) وخاطرك ، ولم يخرج بالغا في الجودة والحسن ، وإن
(توفرت عليه) واهتمت به قطعك ذلك عن لهوك ولذتك ومتعتك^(٥) .
وقال مسكويه : "وكانت الكرامة (متوفرة عليه) من الأمير أبي عبد الله
الحسين من أبي علي العارض^(٦) . يعني البريدي ثم قال : "وأوما إلى
مصالحته على مال يحمله يقوم بما أنفق على ذلك العسكر (وتتوفر ، بعد

(١) تذكرة الكاتب ص ١٦٦

(٢) شرح نهج البلاغة مج ٤ ص ١٢٦

(٣) الفرج بعد الشدة للقاظمي المحسن التنوخي ٢ : ٤٢٠ مطبعة الهلال .

(٤) أراد ترجمة كليله ودمنة شعرا .

(٥) طبقات الشعراء لابن المعتز ص ٢٤١ طبعة دار المعارف بالقاهرة .

(٦) تجارب الأمم ٥ : ٢٨١ طبعة فرج الله الكردي بالقاهرة .

ذلك بقية على خزانة السلطان ويضمن إصلاح حاله^(١) .

وقال الوزير أبو شجاع ناقلاً "فقال له الصوفي : هذا شيء نحب أن يتوفر عليك وقد عملت لأصحابنا ما يصلح لهم^(٢) .

وقال ابن أبي الحديد : "فليت شعري ما يتوفر على أبي بكر وستة نفر معه^(٣)" وقال سبط ابن الجوزي : هو الذي أشار بخراب عسقلان (لتتوفر) العناية على حفظ القدس^(٤) . وجاء في كتاب الحوادث الذي سمي غلطا بالحوادث الجامعة "فأمر السلطان بإجرائهم على عادتهم منذ فتحت بغداد (فتوفر عليهم) شيء كثير^(٥)" .

فهذه شواهد الواقع اللغوي لاستعمال "توفر عليه" من عصر زياد ابن أبيه إلى القرن السابع للهجرة ، وجاء في لسان العرب "وتوفر عليه أي رعى حرماته . . . وتوفر على فلان يبره" ولم يخرج عن ذلك الحرف ، وليست نيابة حروف الجر بعضها عن بعض قياسية وأن ورد أكثرها في الشعر وأقلها في النثر ، ألا تراك لا تقول : "غضبت له" بمعنى غضبت عليه ولا "تعصبت له" بمعنى تعصبت عليه ، ولا "حكمت له" بمعنى حكمت عليه ، ولا "وظفت له" بمعنى وظفت عليه ، ولا "قلت له" بمعنى قلت عليه ، ولا "توقفت له" بمعنى وقفت عليه ، فالصواب أن تقول : "توفر عليه" .

قل : الإرواء والتروية لسقي الزرع والغرس

ولا تقل : الرّي ولا الرّي ولا الرّوي

وذلك لأنه يقال ، روي الزرع أو الغرس بنفسه من الماء ، يروي رّيا

(١) المرجع المذكور ٦ = ٢٧٤ .

(٢) ذيل التجارب ٧ = ١٩١ "مع التجارب" .

(٣) شرح نهج البلاغة ٤ = ١٢٠ .

(٤) مختصر مرآة الزمان ٨ = ٤١٢ "طبعة حيدرآباد" .

(٥) كتاب الحوادث ص ٤٩٢ .

وريا وروى ، ويقال تروى ترويا ، فإذا سقاه الإنسان بالإجراء أو الإساحة ، أو بطريقة من الطرائق غيرهما ، قيل "أرواه يرويه إرواءاً ورواه يرويه ترويةً ، قال الجوهري في الصحاح : "رويت من الماء بالكسر أروي ريا وريا أيضا وروى أيضا ، مثل رضا ، وارتويت وترويت كله بمعنى " .

وجاء في لسان العرب "رَوَيَّْ من الماء بالكسر ، ومن اللين يروى ، ريا وروي أيضا ، مثل رضا ، وتروي وارتوى كله بمعنى ، والاسم الري أيضا ، وقد أرواني ، ويقال للناقة الغريرة وهي تروي الصب . . انتهى ، وقد نقل أكثر كلام الجوهري في الصحاح ، إلا أنه جعل "الري اسما للمصدر ، وزاد عليه الرباعي المتعدي ، وهو "أرواني" ومصدره "الإرواء" ويقال للمبالغة "رواه يرويه تروية" ، قال عوف القوافي ، يرثي سليمان بن عبد الملك :

ذاك سقى ودقا فروى ودقه

قبر امرئ أعلم ربي حقه

قال أبو العباس المبرد : وقوله : ذاك سقى ودقا فروى ودقه ، يقال فيه قولان أحدهما : فروى الغيم ودقه هذا القبر ، يريد من ودقه فلما حذف حرف الجر عمل الفعل ، والقول الآخر كقولك : رويت زيدا ماءً . وروى أكثر من أروى لأن روى لا يكون إلا مرة بعد مرة ، يقول : فروى الله ودقه أي جعله رواءاً" انتهى . وقال ديك الجن :

رويت من دمها الشرى ولطالما

روى الهوى شفتي من شفتيها

وقد ورد "روى يروي" متعديا بالحرف ، وهو بمعنى استقى ، قال الجوهري في الصحاح : قال يعقوب بن السكيت : رويت القوم أرويههم إذا استقيت لهم الماء " وجاء في لسان العرب مثله وزاد عليه قوله "يقال رويت على الراوية أروي ريا إذا شددت عليها الرّواء" يعني الحبل الذي يروى به على الراوية ، ثم قال "ورويت على أهلي ولأهلي ريا أتيتهم

بالهاء" . فعلمنا أن أصل قولهم "رويت القوم أرويههم" هو "رويت القوم ورويت عليهم" أي استقيت لهم ، معلوم أن الاستقاء غير تروية الزرع واروائه ، فقل : الارواء أو التروية ، ولا تقل الري والروي بهذا المعنى :

قل : كان ثوبه أدكن وكانت جبته دكنا .

ولا تقل : كان ثوبه داكنا ولا كانت جبته داكنة .

وذلك لأن الوصف من الألوان ، يأتي للمذكر على وزن "افعل" كأبيض وأحمر ، وللمؤنث على وزن فعلاء ، كبيضاء وحمراء ، والأدكن والدكنا لونهما الدكنة ، وهي العبرة والميل إلى السواد ، جاء في لسان العرب : دكن يدكن دكنا وأدكن وهو أدكن" . ومؤنث الأدكن دكنا ، كما هو معلوم ، وسمى لبيد بن ربيعة زق الحمر "الأدكن" لسواد لونه قال في معلقته :

اغلي السَّبَاء بكل أدكن عاتم

أو جونه قدحت وفُضَّ خِستامسها

وإذا اتسخ الثوب أو أصابه الدخان كثيرا واغبر لونه صار أدكن ، وإذا اشتدت السمرة ضاربة إلى السواد فهي دكنة ، وكما لا يقال للأبيض بائض ولا للأحمر حامر ، ولا للأصفر صافر ، ولا للأسود ساود ، كذلك لا يقال : للأدكن داكن ولا للدكنا داكنة فقل : أدكن ودكنا .

قل : رأيت أضواءً وسمعت أنباءً وطفت أنحاءاً وعرضت آراءً وعددت أسماءاً .

ولا تقل : رأيت أضواءً وسمعت أنباءً وطفت أنحاء

فهذه الأسماء وأمثالها من أسماء الجنس الثلاثية مصروفة أي قابلة

للتنوين في أنواع الإعراب الثلاثة : الرفع والنصب والجر ، إذا كانت نكرات كما جئت بها في الأمثلة ، أما الأسماء الممدودة الممنوعة من الصرف فهي المختومة بألف تأنيث ، مفردة كانت أو جمعا ، فالمفردة مثل عذراء وسوداء وحسناء والجمع مثل "أنبياء وعقلاء وأوداء وأعزاء" .

وأما "أشياء" فقد منعت من الصرف أي التنوين كقوله تعالى "لا تسألوا عن أشياء إن تبدلكن تسوء كم" لأنهم اختلفوا في أصل كلمة "شيء" أثلاثية هي أم رباعية ؟ ومجيئها ممنوعة من الصرف في القرآن الكريم يدل على أن أصلها رباعي ثم اختصرت ، كأن يكون أصلها "شييء" مثل "نبي" فجمعت على أشياء ثم على أشياء مثل أنبياء ثم اختصرت فقيـل "أشياء" لثقل أشياء على اللسان وبقيت ممنوعة من الصرف للدلالة على أصلها ، وقيل جُمع الشيء أيضا على أشاوي وأشايا وأشياوات ، وقلب الهمزة واوا يدل على أن الأصل رباعي وأنها لمد ألف التأنيث .

قل : استصحب فلان زوجته في السفر أي زوجه .

ولا تقل : اصطحب زوجته في السفر .

وذلك لأن المراد بهذه الجملة ، هو جعله زوجته صاحبة ورفيقة له ، في السفر كما هي صاحبه وحليته في الحضر ، والفعل الذي يؤدي هذا المعنى ، هو "استصحب" ، مثل استبدل واستعمل ، واستحجب واستوزر ، أي اتخذ بدلا ، وعاملا ، وحاجبا ووزيرا ، وأصل استصحب : دعا إلى الصحبة ، ثم توسع في استعماله كاستخرج ، فأصله دعا إلى الخروج ، قال مؤلف لسان العرب ناقلا : "واستصحب (فلان) الرجل : دعاه إلى الصحبة ، وكل ما لازم شيئا فقد استصحه قال :

إن لك الفضل على محبتي

والمسك قد يستصحب الرامكا

ويقال : "استصحبته الكتاب وغيره" . انتهى المنقول من لسان العرب .

وقال الزمخشري في أساس البلاغة (يقال) "استصحبْتُ الكتاب وغيره : حملته صحتي ، ومن هنا قيل : استصحبْتُ الحال إذا تمسكت بما كان ثابتاً ، كأنك جعلت تلك الحالة ، مصاحبة غير مفارقة" ، وجاء في نهج البلاغة "اللهم أنت الصاحب في السفر ، وأنت الخليفة في الأهل ، ولا يجمعهما غيرك ، لأن المستخلف لا يكون مستصحباً ، والمستصحب لا يكون مستخلفاً" . وذكر ابن خلكان في أخبار بعض السلاطين السلجوقيين . أنه كان معه مارستان مستصحب أي مستشفى سيار .

أما "اصطحب" فهو فعل اشتراك ، جاء في لسان العرب : "واصطحب الرجلان وتصاحبا ، واصطحب القوم : صحب بعضهم بعضاً ، وأصله اصتحب . . . إلى آخر كلام المؤلف ، فاصطحب إذن يساوي تصاحب ، ولا يصدر إلا من جهتين أو أكثر منهما ، مثل ذلك اصطحب الرجلان ، وقال الزمخشري في أساس البلاغة : "واصطحبوا وتصاحبوا" . وقال ابن القفطي في أخبار الحكماء ، في ترجمة ثابت بن قرة الحراني الصابي : "كان صيرفياً بحران اصطحبه محمد بن موسى بن شاكر ، لما انصرف من بلد الروم" . فقوله "اصطحبه" يريد به استصحبه ، فأخطأ وجه الصواب ، والظاهر لنا أن هذا الخطأ قديم ، على حسب ما دل عليه هذا الكتاب ، أعني أخبار الحكماء للقفطي ، إن لم يكن هناك تحريف في النسخ .

واصطحب الرجلان ، واصطحب الرجال من الأفعال اللازمة ، وقد ورد اصطحب متعدياً لغير الاشتراك ، جاء في لسان العرب : "واصحب الرجل واصطحبه : حفظه" . فإذا قيل : اصطحب فلان أهله بمعنى ذلك حفظهم وصانهم وحماهم ، وليس هذا هو المعنى المراد بل المراد الاستصحاب .

قل : أمره فأطاع أمره وأذعن له : وائتمر بأمره .

ولا تقل : انصاع لأمره .

وذلك لأن "انصاع" ، بمعنى انفتل راجعا ، ومر مسرعا ونكص
نكوصا سريعا ، ويعني تفرق : ويعني ذهب سريعا ، وكل هذه المعاني
لا تدل على الطاعة والإذعان والإتثمار ، قال ابن فارس في المقاييس :
"الصاد والواو والعين أصل صحيح ، وله بابان أحدهما يدل على تفرق
وتصدع ، والآخر إناء ، فالأول قولهم : تصوعوا إذا تفرقوا ، قال ذو
الرمة :

عسفتُ اعتساف الصَّدع كل مهيبة

تظل بهما الأجال عني تصوّع

. . . ويقال : انصاع القوم سراعا : "مروا" . وقال الجوهري في
الصحاح : "صنعت الشيء ، فانصاع أي فرقته فتفرق ومنه قولهم : يصوع
الكمي أقرانه إذا أتاهم من نواحيهم . . . وانصاع : أي انفتل راجعا
ومر مسرعا والتصوع : التفرق . . ."

وقال الزمخشري في أساس البلاغة : يحوذهم . . . ومنه انصاع
القوم إذا مروا سراعا" . وعقب الأزهري على التفسير القديم قال :
"ومعنى الكمي يصوع أقرانه أي يحمل عليهم فيفرق جمعهم" . وقال
الفيروزآبادي في القاموس : "انصاع : انفتل راجعا مسرعا" .

هذا ما ذكره اللغويون الذين ذكرناهم ومن سواهم من
معاني "انصاع" وينبغي لنا أن نبحث عن الواقع اللغوي لهذا الفعل ، فلعل
فيه ما يفيد الطاعة والانقياد ، والإتثمار والإذعان ، قال أبو ذؤيب
الهمداني ، يصف الثور الوحشي :

فانصاع من حذر فسدة فسوجه

غصف ضوار وافيسان وأجدع

قال أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي في جمهرة أشعار

العرب : "انصاع : انحرف" . ونحن نعلم أن الانحراف ضد الطاعة والإذعان ، وقال الأخطل التغلبي :

فانصاع كالكوكب الدرّي مَيَّعَهُ

غضبسان يخلط من معج وإحضار

قال أبو زيد أيضاً : «انصاع : انحرف» فأكد قوله السابق ، وقال ذو الرمة :

فانصاع جانبه الوحشي وانكدرت

يلجن لا يأتلي المطلوب والمطلب

قال أبو زيد : "فانصاع أي انحرف" . وهذه المرة الثالثة التي يفسر فيها الفعل المذكور بكلمة واحدة بعينها .

ونعود إلى استعمال "أطاع" ، بدلا من "انصاع" ، فنجد صوابا ونلفي أطاع من الوضوح بحيث يكون شرحه من تحصيل الحاصل ، وكذلك الائتمار ، ويبقى "أذعن" قال ابن فارس في المقاييس : "الذال والعين والنون أصل واحد ، يدل على الاسحاب والانقياد ، يقال أذعن الرجل إذا انقاد ، يذعن إذعانا ، وبنائوه ذع ن إلا أن استعماله "أذعن" هو الراجح ويقال ناقة مِذعان : سلسة الرأس منقادة" . وجاء في لسان العرب "قال الله تعالى : وإن يكن لهم الحق يأتوا إليه مذعنين ، قال ابن الأعرابي : مذعنين : مقرين خاضعين وقال أبو إسحاق جاء في التفسير : مسرعين . قال : والإذعان في اللغة الإسراع مع الطاعة ، وقال الفراء : مذعنين : مطيعين غير مستكرهين ، وقيل : مذعنين منقادين ، الإذعان الانقياد ، وأذعن الرجل : انقاد وسلس" انتهى . وذكر استعمالا آخر إلا أن المعنى العام هو كما ذكرنا آنفا : الإسراع مع الطاعة ، مع أن الانصياع إسراع وانحراف ، ونكوص ومرور سريع فلا يشعر بالطاعة ، جاء في كليله ودمنة قوله : "بما يدعوّه إليه من طاعته والإذعان لدولته" ، فقل ، أطاع أمره واتتمر به ، وأذعن له إذعانا ، ولا تقل : انصاع لأمره .

قل : ثبت ذلك بدلالة كذا وكذا ، وهذا ثابت بدلالة كذا وكذا .

ولا تقل : بدليل كذا وكذا .

وذلك لأن موضع هذا موضع المصدر ، أو ما يقوم مقامه وهو اسمه ، فأنت تقول : ثبت هذا بدلالة ما قدمنا من القول كما تقول : ثبت الحق بشهادة فلان ، وأنت لا تقول : ثبت الحق بشاهد فلان ، لأن فلانا هو الشاهد ، قال أبو حيان التوحيدي في الإمتاع والمؤانسة : "فإن الحد راجع إلى واضعه ومنقيهِ ، بدلالة أنه يضعه ويفصله ، ويخلصه ويسويه ويصلحه" . وقال أبو الفتح بن جني في كتابه "سر صناعة الإعراب" : "لأن التذكير هو الأصل بدلالة أن الشيء مذكر وهو يقع على المذكر والمؤنث" . هكذا كان يقال في القرن الرابع للهجرة ، وفيما قبله ، ثم نشأ قولهم "بدليل كذا" ومن المؤسف أننا نرى هذا الخطأ كثيرا ، في كتب النحويين ، الذين عليهم المعول في حفظ اللغة من اللحن ، والسبب في شيوعه في كتبهم كونهم من الأعاجم العائشين في بلادهم فإذا غلط بعضهم قلده في غلظه .

قل : الحقوق القبلية ، والرسوم الكنسية .

ولا تقل : الحقوق القبلية والرسوم الكنسية .

وذلك لأن القبيلة والكنيسة اسمان من أسماء الجنس أعني أن القبائل كثيرة ، والكنائس كثيرة ، فلا يجوز حذف الياء منهما ، عند النسبة إليهما ، أما حذف الياء فيكون مقصورا على الأعلام ، كقبيلة بجيلة وجزيرة ابن عمر ، وقبيلة ثقيف ، وعتيك ، وجهينة وعرينة وسليم وهذيل . فيقال "بجلي وجزري وثقفي ، وعتك ، وجهني وعربي وسلمي وهذلي ، ومع وجود هذه القاعدة الخاصة بالأعلام ، شذ منها "تممي" لأنه مضعف فلم يقولوا "تممي" وشذ منها من النسب إلى البلدان والمواضع نوادر ، كالحديثي نسبة إلى الحديثة ، والحظيري نسبة إلى الحظيرة ،

والقطيعي نسبة إلى محلة القطيعه بغداد ، فإن كانت هذه القاعدة لا يبنى عليها إلا في الأعلام ، وكثر الشواهد منها في الأعلام بأعيانها فكيف يبنى عليها في أسماء الجنس ، فالبدية والقبيلة والكنيسة ؟ فإن جاز حذف الياء في العلم فذلك لأن العلم له من الله هبة والاستفاضة ما يحفظه عند الحذف ، وله من قوة المنسوب ما يميزه عن غيره . ويبيعه عن اللبس .

ومن الخطأ القديم الذي ارتكب في هذه النسبة ، قولهم "فلان الفرضي" نسبة إلى علم الفرائض بدلاً من الفرائضي ، قال أبو سعد السمعاني في الأنساب ، وعز الدين بن الأثير في الباب "الفرائضي" . ويقال لمن يعلم ذلك ، قرّضي وفرائضي وفارض " وذكر من الفرائضيين أبا الحسن الجرجاني الفرائضي ، وقد توفي سنة ٣٥٤هـ ، وأبا الليث الفرائضي وقد توفي سنة ٣١٤هـ ، فنسب الفرائضي سابقة للقرّضي ، بنحو مائة سنة ، وهذا يدل على أن الخطأ حدث في القرن الرابع للهجرة .

وبناء بعض الصرفيين القاعدة على الغلط حمل غيره على أن يعد الصواب غلطاً في قول الشاعر :

ولست بنحوي يلوك لسيّساته

ولكن سليّتي يقول فيـعرب

فالنسبة إلى السليقة ، سليقي لأنها من أسماء الجنس ولا يجوز حذف الياء ، ومن يقل سلقى ، فقد سلق اللغة العربية وصلّقها ، فقل بديهي وقبيلي ، وكنيسي وسليقي ، ولا تقل بدهي وقسيلي وكنسي وطبعي .

قل : هو الأمر الرئيس بين الأمور ، وهي القضية الرئيسة بين القضايا .

ولا تقل : الأمر الرئيسي والقضية الرئيسية .

وذلك لأن "الرئيس" والرئيسة ، في هاتين العبارتين وأمثالهما ، هما من الصفات المصوغة على وزن فعيل ، ومؤنثه فعيلة ، كالشريف والشريفة ، والنقيب والنقيبة ، والعظيم والعظيمة ، قال ابن مكرم في لسان العرب : رأس القوم يرأسهم بالفتح أي يفتح الهمزة ، رأسه وهو رئيسهم ، ورأس عليهم فرأسهم وفضلهم ، ورأس عليهم كأمر عليهم يعني صار أميراً عليهم" ثم قال : "قال ابن الأعرابي : رأس الرجل يرأس رأسه ، إذا زاحم عليها وأرادها ، وكان يقال إن الرئاسة تنزل من السماء ، فيعصب بها رأس من لا يطلبها" .

وقال الزمخشري في أساس البلاغة : "ومن المجاز رأستُ القوم رأسه ، قال النمر بن تولب :

ويوم الكلاب رأسنا الجسموع

ضـرارا وجمـع بني منقـر"

وقد استعيرت الرأس من الإنسان لغيره على سبيل المجاز أيضا ، فقليل الأمر الرئيس والقضية الرئيسة ، أما إضافة الياء المشددة إلى الصفة كأن يقال "الرئيسي والرئيسية" فليست من الاستعمالات العربية ، ثم إن إضافة الياء المشددة التي هي ياء النسبة ليست قياسية في غير النسبة ، وقول الراجز "والدهر بالإنسان دؤاري" هو من قبيل الضرائر ، وإلا فكيف يقال للشريف شريفي ، وللعجيب عجيب ولل كبير كبير ، فذلك عبث باللغة فطيع ، قال الشريف الرضي في كتابه المجازات النبوية : "لأن القلب سيد الأعضاء الرئيسة والأخناء الشريفة" . وقال أبو حيان التوحيدي في الإمتاع والمؤانسة : "ولكل واحد من الحيوان ثلاثة أرواح في ثلاثة أعضاء رئيسة" وذكر ابن النديم في الفهرست كتابا اسمه "سير العضو الرئيس من بدن الإنسان" وذكر الخوارزمي في مفاتيح العلوم "الأعضاء الرئيسة في الإنسان" وذكر الثعالبي في كتاب الطرائف قول الشاعر :

وجسدت رئيسة للذا

ت أربعة متى تحسب

وقال نصر الله بن الأثير في رسائله : "فلم يرضَ إلا بالرأس من الأعضاء الرئيسية" . وقال ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة : "فإن الجوع المفرط يورث ضعف الأعضاء الرئيسية واضطرابها واختلال قواها" . وقال العلامة الصاغاني في كتابه مجمع البحرين : "والأعضاء الرئيسية عند الأطباء أربعة : وهي القلب والدماغ والكبد والأنثيان ، ويقال للمتقدمة رئيسة من حيث الشخص على معنى وجود (الإنسان) بدونها أو بدون واحد منها لا يمكن ، والرابع رئيس من حيث النوع ، ومن قال إن الأعضاء الرئيسية هي الأنف واللسان وغيرهما فقدسها" .

وقد رأيت هذا الخطأ ، أعني استعمال النسبة بغير باعث عليها ولا ملجئ إليها في كلام القلقشندي مؤلف "صبح الأعشى في صناعة الإنشا" قال : "وأما استيفاء الدولة فهي وظيفة رئيسية وعلى متوليها مدار أمور الدولة في الضبط^(١)" . والصواب "وظيفة رئيسة" كما قدمناه ، واستعمل الأتراك العثمانيون هذا الغلط في عباراتهم فقد كانوا يقولون "رئيسي جمهور" بمعنى "رئيس جمهورية" وسرى الخطأ من الجهتين إلى الكتاب حتى أعتزنا الله تعالى على الصواب .

قل : إن هذه الأمسية فريدة بين الأماسي .

ولا تقل : هذه الأمسية (بالتخفيف) .

وذلك لأن "الأمسية" بمعنى المساء أصلها أمسية على وزن أفعولة فأبدلت الواو ياء وأدغمت في الياء الأخيرة ، فصارتا ياء مشددة أي أمسية ، كالأغنية وأصلها أغنوية ، والأمنية أصلها أمنية ، والأحجية أصلها أحجوية ، والأضحية أصلها أضحية ، كالأضحكة والأغلوطة ، والأنشودة والأحدثة ، وللأفعال ذوات الوجهين صورتان الأصلية والإبدالية وكالأدحية والأدحوة لمبيض النعام . فالأدحية التي أصلها

(١) صبح الأعشى "ج ٤ ص ٢٠"

"أدحويّة" مشتقة من دحى الشيء يدحاه دحوا أي بسطه ، والادحوة التي لا إبدال فيها ، هي من دحا الشيء يدحوه دحواً أي بسطه وذوات الياء منها أكثر من ذوات الواو في الاستعمال ، لأن الياء في هذا أخف من الواو ، فقولنا "أمسية" على الخطأ هو نقلها إلى "أفعلّة" بحذف الواو ، وكسرت السين لمكان الياء بعدها ، وهذا مخالف للسمع والقياس ، وكل ما خالف السماع والقياس يجب أن يطرح وينبذ ، وشذت "الأئمة" على لغة ضعيفة .

وجمع الأمسية أماسي كأمني جمع الأمنية ، وأحاجي جمع الأحجية وأغاني جمع الأغنية ، والتخفيف جائز في الجمع دون المفرد ..

قل : هذا الحمام من حمام الزاجل بالإضافة . أي الحمام الهوادي أو الهادي أو الهدى وحمام البطائق والمراسلة .
ولا تقل : من الحمام الزاجل ، على النعت .

وذلك لأن "الزاجل" هو الرجل الذي يزجل الحمام ، أي يرميه في الهواء يطيره من أبراجه للمراسلة على بعد ، ويقال له أيضاً "الزّجال" ، جاء في لسان العرب : "والزّجلُ" : إرسال الحمام الهادي من مزجل بعيد ، وقد زجل به يزجل ، وزجل الحمام الهادي زجلاً : أرسلها على بُعد ، وهي حمام الزاجل والزجال ، (نقل ذلك) عن الفارسي . وقال الجوهري في الصحاح "والزّجل أيضا إرسال الحمام" . وقال الزمخشري في أساس البلاغة "وزجل الحمام الهادي : أرسله زّجلاً ، يعني رمياً .

ومما روج هذا الخطأ أعني قولهم "الحمام الزاجل" بدلا من حمام الزاجل أن "الزجل" ورد في العربية بمعنى الجلبة ورفع الصوت للتطريب ، قال في لسان العرب : "أنشد سيبويه :

له زجل كأنه صوت حاد

إذا طلب الموسيقى أو زمير

وقد زجل زجلا فهو زجل وزاجل وربما أوقع الزجل على الغناء ، قال (الراجز) : وهو يغنيها غناء زاجلا والزجل : رفع الصوت الطرب ، قال يا ليتنا كنا حماي زاجل " .

فإذا أريد حمام المراسلة فهو "حمام الزاجل" وإذا أريد به الحمام المغني أي الهادل الساجع فهو الحمام الزجل والزاجل .

وإذ ذكرنا الحمام الهادي وجمعه الهودي والهدئ كالغازي والغزى نذكر أن العلامة السيد محمد مرتضى الزبيدي عدّ من مراجع كتابه اللغوي الواسع تاج العروس "كتاب الحمام الهدئ" لمحمد بن قاسم بن عزرة الأزدي ، وقد ورد اسم هذا الكتاب في طبعة دولة الكويت ج ١ ص ٦ على هذه الصورة " وكتاب الحمام والهدئ له أيضا " ومحقق هذا الجزء هو الشيخ عبد الستار أحمد فراج المصري ، فعلق على ذلك قوله : بهامش المطبوع : قوله له أيضا أي لابن قاسم ، وفي كشف الظنون أن كتاب (الهدئ) لأبي عبد الله محمد بن القيم ، فلعل التحريف وقع في القيم أو القاسم وفيه أيضا أن كتاب اللجام وكتاب الحمام لأبي عبيدة معمر بن المثنى فيحرق فتأمل هذا التخليط من هؤلاء الفضلاء المعلقين الذين جعلوا الصحيح تحريفا ، وظنوا كتاب حمام الزاجل أي الحمام الهوادي كتابا للهدئ والارشاد ، وجعلوا محمد بن القاسم بن عزرة الأزدي "ابن قيم الجوزية" وهكذا فليكن التعليق الفضولي المبني على قلة العلم والتشيع به .

قل : رأيته يتكلم بعضهم مع بعض إذا كانوا جماعة رجال ، ورأيتهن تتكلم بعضهن مع بعض لجماعة النساء .

ولا تقل : رأيته يتكلم أحدهم مع الآخر ، لجماعة ، ولا رأيتهن تتكلم إحداهن مع الأخرى لجماعة من النساء .

وذلك لأن كلمة "بعض" تدل على الواحد والواحدة ، إذا كانت غير

مكررة ، فإذا كررت دلت على الجماعة ، ويراد بالواحد والواحدة ، ماله
 حيز منفصل ، ومقدار معلوم وجسم غير متصل ، كالإنسان والنخلة
 واليوم والسنة ، والانفصال طبيعي كجسد الإنسان ، واصطلاحى كالיום
 والسنة ، فإذا قلت : رأيت بعض أصدقائي في بعض الأيام ، فمعنى ذلك
 عند فصحاء الأمة العربية : أنك رأيت أحد أصدقائك ، في أحد الأيام ،
 قال الله تعالى في التنزيل العزيز ولو نزلناه على بعض الأعجمين فقرأه
 عليهم ، ما كانوا به مؤمنين" . قال "قرأه" ولم يقل غير ذلك فهو واحد ،
 وقال تعالى "وإذا أسر النبي إلى بعض أزواجه حديثا ، فلما نبأت به
 وأظهره الله عليه ، عرف بعضه وأعرض عن بعض ، فلما نبأها به قالت
 من أنباك هذا ؟ قال : نبأني العليم الخبير" . قال "نبأت به" للواحدة ،
 وقال تعالى : "قال قائل منهم لا تقتلوا يوسف ، في غيابه الجب يلتقطه
 بعض السيّارة ، إن كنتم فاعلين" أي يلتقطه أحد رجال السيّارة أي
 القافلة ، وحسبك استعمال القرآن وإن أحببت الزيادة من الشواهد
 فإني لا أحسبك إلا سامعاً قول ليبيد :

تراك أمكنة إذا لم أرضها

أو يرتبط بعض النفوس حمامها

فقد أراد ببعض النفوس نفسه بالبداهة^(١) . وقول بشار بن برد :

ياقوم أذني لبعض الحي عاشقة

والأذن تعشق قبل العين أحيانا

وقول أبي دلالة :

أقاد إلى السجون بغير ذنب

كأنني بعض عمال الخراج

(١) يراجع شرح شواهد الكافية لعبد القادر بن عمر البغدادي .

فبشار أراد ببعض الحي إحدى نسائه ، وأبو دلالة أراد ببعض عمال الخراج أحدهم .

ولا تستعمل مع أحدهما إلا الآخر ، ولا مع إحداهما إلا الأخرى ، فهذا كلام الفصحاء ، قال تعالى : "واتل عليهم نبأ آدم بالحق ، إذا قربنا قربانا ، فتقبل من أحدهما ، ولم يتقبل من الآخر" . وقال تعالى "فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ، ممن ترضون من الشهداء ، إن فضل إحداهما فتذكر الأخرى الثانية" . ولم يقل فتذكر إحداهما الثانية لأنه خارج عن كلام العرب الفصحاء ، فإن استبدلت بفصاحة القرآن غيرها فأنت وما تريد .

قل : بعث إليه بكتاب ويهدية .

ولا تقل : بعثت إليه كتاباً وبعثت إليه هدية .

وذلك لأن الكتاب لا ينبعث بنفسه أي لا يسير بنفسه ولأن الهدية لا تنبعث بنفسها أي لا تسير بنفسها ، فينبغي أن يكون معهما مبعوث ، وهو المفعول المقدر لاشتغاره ولتساوي وجوده وحذفه في إفادة السامع والقارئ فالتقدير : بعثت إليه رجلاً بالكتاب وبعثت إليه رسولا بالهدية وما جرى مجرى ذلك من التقدير ، مثل "بعثت البريد بالكتاب" وهذا هو التعبير العربي الفصيح المليح .

وكذلك يكون حكم ما أشبه هذا الفعل من الأفعال ، تقول : أرسلت إليه برسالة ووجهت إليه بالأمانة أي الوديعة ، فلا تقل : أرسلت إليه رسالة ولا وجهت إليه الأمانة ، لأنهما لا تذهبان إليه بأنفسهما ، ولا يقتصر ذلك على الجماد بل يشمل الأحياء من الحيوان والأناسي المقهورين ، تقول : بعثت إليه بفرس رائع وأرسلت إليه ببغل فار ، ووجهت إليه بطائر جميل وبعثنا إليهم بالأسرى ، لأنهم غير مختارين في السير والحركة .

فإذا كان المشار إليه ينبعث بنفسه قلت : بعثت سفيرا وأرسلت رسولا ووجهت مندوبا عني ، وإلا فلك قدوة في قوله تعالى حكاية عن بلقيس "وإني مرسله إليهم بهدية فناظرة بم يرجع المرسلون" والتقدير "وإني مرسله إليهم رسلا بهدية" . بدلالة قولها "فناظرة بم يرجع المرسلون" . فالمرسلون هم الرسل . وقال تعالى "ولقد أرسلنا موسى بآياتنا" وقال تعالى : "وقالوا إنا كفرنا بما أرسلتم به ، ولم يقل أرسل لأن الرسالة النبوية لم تجئ بنفسها .

قل : أمر مهم وقد أهمته الأمر .

ولا تقل : أمر هام وقد همته الأمر .

قال الراغب الأصبهاني في مفردات غريب القرآن : وأهمني كذا أي حملني على أن أهم به قال تعالى : "وطائفة قد أهمتهم أنفسهم" . فالأنفس مهمة إذن لا هامة ، فالشيء المهم هو الذي يبعث الهممة في الإنسان ، ويجعله يهم ويقلقه أحيانا ، ونقل اللفظ من الوصفية إلى الاسمية فقليل له "المهم" وجمع على المهام تكسييرا وعلى المهمات تصحيحا ، وهو بالبداية اسم فاعل من أهمه يهتم إهماما .

والهام هو المحزن وهو من همه أي أحزنه حزنا يذيب الجسم ، ولا محل له في تلك الجملة ، وقال ابن السكيت وهو الدليل القريب في اللغة العربية ، قال في كتابه اصطلاح النطق : "ويقال قد أهمني الأمر : إذا أقلقك وأحزنك ، ويقال : قد هممني المرض أي أذابني . . ويقال : همك ما أهمك" .

وجاء في لسان العرب : "ويقال : همك ما أهمك . جعل "ما" نقبا في قوله : ما أهمك أي لم يهتمك . ويقال : معنى ما أهمك أي ما أحزنك أو ما أقلقك أو ما أذابك ، يريد أن "ما" في الوجه الثاني تكون اسما موصولا ، ومرادنا من إيراد هذه الجملة المبهمة هو فعلها الرباعي "أهمك

يهكم اهماما ، فهو المستعمل عند العرب في مثل هذا المعنى .

وجاء في لسان العرب ما يُلبس المعنى على التامة : **زير الفطن** قال : "الهم : الحزن وجمعه هموم ، وهمّة الأمر هما ومهمة وأهمّة فاهتم واهتم به" . أراد بقوله : همّة الأمر : أحزنه ، لأنه بدأ المادة بتة
الهم ، مع أن قولنا ، أهمّتي الأمر يهمني يعني جعلني أهم به ، بدلالة ما نقل صاحب اللسان بعد ذلك قال : وفي حديث سطيح "شمر لسانك ماضي الهم شميّر" أي إذا عزمت على شيء ، أمضيته والهم ما هم به الإنسان في نفسه تقول : أهمّني هذا الأمر" . هذا ولو صحت دعوى أن "همّة الأمر" بمعنى أهمّة الأمر الذي اشتق منه المهم وجمعه المهام والمهمّات لسمت العرب "المهم" باسم "الهام" وجمعته على "هوام وهامات" . ولكن هذا لم يكن ولم يصّر إليه قط ، فالهام لم يرد في لغة العرب بمعنى المهم .

ثم إن "هم" بهذا لو كان فصيحاً لاستعمله الفصحاء في كلامهم وخطبهم ورسائلهم ولورد في القرآن الكريم ، فالوارد فيه هو الرباعي قال تعالى في سورة آل عمران : وطائفة قد أهمّتهم أنفسهم يظنون بالله غير الحق ظن الجاهلية يقولون هل لنا من الأمر من شيء ؟

نضيف إلى ذلك أن "هم" لو صح بمعنى "أهم" في المعاني المشار إليها ، لفضله الفصحاء على الرباعي ، لأن قاعدة الفصاحة العامة في ذلك تفضيل الثلاثي على الرباعي إذا كانا بمعنى واحد إلا إذا نبه على العكس بالنص والتصريح ، فنعشه أفصح من أنعشه ورجعه أفصح من أرجعه ، ووقفه أفصح من أوقفه ، ونقصه أفصح من أنقصه ، وعاقه أفصح من أعاقه ونتجه أفصح من أنتجه وغاض الماء يغيضه أفصح من أغاض الماء .

أما الشواهد على رجحان "أهمّة يهمة" فهو مهم على قولهم "همّة يهمة فهو هام" . بعد شاهد القرآن الكريم فكثيرة كقول ابن المقفع في كيلة ودمنة ويرتاح إليه في جميع ما أهمّة" وقوله "فأهمّه ذلك وقال : ما كان للأسد أن يغدر بي" . وجاء في نهج البلاغة "ما أهمّني أمر أمهلت

بعده حتى أصلي ركعتين وأسأل الله العاقبة" وقال أبو زينب بن عوف
يخاطب عمار بن ياسر : "ما أحب أن لي شاهدين من هذه الأمة شهدا
لي عما سألت من هذا الأمر الذي أهمني مكانكما" .

ذكر ذلك نصر بن مزاحم في أخبار صفين وقال البراءض علي رواية
الفصحاء :

وداهية تهم الناس قبلي
شدت لها بكر ضلوعي
هدمت بها بيوت بني كلاب
وأرضعت الموالي بالضروع

وقال عمر بن الخطاب (رض) : دلوني على رجل أستعمله على أمر
قد أهمني . ذكر ذلك البيهقي مؤلف المحاسن .

قل : فلان فائق من جماعة فوقة وفائقين كفائزين .

ولا تقل : متفوق من متفوقين .

قال مؤلف لسان العرب ناقلاً عن أئمة العربية في لسانه :

"فاق الشيء فوقاً وفوقاً : علاه ، وتقول : فلان يفوق قومه أي
يعلوهم ويفوق سطحاً أي يعلوه . . . وقال ابن الأعرابي : "الفوقة :
الأدباء الخطباء" . وقال الجوهري في الصحاح : "فاق الرجل أصحابه
يفوقهم أي علاهم بالشرف" . وقال الزمخشري في أساس البلاغة :
"وفاق قومه : فضلهم ورجل فائق في العلم" . وقال صاحب القاموس
المحيط في قاموسه : "فاق أصحابه فوقاً وفوقاً : علاهم بالشرف" .

وعلى هذا ينبغي أن يقال : فاق فلان غيره في الامتحان أو العلم
فوقاً وفوقاً ، فهو فائق وكان هؤلاء الفوقة في الامتحان والفائقين ، وقد
أجيز الفائق بجائزة ، لفواقه الآخرين .

أما "تفوق" فقد ذكر صاحب القاموس أن معناه "ترفع" ومعنى ترفع هو "تعلّى" وقال الزمخشري في الأساس : "وهو يتفوق على قومه . ولم يفسره ، وأياً كان معناه فإنه يفيد التكبر والتكلف في الفواق مع أن المراد اليوم هو العلو في العلم أو في الأدب أو في الفن أو غير ذلك بقدره وبغير تكلف ، ومعلوم أن "تفوق" على وزن تفعل والتفعل في مثله هو أحد وزني الرياء والتكلف ، والوزن الثاني هو "تفاعل" مصدره التفاعل نحو تناوم وتمارض ، أما تفعل للرياء فمثل ، "تعطش وتكبر" أي أظهرعن نفسه العطش وليس بعطشان ، وأظهر الكبر في المقام وليس بكبير ولا رفيع ، وترفع مثل ذلك ، إلا أن هذه الأفعال وأشباهها يقل بعدها عن الحقيقة ويكثر على حسب المؤثرات الاجتماعية فتواضع فلان هو من أوزان الرياء إلا أن التواضع مما يستحسنه المجتمع وإن كان رياءً .

قل : أرصد مبلغاً للعُمران ، يرصده ، فالمبلغ مرصودٌ للعُمران .

ولا تقل : رَصَدَ مبلغاً له ، فالمبلغ مرصود .

وذلك لأن "رصد الشيء يرصده رصداً" ، معناه رقبه يرُقبه رقابةً ، والحيوان يرصد غيره للوثوب عليه ، ومنه رصد النجوم الكواكب أي رقبائها في حركاتها ، وجريائها وسريائها ، فهذا وما قاربه من معاني رصد "الثلاثي" ، لا يؤدي المعنى المراد ، فينبغي استعمال "أرصد يرصد أرصاد ، للمعنى المشار إليه ، جاء في لسان العرب ، وهو مجموع من عدة معجمات لغوية : "أرصد له الأمر أعده . . وأرصدت له شيئاً أرصده : أعددت له . وفي حديث أبي ذر ، قال له النبي (ص) ما أحب أن عندي منه ديناراً إلا ديناراً أرصده لدين أي أعده لدين ، ويقال أرصدت له العقوبة إذا أعددت لها ، وحقيقته جعلتها على طريقه كالترقية له . . وفي حديث الحسن بن علي (ع) وذكر أباه قال : ما خلف من دنياكم إلا ثلاثمائة درهم ، كان أرصدها لشراء خادم . وروى عن ابن سيرين أنه قال كانوا لا يرصدون الثمار في الدين ، وينبغي أن

يرصد العين في الدين ، وفسره ابن المبارك قال : إذا كان على الرجل دين ، وكان عنده مثله من العين - يعني النقد الذهب - لم تجب عليه الزكاة ، وإن كان عليه دين وأخرجت أرضه ثمرة ، يُجب فيها العُشر لم يسقط عشر الزكاة عنه ، من أجل ما عليه من الدين ، لاختلاف حكمهما ، وفيه خلاف . انتهى المنقول ، وجاء في نهج البلاغة " وأخذوا بيئنا وشمالا : طعنا في مسالك الغي ، وتركنا لمذاهب الرشد ، فلا تستعجلوا ما هو كائن مرصد ، ولا تستبطئوا ما يجيء به الغد " وقوله " ما هو كائن مرصد " معناه ما هو "حادث معد" . وجاء فيه أيضا "أوصيكم عباد الله بتقوى الله ، الذي ضرب الأمثال ، ووقف لكم الآجال ، وألبسكم الرياش ، وأرفع لكم المعاش ، وأحاط بكم الإحصاء ، وأرصد لكم الجزاء " قال عز الدين عبد الحميد بن أبي الحديد ، الشافعي المدائني : "قوله : وأرصد يعني أعد ، وفي الحديث : إلا أن أرصده لدين علي" . وجاء فيه أيضا في وصف القرآن المجيد ، وذكر المعاملات " ومباين بين محارمه ، من كبير أوعده عليه نيرانه ، أو صغير أرصد له غفرانه " وقال أمية بن أبي الصلت الثقيفي في مجمرته :

وأرصدنا لريب الدهر جردا

لها ميم وماذيا حصينا

قل : فإذا أنا به واقفا .

ولا تقل : فإذا أنا به واقف .

يقولون : "بحثت عن فلان فإذا أنا به واقف" برفع "واقف" علي وجه أعرابي متمحل مخالف للصواب ، هو اعتداد الباء زائدة في "به" وهي دعوى باطلة ، فالعبارة من العبارات العربية المختصرة التي لا يتم تركيبها إلا بتقدير نحو قولهم : "من لي بفلان أو بكذا وكذا؟" و "كيف لي به؟" و "لا عليك" و "إليك عني" و "هل لك إلى أن تفوز؟"

فالأول تقديره "من مظفر أو آتٍ؟" والثاني "كيف الظفر؟" والثالث لا بأس والرابع "أرجع أو أنكص" والخامس "هل لك حاجة أو توق"، ولذلك يجب أن يكون أصل قولهم "فإذا أنا به واقفا" : "فإذا أنا ظافر به واقفا" أو عاثر به أو شاعر به . . . ويكون "واقفا" على هذا التقدير حالا من الضمير المجرور بالباء وهو الهاء . ولا يجوز الرفع البتة ، وفي كلام العرب المدون في الكتب الصحيحة النسخ والضبط شواهد على ذلك ولغة أسرار يدركها الأخبار .

الملحق رقم (١)

بين أنستاس الكرملين وأسد داغر.
الأستاذ مصطفى جواد.

أغلاط اللغويين والأقدمين

لما وقعنا على كلام الأستاذ داغر حكمنا صديقتنا المحقق واللغوي المدقق الأستاذ مصطفى جواد وطلبنا إليه رأيـه بنشر هذا المقال في السياسة الصادرة في ١١ يوليو من سنة ١٩٣٣ وهذا نصه بحروفه :

شاء صديقي العلامة انستاس ماري الكرملـي أن يجعلني حكما في ما شجر بينه وبين بعض الأدباء ثقة منه بي وسكونا إلى صراحتي وإيقانا بصدقـي وأنا - على شكـري له هذا الإيمان الذي أنعم به علي - غير أهل لأن أكون حكما له ولكنه عزيز علي أن لا أقول بكلمات هي نتيجة نصه^(١) إياي عما أخذه عليه الأستاذ أسعد خليل داغر في الأهرام الصادرة في ١١ مايو سنة ١٩٣٣ وعده غلطا منه . وإذا علمت أن الأستاذ أسعد خليل صاحب تذكرة الكاتب أيقنت بأنه يريد أن يتبع الناس ما سنه فيه وأن يذكرهم ما نسوه منها وما غفلوه وأطرحوه لاشتغال الغلط

(١) نص فلان فلانا : استقصى مسائله حتى علم ما عنده . وهي من الألفاظ الكريمة .

عليه وركون الشطط إليه غير فاطن إلى أن غريزة الحرص وطبيعة الاستبداد وخليقة تنزيه النفس ليست من مزايا المصلحين ولا المستصلحين فلقد تصدينا لتذكرة الكاتب مرارا فأشرنا إلى ما تضمنته من الغلط وإلى جمودها ورجوعها بالعربية إلى عهد الجاهلية . ولولا استيقاني أن نية صاحبها سليمة وغيرته على العربية صادقة لاتهمته في ما كتب ولعددته من الأجورين على تكريه العربية إلى الناس وتعجيزها بين لغات العالم وكراريس نقضنا لتذكرته عديدة عندنا نهتبل لها فرصتها ولولا كرامتنا لرواج عن البحث لبسطنا له منها ما لم يخطر له ولا عن لذهنه حتى يوقن أن في نفسه حاجة إلى الاستقصاء ورغبة في البحث واجبة عليه . أما الكلمات التي عدها غلطا في كلام العلامة انستاس فها هي مع رأينا في أقواله :

١- كان الأب قد قال "حتى إذا أرادوا نقل النار وحافظوا عليها من الانطفاء" فقال هو "والصواب ووقايتها من الانطفاء" فأنا ما أدري أجاد هذا الرجل الفاضل أم مازح في تصحيحه ؟ ما قول هذا إلا هزء بالعربية ولعب بها!! وإلا فكيف يسوغ للناقد أن يخصص كلمة بمعنى من المعاني ويوجب على الناس استعمالها ؟ مع أن لهم حقا في استعمال ما قاربها في معناها ، فالفعل (حافظ) يستعمل خاصا وعاما كثنائيه (حفظ) فإذا قلنا (حافظ عليه) كانت المحافظة عامة وإن قلنا (حافظ عليه من كذا) كانت خاصة ، فيقال (حافظ على ولدك من المرض وسوء الخلق وتعدي الناس عليه وغير ذلك) فالناقد لم يعلم بعد خصوص الأفعال ولا عمومها ، ويعلم (علم الساعة) لأنه يراجع معجمات العربية فإن لم يجد تعبيرا بنصه حكم بأنه غلط ، (وعلم الساعة) هذا يفتك بالعربية كفتك سم الساعة بالأجساد ، فعلماء العربية لم يعنوا في معجماتهم اللغوية بالتخصيص والتعميم ، ثم إننا وجدنا له قولاً في ص ٢٢ من تذكرته هذا نصه (ويجيء ما يكتبون صافيا على قدر الإمكان من أكدار اللحن ونقيا من شوائب الغلط) فليذكر لنا أي معجم لغوي جاء فيه (صفاً من الأكدار ونقى من الشوائب) فإن قال قولاً احتججنا عليه بمثله ، فهم قد ذكروا

غالب الأفعال على العموم لا على الخصوص والناقد لم يستكمل أدوات النقد فلا عجب من وقوعه في ذلك .

٢. وقال الأب انستاس "وهو معروف لأعمال مختلفة" وقال الناقد "والصواب في أعمال مختلفة" فمن أنبأه (هداه الله) أن الأب أراد الظرفية ، ولو أراد الظرفية لم يجز لأحد منعه ، فإن اللام جاءت للظرفية بمعنى "في مطردة المجيء" كما نص عليه العلماء وتعلمه النشء ، فاللام التي في كلام الراهب "لام السبب" تقع في جواب "لماذا" فيقول السائل لماذا عرف هذا الشيء فيقال له : عرف لأعمال مختلفة فهو معروف لها أي من أجلها وبسببها ومنه قول الإمام علي في نهج البلاغة "وكلما عظم قدر الشيء المتنافس فيه عظمت الرزية لفقده"^(١) أي بسبب فقده ومن أجله . فذلك الشيء صار معروفا لتعاود الأعمال إياه . فما الحيلة لمن لم يفهم ما يقال مع وضوحنا ؟

٣. وقال الأب "وقد تطورت" فقال صوابه : نشأت أو تحولت أو ترقى . فما أعلمه بمرادف الكلم! يعد النشوء والترقي سيين ، ثم يعدهم من مرادفات التطور! فالتطور أيها الفاضل غير النشوء والنشوء غير الترقي ، ولم تصب إلا في "تحولت" وهو مثل "تطورت" في الاشتقاق والتوليد ، فالتطور مأخوذ من الطور والتحول مشتق من الحال ، ومن هذا القياس المطرد "التلون والتكون والتغير والتغلب" فمن ذا الذي منع اشتقاق "تطور" وهو من ذلك القياس "وأي أعجمي يحق له أن يكبح الغريزة العربية والسليقة العدنانية عن طبيعتهما ، قيل أن الإمام جعفر الصادق بن محمد الباقر عاد السيد الحميري وقد ثقل عليه المرض فقال له (قل الحق يكشف الله ما بك ويرحمك ويدخلك جنة أوليائه" فلم ينشب الحميري أن قال "تجفرت باسم الله والله أكبر) أي صرت جعفري المذهب ، فقد اشتق من (جعفر) تجفرت ، فظهر التجعفر ونحو هذا (الزندق والتمجس واليهود والتنصر) فالسليقة العربية جارية أبداً وإن

(١) من المستدرك لغويات مخطوطة .

قوما مرنت لغتهم على اشتقاق الكلمات من أسماء الذوات فقالوا (أسد فلان وتأنث الرجل ودنر الوجه وتحجر الشيء واستأنس الحمار) لأبعد الناس عن الجمود اللغوي ، وتعطيل سبل الرقي ، ثم إن (التطور) قد اشتق منذ عهد بعيد ماض وجرى على الألسنة ووافق روح العربية قال الشعرا في طبقاته (كان الشيخ حسين أبو علي من أكمل العارفين وأصحاب الدوائر الكبرى وكان كثير "التطورات" وذكر عن الخضر أنه كان قادرا (على تطوير نفسه) فاستعمل التطور والتطوير ، ومن ذكر التطور ابن خلدون وذلك في مقدمته ، وسنة العلماء أن ما قيس على كلام العرب فهو منه وقاعدتهم قياس المنثور على نثرهم والمنظوم على نظمهم ولقد بان لنا أن تغليب الناقذ للراهب العلامة تجن وتحامل عليه لأنه كان قد قال : في ص ٢٧٠٢٦ من تذكرته "وما يجب على المجمع أن يوجه التفاته إليه ، هو (كذا بإضماره للإسم قبل ذكره إضمارا ممنوعا لضعفه) الكلمات الكبيرة المستعملة الآن في غير ما وضعت له ، وليس في كتب اللغة ما يجوز استعمالها هذا إلا على ضعف وتكلف ، ولكنها شاعت وذاعت حتى بين بلغاء الكتاب وليس من السهل أن يستبدل بها كلمات أخرى فمنها هذه الأسماء . . . والأفعال :تفرج وتطور واكتشف أفهكذا عمل العداوة حتى تريك صاحبها في ورطة العبث والتناقض ، ثم أليس هو قد قال في ص٢٢ من التذكرة ، وما يجد كل يوم من المكتشفات "والمكتشفات اسم مفعول من "اكتشف" الذي ذكره مع تطور ، فكيف يستجيز لنفسه ما يمنع غيره منه مع ثبوت الشيوع والاشتراك ، وهل استعمل أحد في عصر ابن خلدون والشعرا في "اكتشف" حتى يعادل "تطور" فإن كان قول الراهب ضعيفا في رأيه فيجب عليه أن يعد قول نفسه أضعف ولا سيما أن "اكتشف" قد استعملتها العرب بمعنى حسر عن رأسه ما عليه من الثياب" كما ورد في الأغاني ٤ = ١٨٨ "ومغازي الواقدي على ما نقل ابن أبي الحديد في ، المجلد ص ٣٣٢ من شرحه .

٤. وقال الأب "أول من سبق استعمال" فقال الناقذ "والصواب : إلى

وقال (وقد يقال للجمع والمؤنث صديق) وقوم قليلون وقليل قال الله تعالى (واذكروا إذ كنتم قليلا فكثرتُم) قلت : وقال السموءل :

تَعَيَّسَرْنَا أَنَا قَلِيلٌ عَدِيدُنَا

فَسَقَلَتْ لَهَا إِنْ الْكَرَامَ قَلِيلٌ

وفي سورة آل عمران (وكم من نبي قاتل معه ربيون كثير فما وهنوا لما أصابهم في سبيل الله . .) فقول الأب العلامة (وآله الكريم) من الكلام الكريم ، وقوله تعالى (ربيون كثير) يؤيد ما ذكرنا من جواز نعت الجمل بفعيل ، وبقيّة الأمثلة توضح الحجة لأن النعت والخبر مشتركان في الجمع والأفراد .

١٨- وقال الأب (ويترك دونها حسنا) قال الناقد (الصواب : ما دونها حسناً) لماذا ؟ لأنه قضى على العرب ألا يستعملوا (دون) إلا ظرفاً وأن يتركوا (دوناً) بمعنى غير حسن وهين ، ولكن الراهب العلامة لم يذعن لقضاء الظالم فاستعمل (الدون) قال الزمخشري في الأساس (وشيء دون هين) وقال ابن أبي الحديد في الشرح (٤ : ٣٩٦) وقد يكون من هو دون الدون) فاستعمل الظرف مع الوصف ونقل الجوهري قول الشاعر :

إِذَا مَا عَلَا الْمَرْءَ رَامَ الْعَلَا

ويقنع بالدون من كسان دونا

١٩- وقال الأب العلامة (يقاسي الأهوال) فقال الناقد صوابه : العناء أو المشقة أو التعب قلنا : إن العناء قد يسبب الأهوال وإن الأهوال تسبب العناء فاستعمل الأب في كلامه ما آل إليه الأمر ، كقوله تعالى ودخل معه السجن فتيان قال أحدهما إني أراني أعصر خمرا . . . وإنما هو يعصر عنباً ولكن لما كان العنب يؤول إلى خمر سلط عليه فعله ، فللراهب في عبارة القرآن قدوة ، قال الفيومي في مادة برى من

مقيس في وصف صحيح اللام على فاعل أو فاعلة نحو = ضارب وضرب
وصائمه وصوم وضاربة . . .) والثاني مقيس أيضا مع ورود السماع
به قال ابن الأثير في النهاية (وعجزهم جمع عاجز كخادم وخدم) فذكر
هذين الوجهين إنما هو لإرشاد من يرى العربية بعين الضيق والضلالة
ويحسب أن الدراسة القليلة تتيح له مجادلة فلاسفة بالعربية ، وقد
قدمنا أن منشأ خطأ الناقد هو إنكاره أن يأتي لفظ (العجوز) للرجل ،
وكذلك فعل بقولهم (هو رجل كسول) كما أورد في تذكرة الكاتب مع
أن القواعد التي يدرسها النشء ، قياس فاعول بمعنى فاعل مع استواء
المذكر والمؤنث فيه" والقواعد تنسخ ما في المعجمات إذا تعارض
حكماهما وكنا قد قلنا في المجلد "٢٤٤٠١٨" من الكلية ، ما بعضه
وجهل أحدهم لهذا القياس حملة على ادعائه أن كسولا لا يكون إلا
للمؤنث بحجة أنه لم يجده في صحف اللغة إلا كذلك والقاعدة العامة أن
فعاولا . ، فضلا عن ورود النصوح بمعنى النصيح في أغاني الأصبهاني
وورود الكسول للمذكر في قول عبيد الراعي =
طال التقلب والزمان ورابه

كسل ويكره أن يكون كسولا

والقصيدة موروثة في جمهرة الشعراء لأبي زيد القرشي الذي لم يعرف
عصره أحد من المعاصرين غيرنا فقد عاش في القرن الخامس للهجرة لأنه
ذكر صحاح الجوهري في جمهرته والجوهري توفي سنة ٣٩٢ ولأن ابن رشيق
صاحب العمدة نقل عن جمهرته وهو قد توفي سنة ٤٦٢ .

٦- وقال الأب "يأنسون إلى ذلك الوطن" فقال الناقد صوابه
يأنسون بذلك الوطن أو يصبون إليه أقول : ليس هذا على شيء من
الحق لأن قول الراهب العلامة صحيح فصيح فقد قال الزمخشري في
أساس البلاغة : "وأنست به واستأنست به وأنست إليه قال الطرماح :
كل مستأنس إلى الموت قد خا

ض إليه بالسيف كل مخاض

وقال آخر :

إذا غاب بعلها لم أكن لها

زؤورا ولم تأنس إلى

فما أغنى الناقد عن هذا الارتباك فلا السليقة العربية : اتبع ، ولا البحث استوفى ، فيا ويللي على لغة العرب!

٧. وقال الأب : "من ألواح الرخام مكتوب عليها" فقال الصواب "مكتوبا عليها" مع بتره كلام الأب فكيف يميز القراء صحة دعواه والكلام الذي يعرف به الصواب من الخطأ مبتور ؟ ونحن لم نعرف أول كلام الراهب حتى يجوز أن يكون حكمنا لفصيلته ، ولكن يظهر لنا من قوله "من ألواح الرخام" وقوله "مكتوب" أن الاسم المتقدم الموصوف بالجار والمجرور "نكرة" فالناقد يريد جعل "مكتوب" حالا منه ، ولا حق له في ذلك . لأن الوجهين في مثل هذا جائزان فصيحان "قال طخيم الأسدي كما ورد في الكامل (١ ، ٣٢٠) :

كأن لم يكن يوم بزورة صالح

وبالقصر ظل دائم وصديق

ولم أرد البطحساء يمزج ماءها

شراب من البروقتتين عتيق

فلجواز الوصفية بل لرجحانها عندي قال (عتيق) ويؤيد ما قلناه من رجحان الوصفية قول الزمخشري في المفصل . وتنكير ذي الحال قبيح إلا إذا قدمت عليه كقوله (لمية موحشا طلل) فقول الناقد قبيح عند الزمخشري وصرح ابن عقيل بالجواز في ذكره قوله تعالى "وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم" فقد قال (ولا يصح كون الجملة صفة لقرية . لأن الواو لا تفصل بين الصفة والموصوف وأيضا وجود (إلا) مانع لها من ذلك فهو قد رد جواز الوصفية بالواو وبإلا وليستا في كلام الراهب

" . . من ألواح الرخام مكتوب عليها" ومن هذا الباب قوله تعالى "ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق" فالمشهود فيه الرفع ، قال ابن هشام في شرح شذور الذهب" وقرأ بعض السلف . . مصدقاً ، فجعله الزمخشري حالا من كتاب لوصفه بالظرف" فالحالية مرجوحة كما قلنا .

وبعد ساعة من كتابنا هذا الذي قرأت زرنا الراهب العلامة فاستعلمناه أصل القول فأرانا أهرام الثامن من يوليو ووجدنا فيها قوله على هذه الصورة" وهناك قناديل من فضة . وعدد لا يحصى من ألواح الرخام مكتوب عليها" فهو كما ظننا لأننا موقنون بتبحر الراهب العلامة فلفظ" عدد" نكرة وما بعده صفات له كما يقال" وهناك شيء لم أعرفه جميل منقوش عليه صور" فتعدد صفة النكرة لا يؤثر شيئاً في ما ذكرناه ففي التنزيل" لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم" فعسى أن يتعلم الناقد فلا يعود إلى مثلها .

٨ . وقال الأب "تأكد أن لا فرق" فقال أسعد خليل داغر "صوابه تؤكد أو تتحقق لأن الفعل تأكد لازم" وقد أصاب في هذه التخطئة على كثرة خطئه وكنا قد خطأنا الأديب جورج مسرة في المجلد الخامس (ص ١٩٧) من مجلة الدليل البرازيلية بقوله "كما تأكدنا" معتمدين على النقل ومن الإنصاف أن نعرض النقل على العقل لأن الجمود والعجز ليسا من صفات اللغات الحية والقياس "يجيز يتأكد" بجعل التاء للطلب كقولهم "تحققه ، وتبينه ، وتعجله ، وثبته ، وتبصره ، وتنوره ، وتبحرته ، وتمثنه ، وتأثره ، وتألقه ، وتأنفه ، وتأثله ، وتأوله وتبدله ، وتنظره" فهذا شيء مطرد وليس لي ولا للناقد أن يجبر الناس على أعمال طبيعة اللغة العربية ، فأعظم ما يقال هنا "أن الأب ترك السماع وتبع القياس" فإن قبل الأب منا هذا القياس - وأراه فاعلاً - ارتفعت عنه تخطئة الناقد وبقي كلامه فصيحاً وإلا فلسنا من المنكرين للقياس ولا من المقصرين في تحييب العربية وتطويرها مع العصور .

٩- وقال الأب "إن كنيسة سان تريزة هو أحسن موطن" فقال الناقد (والصواب :هي أحسن موطن) قلنا : إن ما جاء به الناقد هو المتعارف في التعابير المتعائلة ، ولكن من أمثوا دراسة العربية أو كادوا ، يعلمون أن الضمير المرفوع المنفصل الوارد بعد المسند إليه يجوز اتباعه في التذكير والتأنيث ما قبله وما بعده ، قال الطريحي في آخر معجمه المسمى مجمع البحرين (إذا توسط الضمير بين مذكر ومؤنث أحدهما يفسر الآخر جاز تأنيث الضمير فلو قيل : ما القدر قلنا هي الهندسة وهو الهندسة) قلنا : فإذا قدمنا المؤنث جاء العكس فنقول (ما الهندسة) والجواب هي القدر أو هو القدر) والعلة في الأول علة للثاني ففي الأول تبع الضمير ما بعده في التأنيث وفي الثاني تبع الضمير في التذكير ما بعده وكلا الأمرين من الجوائز لا من الأوجب فقول الأب العلامة (هو أحسن موطن) منقول فيه لأحسن وهو مذكر ، فاشكروا الله على توسيع هذا التوسع المسهل لصعابها .

١٠- وقال الأب (يعاونهم في إنشائها) فقال الناقد (صوابه : على إنشائها) لأنه لم يرد تعدية (عاون) في المعاجم اللغوية وهي غير مستوفاة البحث ولا مستقصاة التحري ، ألم تر أنه قد منع في تذكرته أن يقال : (استقصاء) لأن أصحاب المعاجم لم يعدوا بنفسه في مادة (ق ص ١) فخطأناه في لغة العرب (٩ : ٢٥) واستشهدنا قول الإمام علي (لا يستنفذه سائل ولا يستقصي سائل) وهو من نهج البلاغة ومنه كتاب الأمثال المسمى (المستقصي) للزمخشري ومهما يكن الأمر ، فإن قول الأب (يعاونهم في إنشائها) لا يقابل (يعاونهم على إنشائها) لأن المعاون عليه في التعبير الأول محذوف وتقديره (يعاونهم في إنشائها على الصعوبات) وهو الأصل في التعابير على ما يستوجبه العقل ، فالجار (في) للظرفية لا للتعدية كما وهم فيه الناقد . ومثله (استقصي في الحساب على فلان "وساعده في الأمر على أعدائه" فأى أعجمي يمنع استعمال "في" لكل كلمة تمكن فيها الظرفية حقيقة أو مجازاً ؟ فالأولى مثل "جلس في المكان" والثانية نحو اجتهد في الأمر .

١١- وقال الأب "لم تنحصر في القاهرة فقط" فقال الناقد والصواب في القاهرة ، لأن معنى الانحباس أفاده الفعل تنحصر فأغنى عن فقط وهذا القول هو الغلطة التي نعاها على الكتاب في تذكرة الكاتب (ص ٢٠) فمضمون كلامه وجوب رفع التوكيد من العربية ، وبلي على أهلها ؛ ورفع يستوجب إهمال مادة أكده ومرادفتها ، وحذف باب التوكيد من كتب النحو ليقّل أجر الطبع والورق ، ومع هذه البلية السوداء والدهياء نسأل الناقد أن يذكر لنا كلاما فيه فقط لنرى كيف يستعملها هو ؟ لأن كلامه يوجب أن تهمل أبدا ، مع أنها ارتجلت لتوكيد الاكتفاء لا تستعمل لما وضعته له ؟

ولا سوء في أن تأتي للناقد بمثل أو أكثر استعمل فيه الفصحاء "فقط" لتوكيد الاكتفاء في كلام ظهر معناه أكثر من معنى كلام الراهب ففي مادة ص ح ب من مختار الصحاح "قلت : لم يجمع فاعل على فعالة إلا هذا الحرف فقط" وفي مادة "قط" منه "تقول : رأيت مرة واحدة فقط" وفي مادة ح م م "وعن العامة أنها الدواجن فقط" ففي القول الأول استعملت بعد أداة الحصر ، وفي الثاني جعلت بعد التوكيد المعنوي واحدة وفي الثالث بعد التوكيد بأن ، فما كان أولى الناقد بترك هذه التكاليف والتمحلات!!

١٢- وقال الأب "أما الآن . . أخذت أقول" فقال صوابه "فأخذت أقول" فنقول ؛ هذا صواب على حسب تلفظه "أما" فقد عدها مشددة الميم للشرط والتوكيد فوجب عنده ربط جوابها بالفاء ، والأصل أنها مخففة الميم للتحقيق والتنبه قال الجوهري "أما ؛ مخفف تحقيق للكلام الذي يتلوه تقول ؛ أما أن زيد عاقل ، تعني أنه عاقل على الحقيقة لا على المجاز" فلماذا قرأ الناقد غلطا فكتب سقطاً ؟

لقد كان واجبا عليه أن يتلمس وجه التلفظ قبل أن ينكدر إلى النقد والمؤاخذة ، وإحسان الظن قبل إساءته عند الشفقاء على البشرية ، ثم أن حذف الفاء من جواب إما "بالتشديد" قد ورد في الشعر قال الحارث بن خالد المخزومي ؛

فأما القتال لا قتالاً ،
ولكن سيدي ، مراض المراكب

وقال آخر :

فأما الصدور لا صدور لجعفر
ولكن إعجازاً شديداً ،

ولكن قدمنا أن شهادة الشعر للشعر ودلالة النثر للنثر . فذلك
الصراط السوي .

١٣- وقال الأب "دبت في شرقنا نهضة" فقال الناقد "الصواب ،
سمقت أو متعت" فكأنه هداه الله للحق يحرم "الاستعارة المجردة" بل يظهر
لنا أنها محرمة عليه . ألم ير إلى قوله تعالى "فأذاقها الله لباس الجوع"
فأين الإذاقة من اللباس ؟ أو إلى قول زهير "لدى أسد شاكي السلاح"
مقذف "فليس بواجب ترشيح الاستعارة ، ولا حق للناقد في إجبار الأب
على ترك (دبت) والاستبدال به ، وعنده شاهد من القرآن الكريم .

١٤- وقال الأب (وهو منعكف في صومعته) فقال الناقد (صوابه :
معتكف) ولقد كان حرياً أن يذكر علة التخطئة وسبب التصويب ، فهل
هما إغفال أصحاب المعاجم اللغوية لـ (انعكف) ؟ لنن كانوا قد أهملوا
سماعاً لقد تركوا قياساً يجري على رغم الجامدين مع الزمن وتحدد
المرافق والآلات ، فانعكف مطاوع (عكفه) يقال (عكفه فانعكف وزجره
فانزجر ، وظلمه فانظلم) وما يصعب استقصاؤه على أن شرط القياس
قبول أثر الفعل ، والانعكاف من هذا الباب ليبحت عن (انجرح) في كتب
اللغة ، فهل يجده فيها ؟ ولكنه استعمل عند الحاجة ، قال الحافظ أبو
الطاهر أحمد بن محمد السلفي "عثرت في منزل سكنائي فانجرح
أخمصي ، فشقت وليدة في الدار خرقة من خمارها وعصبت رجلي" من
الوفيات (١ : ١٠٣) طبعة إيران الصحيحة المصححة ، فتخريج كلام الأب

"عكفه الله أو عقله في صومعته فهو منعكف فيها" كما قيل "هو منصب في الكلام ومنبعق فيه" قال في مختار الصحاح "إن الله يكره الانبعاق في الكلام فرحم الله عبدا أوجز فيه ، وهو الانصباب فيه لشدة" فكان أولى للناقد ألا يكون منصبا في ما لا فائدة فيه ، وقد غلط الشيخ إبراهيم اليازجي بمنع الانصباب في ذكر أولي الألباب .

١٥. وقال الأب "تتوفر علائم الانقراض" قال الناقد "صوابه تتوافر" فلماذا خطأ الأب ؟ لأنه لم يجد "توفر" في مادتها من القاموس أو من غيره ، فكان الكتب في رأيه قد استوفت الكلم وهذا هو الخطأ الكبير والبلاء المبين للعربية ، فالفعل "توفر مطاوع" وفره" مثل "كسره فتكسر وجمعه فتجمع وعلمه فتعلم وحطمه فتحطم" وقد ذكرنا أمر المطاوعة في الردة السابقة لهذه ، ومع فصاحة قياس الأب لـ (توفر) نستحسن ذكره منقولاً عن الأسلاف الفصحاء قال بشار بن برد (إن عدم النظر يقوي ذكاء القلب ويقطع عنه الشغل بما ينظر إليه من الأشياء فيتوفر حسه) عن الأغاني (٣ : ١٤٢) وقال الشريف المرتضى في أماليه (١ : ٥٦) لتفسير (تقذ الفصيل) ما صورته (تقذ الفصيل برجلها . أي تركله وتدفعه عن الدنو إلى الرضاع ليتوفر اللبن على الحلب) ونقل المسعودي في مروج الذهب (٢ : ٤٦٢) قول ابن حمدون نديم المعتضد بالله العباسي (فتعجبت من ذلك في أول أمره ثم تبينت القصة فإذا أنه يتوفر من ذلك في كل شهر مال عظيم" وقال ابن خلكان في ترجمة أبي حامد محمد بن يونس الشافعي "وتوفرت حرمة عند القاهرة أكثر مما كانت عند أبيه" من الوفيات (٢ : ٥١) وقال ابن أبي الحديد (فليت شعري كم مقدار ما يتوفر على أبي بكر وستة نفر معه . . . أترى أن يكون المتوفر على أبي بكر وشهوده من التركة عشر عشر درهم ؟) عن شرح النهج (٤ : ٩٢) وفي ص ١٢٦ منه قول زياد بن أبيه (ما يتوفر على من تهالك غيرهم على العمارة وأمنهم جوري أضعاف ما وضعت عن هؤلاء الآن) وقال القفطي في تاريخ الحكماء (ص ١٧٠) ما نصه (فلو طرخس كان فيلسوفاً مذكوراً في عصره يعلم جزءاً متوفراً من هذا الشأن) وقال

في ص ٢٦٢ (وكان لأبي الحسن هذا أدب متوفر وشعر حسن) فيرى الناقد والقراء أنا ذكرنا من الناطقين ب (توفر) أو (متوفر) زيادا وبشارا وابن حمدون والأصفهاني والشريف المرتضى وابن أبي الحديد والقفطي وابن خلكان ، فأولهم من رجال صدر الإسلام وآخرهم من جيل القرن السابع ، ومجموع الصفحات التي طالعتها حتى انتهينا إلى تلك الكلمة (خمسة آلاف صفحة) فأين فتحة واحدة للقاموس من هذا الاستقصاء الدال على الغرام بالعربية والحفاظ عليها وإتقانها من العابثين بها الجاهلين لأسرارها ، وما قدمنا يظهر للمتحري أن "توفر" قد وردت في المعاجم اللغوية ولكنهم لم يفصلوا استعمالها بأنها للناس وللمال وبقية الأشياء فظن الناقد أنها متصورة على الناس وأن "توفر المال" تخالف "توفر فلان على العمل" وليست من معناها فقول زياد "يتوفر على . . . اضعاف" دليل على ما قلنا ، وكذلك قول الشريف "يتوفر اللبن على الحلب" .

١٦. وقال الأب "تعز بهذه الخسارة" فقال الناقد "سوابه عن هذه الخسارة" ونحن لم يبق لنا صبر على مثل هذا الجمود ولا شوق إلى بسط الكلام ، فعلينا أن نقول له ما قال ابن أبي الحديد في شرحه "٢٦٠: ٤" ما صورته "دخل كعب القرشي الهاشمي على محمد بن عبد الله بن طاهر يعزيه في أخيه" وتعزى مطاوع "عزاء" ووضع الباء مكان "في" مألوف معروف . وقول الناقد منقوض .

١٧. وقال الأب (وآله الكريم) فقال الناقد (والصواب الكرام) قلنا : هذا الرد غلط من وجهين أولهما أن (الآل) اسم جمع فإن استعمل للأدبيين جاز أفراد وصفه على اللفظ وجاز جمع الوصف على المعنى ، وهذا شيء يدرسه النشء في المدارس وثانيهما أن (الكريم) يجوز وصف الجمع به واسم الجمع ، مع بقائه مفردا ، لأن فاعل للوصف المجرد من الحدث ، فمن ذلك الرقيق قال في المختار (والرقيق المملوك واحد وجمع)

وقال (وقد يقال للجمع والمؤنث صديق) وقوم قليلون وقليل قال الله تعالى (واذكروا إذ كنتم قليلا فكثرتُم) قلت : وقال السموءل :

تَعَيَّسَـرْنَا أَنَا قَلِيلٌ عَدِيدُنَا

فَسَقَلَتْ لَهَا إِن الْكَرَامَ قَلِيلٌ

وفي سورة آل عمران (وكم من نبي قاتل معه ربيون كثير فما وهنوا لما أصابهم في سبيل الله . .) فقول الأب العلامة (وآله الكريم) من الكلام الكريم ، وقوله تعالى (ربيون كثير) يؤيد ما ذكرنا من جواز نعت الجمل بفعيل ، وبقيّة الأمثلة توضح الحجة لأن النعت والخبر مشتركان في الجمع والأفراد .

١٨- وقال الأب (ويترك دونها حسنا) قال الناقد (الصواب : ما دونها حسناً) لماذا ؟ لأنه قضى على العرب ألا يستعملوا (دون) إلا ظرفاً وأن يتركوا (دوناً) بمعنى غير حسن وهين ، ولكن الراهب العلامة لم يذعن لقضاء الظالم فاستعمل (الدون) قال الزمخشري في الأساس (وشيء دون هين) وقال ابن أبي الحديد في الشرح (٤ : ٣٩٦) وقد يكون من هو دون الدون) فاستعمل الظرف مع الوصف ونقل الجوهري قول الشاعر :

إِذَا مَا عَلَا الْمَرْءَ رَامَ الْعَلَا

ويقنع بالدون من كسان دونا

١٩- وقال الأب العلامة (يقاسي الأهوال) فقال الناقد صوابه : العناء أو المشقة أو التعب قلنا : إن العناء قد يسبب الأهوال وإن الأهوال تسبب العناء فاستعمل الأب في كلامه ما آل إليه الأمر ، كقوله تعالى ودخل معه السجن فتيان قال أحدهما إني أراني أعصر خمرا . . . وإنما هو يعصر عنباً ولكن لما كان العنب يؤول إلى خمر سلط عليه فعله ، فللراهب في عبارة القرآن قدوة ، قال الفيومي في مادة برى من

المصباح المنير وبريت القلم برياً . . وهذه العبارة فيها تسامح لأنهم قالوا : لا يسمى قلماً إلا بعد البراية وقبلها يسمى قصبة ، فكيف يقال للمبري بريمة : لكلمة هي بما يؤول إليه . إذا مثل عصرت الخمر ومن الدلائل السماعية على صحة قولنا السابق قول الزمخشري في الأساس وعقبة هولة صعبة فقد قابل الصعوبة بالهول . . . هذا المجاز الصريح الصحيح قالوا أكل من المأكولات اللذيذة وشرب من المشروبات فهل يفهم الناقد منه أنهم أكلوا من الفرث وشربوا من الزنا بعد قاس غيرهم ؟

٢٠ . وقال الأب يكلف يقسسط منه ، ونكلفه بوضع . . . هذه الفهارس قال الناقد والصواب قسطاً منه ، ووضع مثل هذه الفهارس وظاهر حجة أن كلف ورد في المعاجم اللغوية معدي إلى مفعولين بنفسه . وإن تكلف مطاوعه جاء فيها متعدياً بنفسه ، ولكن هذه الحجة لا توهم كلام الراهب العلامة لأنه استعمل الفعل مراعياً أصله فهو مضعف (كلف به من باب طرب) وقياسه (كلف به فتكلف به) لكن العرب لما كانت تحب الاختصار حذف الباء وأوصلت الفعل إلى مفعوله الثاني بنفسه ، فليس استعمال الأصل ممنوعاً ، ومن ذلك قول العلامة ابن أبي الحديد في شرحه (٤ : ١٣٦) ما صورته (وربما احتجت فيما بعد أن تكلفهم بحادث يحدث عند المساعدة بما يقسطونه عليهم . . .) واستعمل مصدره واسم مفعوله على الأصل أيضاً قال أبو جعفر الاسكافي (متى كان الصبي عاقلاً مميزاً كان مكلفاً بالعقليات وإن كان تكليفه بالشرعيات موقوفاً على حد آخر) نقله ابن أبي الحديد في شرحه (٣ : ٢٦١) والقائل من معاصري الجاحظ الناقضين لبعض كتبه ، وقال ابن أبي الحديد في موضع ثان (١ : ٤٦٧) كما لا يكون الإنسان مكلفاً في الدنيا بما يخص .

وقد شاع الأصل هذا حتى أن ابن العبري استعمله في مختصر الدول (٣٩٥) قال (الترخان هو الحر الذي لا يكلف بشيء من الحقوق السلطانية) . وماذا درس الناقد البائس وهو لم يعرف بعد أن (الباء) تدخل زائدة على المفعول أيضاً قال الإمام علي في حديث له (وفيه ثلاث

أعين أنبتت بالضغث) قال ابن قتيبة (قوله أنبتت بالضغث أحسبه . . .
والباء زائدة تقديره أنبتت الضغث كقوله تعالى (تنبت بالدهن) وقال ابن
أبي الحديد المذكور (وتقول ملك زيد بفلانة بغير ألف والباء هنا زائدة
وإنما حكمنا بزيادتها لأن العرب تقول : ملكت أنا فلانة أي تزوجتها)
عن الشرح (٤ ، ٣٦٢ - ٨) ومنه "استشفعه واستشفع به ورماه ورمى به
وألقيه وألقى به ودفعه ودفع به وقذفه وقذف به وأخذه وأخذ به" فطعن
الناقد مردود بهاتين الجنتين : مراعاة الأصل والمجاز ، وقد ذكرنا سابقا
قول الجرجاني "ويكون المجاز بزيادة كقولهم بحسبك درهم وقوله
تعالى : وكفى بالله شهيدا ، المعنى : حسبك وكفى الله" .

٢١. وقال الأب "لا يمكن لأحد" قال الناقد "صوابه لا يمكن أحدا"
قال هذا وغيره لأنه لم يجده في القاموس ولأنه كتبه في تذكرة الكاتب
فكان على رأيه فريضة على الناس ، ولو كان قد عرض ما في التذكرة
على أعلم منه لوقاه شر هذا الارتباك ونبهه على ما لم يقف عليه ،
فأمكن له الشيء ، غير أمكنه الشيء ، ويا عجا للذي يجهل هذا من
العربية وينبري للناس يخطئهم وهو المخطئ ، ويفلهم وهو الغافل ،
فالهمزة في أمكنه "للتعدية وفي أمكن له" للوجود ومنه "أمكنت الضبة
والجراد : ظهر منها المكن" وأثمرت الشجرة : ظهر فيها الثمر ، فأمكن
له الشيء : ظهرت له المكنة منه أي التمكن : ومنه تمثل ابن أبي عتيق
بقول عمر بن أبي ربيعة : وصورته "أمكنت للشارب الغدر" جمع
غدير ، أي ظهرت له أمكنتها (راجع الأغاني ١ : ٢٢٩) كقولهم في
الأمثال "أسمحت قرونته وقرينته" أي أنقاد وسمح وقالوا "أصبح فلان :
ظهرت منه الصبغة وزال منه الإباء ، وهذا شيء نعلمه تلامذتنا ، ولرب
معترض يقول "أليس للغدران أمكنة ظاهرة حتى تظهر" فنقول له "إن هذا
التعبير منظور فيه إلى جزيرة العرب وأمثالها مما يضل فيه الراكب فيشتد
به العطش لحفاء أمكنة الغدران عليه ، فإذا اهتدى إليها فذلك ظهور منها
له بعد خفاء وهذا مستفاد من الأصل أي قول ابن أبي ربيعة :

سلكوا خل الصفاح لهم

زجل أحداجهم زمـر

قال حاديهم لهم أمسلا أمكنت للمشارب الغسدر

فكلام الناقد ساقط بدافع العقل والنقل ، ولو قال قائل "لا يمكن له كذا" مريدا "لا يمكنه" ما جاز للناقد أن يخطئه ولا حق ، لأن اللام هذه للمتقوية تدخل على معمول اسم الفاعل والمصدر واسمه وأفعل التفضيل وعلى معمول الفعل المتقدم عليه والمتأخر عنه على لغة ، وما هذا سبيله فلا يقال له "غلط وصوابه كذا" فشهد معمول المتقدم على فعله من هذا النوع قوله تعالى "إن كنتم الرؤيا تغيرون" وشاهد المتأخر قوله "عسى أن يكون ردف لكم" قال محمد بن يزيد المبرد في الكامل (٣ : ٤٧) ما نصه "والذي يستعمل في صلة الفعل اللام لأنها لام الإضافة تقول : : لزيد ضربت ولعمرو أكرمت والمعنى : عمرا أكرمت . . . إن أخر المفعول فعربي حسن ، والقرآن محيط بكل اللغات الفصيحة قال الله عز وجل : وأمرت لأن أكون أول المسلمين ، والنحويون يقولون في قوله جل ثناؤه : قل : عسى أن يكون ردف لكم . إنما هو ردفكم" فالذي عابه على الناس في تذكرته عربي حسن .

٢٢. وقال الأب (المرادفات) قال الناقد (والصواب : المترادفات) وأنا ما أدري ماذا أراد الراهب بالمرادفات أجمع مرادفة أم جمع مرادف ؟ فإن كان الأول مراده فلا محل للاعتراض وإن كان الثاني فنرد قول الناقد بأن (المرادفات تجوز قراءتها بفتح الدال على اعتبار أن غيرها قد رادفها وبكسر الدال على عدها مرادفة لغيرها ، قال الفيومي في مادة كتب من المصباح المنير (وكتابت العبد مكاتبة وكتابة فالعبد مكاتب بالفتح اسم مفعول وبالكسر اسم فاعل لأنه كاتب سيده فالفعل منهما فكل واحد فاعل ومفعول من حيث المعنى) فذكر أحد الفرعين في كلام الراهب مستوجب لتذكر الثاني ومن عن ذكره ، قال ابن فارس في الصحابي (ص ١٨١) (العرب تصف الجميع بصفة الواحد كقوله جل ثناؤه إن كنتم جنبا وهم جماعة) وباب نسبة الشيء إلى أحد اثنين وهولهما

معروف متعالماً في كتب فقه اللغة ، فلا حاجة بنا إلى ذكر البديهيّات ، وكان الأولى بمن يناقش الناس هذا النقاش أن يحاسب نفسه أكثر فيسألها عن قوله في حاشية ص ٣٠ من التذكرة (وهذه كما لا يخفى معربة) أعلى العلماء لا يخفى أم على الجهلاء ؟ وعلى العقلاء أم على المجانين ، وعن قوله (بل يشاركونهم فيها حتى الحوذي) بحذف الفاعل ليشترك مع ذكر المعطوف عليه ، مما لا يؤيده سماع ولا يعضده قياس .

٢٣- وقال الأب "المؤدى المطلوب" فقال هذا الناقد "صوابه المعنى المطلوب" فما أسرع زلله وما أقل رشده! من أراد أن الراهب العلامة أراد اسم المفعول لا المصدر الميمي فيكون كالتأدية ، بل لو أراد اسم المفعول من قولهم "أدى اللفظ المعنى" فالمعنى مؤدى لكان من أفصح كلام العرب قال الزمخشري في باب الحال من المفضل (ص ٦٣) ما نصه والحال المؤكدة هي التي تنجي ، على أثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما لتوكيد خبرها وتقدير مؤداه ونفي الشك عنه "فاستعمل المؤدى مكان المعنى قبل ثمانمائة سنة بل أكثر منها ، ثم جاء الناقد ليهدم ما قبله الفصحاء وينوه على الفصاحة لماذا ؟ لأنه نظر في القاموس فلم يجد ، فليصن نفسه عن هذه الترهات ، وليشفق على العربية أن تتلاعب بها الصرور وتضحك منها هوازئ اللغات ليقبل لنا هل خطأه أحد بقوله في (٣٠) من التذكرة "يظل دون مدلول الكتابة" وهل قال له من أين لك المدلول ؟ فإنه من "دل اللفظ على المعنى" فهو مدلول عليه ، وحذفت الصلة فقليل مدلول ، مع أن "المؤدى ليس فيه حذف صلة وهذا الوهم الذي وهمه في المؤدى في تذكرته وفقنا الله لتطهيرها وإصلاحها . وليت شعري لم لم يصلح الناقد قوله في التذكرة مع أنه لا ينقصها شيء مما في اللغات الأخرى" كما في ص ٢٤ منها فقد استعمل "ينقص" بمعنى يعوز وله حاجة ويحتاج إلى ، فأخرجه عما وضع له أو استجيز عليه ، فهو لا يؤدى المعنى حقيقة ولا مجازاً ، لأنه يفيد البخل والتقليل ، يقال (نقصه جعله ناقصاً ونقصت فلاناً حقه : بخسته إياه) وفي القرآن الكريم (أولم يبرأ أنا نأتى الأرض ننقصها من أطرافها ؟) وفيه (قد علمنا ما تنقص

الأرض منهم وعندنا فتارة . . . (نا) وقال يا قوم اعبدوا الله ما لكم من
إله غيره ولا تنقصوا الماء المالح زائناً وقال صفوان الأنصاري يذكر
واصلاً :

وما نقصته الرأى إذا : إبرة سادرا

على إبرة : إبرة واللفظ مطرد سرود

أي لم تجعله ناقصاً لقدرته على إبرة : إبرة ، فصواب عبارة الناقد :
ليست بها حاجة إلى شيء مما في اللغات الأخرى . . . "و" لا تحتاج
إلى . . . "و" لا يعوزها . . . قال الفرزدق :

لئن فركتكم عجلة ال راء

وأعوذوا : المارة في والسناب

ومن الكلام المنسوب إلى الإمام علي "عليهم السلام" فإن كنتم
ملوكاً برزتم وإن كنتم وسطاً فقتلتم وإن أعوزكم المعيشة بأديهم" وقال
القطامي :

وكن إذا أغرن على قبيل

فأعوزهم كون حيث شانا

وقال رجل من النمر بن قاسط كما في الأغاني "٢ ، ١٨٢" :

أرى إبلي بجـوف الماء حلت

وأعوذها به الماء الرواء

وقال قدامة بن نوح "كان بشار يحشو شعره إذا أعوزته القافية
والمعنى بالأشياء التي لاحقيقة لها" ورد ذلك في الأغاني "٣ ، ١٦٣" فإذا
احتج بأنه استعمل (ينقص) على الأصل ، كان كلامه لغوا فما معنى "لا
يقللها شيء مما في اللغات الأخرى ؟" وما مقتضى الحال الموجب لهذا
المقال ؟

٢٤. وقال الأب "أتاه الله من المزايا ما حقق" قال الناقد "والصواب : أتاه الله بالمد أو أتاه بما حقق" : قلنا ظاهر "أتاه" في عبارة الأب العلامة أنها "أتاه" بمعنى أعطاه فسقطت المدة في الطبع ، أما استبداله "المد" بالمزايا . فتحكم وتلعب ، لأن المزايا جمع مزية وهي التي ترجح صاحبها على محرومها من أنواع الفضل ، قال الشاعر :

وعندي لأصحاب العراب مزية

على فارس البرذون أو فارس البغل

فالمزايا أحوال حسنة في المرء تظهر فضله على من ليست فيه ، فشتان ما هي والمد ، ثم إنه قال في التذكرة (ص ٦٧) ما نصه ولم يسمع المد بمعنى الإمداد إلا في الشر فكيف جاز له أن يكلف الأب استعماله ؟ إن هذا إلا إفساد للعربية وريب لها ، فأسفنا عليها عظيم وحزننا عليها طويل وسيكفيها الله العايشين بها .

٢٥. وقال الأب (اهدوني مؤلفاتهم) قال الناقد صوابه أهدوا لي أو إلي سعيا في سبيله المعروفة وتطبيق ما في تذكرته من الفرائض اللغوية واعتمادا على أنه لم يجد أهدى في القاموس معدى بنفسه إلى مفعوليه ، وقد قدمنا له قول الجرجاني عن المجاز وبتقصان كقوله تعالى واسأل القرية وقوله عز وجل واختار موسى قومه (سبعين رجلا) والمعنى من قومه قال المبرد في الكامل (٢٦٠) في تخريج قضائي بمعنى قضى على ما صورته وقال الله تبارك وتعالى . واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا أي من قومه وقال الشاعر (وهو إياس بن عامر أعشى طرود) :

أمرتك الخير لكن ما ائتمرت به

فقد تركت ذا مال وذا نسب

أي أمرتك بالخير ، ومن ذا قول الفرزدق :

ومنا الذي اختير الرجال سماحة

وجسوداً إذا هب الرياح الزعازع

أي من الرجال فهذا الكلام الفصيح (أه وقال الأخفش) لأن قولك اخترت الرجال زيدا ، قد علم بذلك زيدا أن حرف الجر محذوف من الأول وقال السليك (يصيدك قافلا والمخ رارا) قال فيه المبرد أيضا في الكامل (٣ : ٢٩) ما أصله (وقوله يصيدك أي يمسيد لك) ، ومن هذا قوله تعالى "وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون" أي ذالوا لهم أو وزنوا لهم ، يقال : كلتك ووزنتك أي كلت لك ووزنت لك لأنه قد قال تعالى أولا إذا اکتالوا على الناس يستوفون) وذكرنا قبل هذا من باب الحذف والإيصال ما فيه عبرة للغافلين عن سعة العربية المنحدرين لمرونتها الساعين على إضعافها وسجنها في ظلمات الجمود ومطامير الوحشية . ثم إن (أهداه الشيء بمعنى أهداه له وإليه) وارد في كلام الفصحى ، قال بشار :

لم تهدنا نعلا ولا خاتما

من أين أقبلت ؟ من الحش ؟

ورد هذا البيت في الأغاني "٣ : ٢١٥" وإنما صح استشهاده إياه لموافقته سنة العربية ونهج الفصحاء كقولهم (هداه الطريق وله وإليه وقصده وله وإليه وحسده على الشيء وحسده إياه وكتم عنه الأمر وكتمه إياه ومنعه منه ومنعه إياه ووقاه منه وإياه وحذره منه وإياه وألزمه به وإياه وزوجه بها وإياها) .

٢٦. وقال الأب العلامه "حين يحاول شكر مصر على الحفاوة ، فالشكر لكم على رقة شعورك" قال الناقد "صوابه يحاول أن يشكر لمصر الحفاوة وأشكر لكم رقة شعورك" فغاب صحيحا واستقبح مليحا . وحسب المنصف في دفاعنا عن قول الراهب الأول : أن نذكر ما قاله في تذكرته عن شكر (ص ٩٧) قال "وأما تعديته إلى المشكور به بعلى في قولهم . شكرته على فضله فعلى تضمنين الفعل شكر معنى الفعل "حمد" وحينئذ يمتنع دخول اللام على المشكور له كما ترى "فقد اعترف بصحة ما عابه على الراهب العلامه ، فما الذي حمله على تلك الفعلة ، وهذه التسامحة منه في شكر ليست من طبعه ولا من بنات ذهنه بل من

تخريجات الشيخ إبراهيم اليازجي ، فذهن الناقد أضيق من أن يرتاد للعربية هذا المراد قال إبراهيم اليازجي كما في ص ٦ من لغة الجرائد وأما تعديته إلى المشكور به بعلی فيجوز (كذا) على تضمين الشكر معنى الحمد وحينئذ تمتنع اللام فتقول : شكرته على إحسانه كما تقول : حمدته على احتسانه) فلو كان الناقد من أصحاب هذا الرأي الصالح لبارت سوقه عند من لم يتعلموا إلا فتح المعجمات للتفتيش عن الكلمات أما قول الراهب الثاني (فالشكر على رقة شعورك فممن صريح كلام العرب كقوله تعالى في سورة الفاتحة) (الحمد لله رب العالمين) فما حمل الناقد إذن على تغليب قول الراهب إلا جهله لأساليب كلام العرب وإلا فكيف يجوز لدع خدمة العربية أن ينكر مثل هذا الكلام ؟

٢٧. وقال الأب (شواعري وشواعر مليكي الجليل) قال الناقد (فشواعر جمع شاعرة مؤنث شاعر فما يريد بها هنا ؟ الله أعلم قلنا : الشاعرة هي الشعور ويصاغ المصدر على (فاعلة) من الفعل الثلاثي قياسا (مجلة المعرفة ١٤٦٨) لسنة ١٩٣٢ مثل الأمرة والجازية والعائدة والخاصة والكاذبة والداعية واللائحة والبارقة والناحية والناعية وغيرها كثير ، وجمعوا الأمرة على أوامر والناحية على نواه واتخذوا لهما مفردتين من الأصل هما (الأمر والنهي) وقال ابن أبي الحديد في شرحه (٢ : ١٢٣) يفسر النواهي والأوامر (والأوامر جمع أمر ، وأنكره قوم وقالوا ههنا جمع أمر كالأحوص جمع أحوص والأحامر جمع أحمر . . والنواهي جمع ناهية كالسوارى جمع سارية والغواذي جمع غادية . . ويضعف أن يكون الأوامر والنواهي جمع أمر ونهي لأن فعلا لا يجمع على أفاعل وفواعل وإن قال ذلك بعض الشذاذ من أهل الأدب) والصحيح في الأمرة ما ذكرناه آنفا فكلام الأب العلامة لم يخرج عن صريح كلام العرب ، ومع هذا يجوز له أن يعد الشواعر جمع شاعر لما يشعر به كالحواطر جمع خاطر والهواجس جمع هاجس والبواطن جمع باطن ، أفيرى الناقد أن لغة العرب محرمة عليهم أم أننا غير محتاجين إلى القياس ولا حق لنا فيه لخروجنا عن صبغة البشرية أم أن العربية وضعت مرة واحدة ؟ ليقل لنا أي معجم لغوي ذكر لفظ (المعجم) في مادة عجم

حتى قال هو في ص ١٩ من التذكرة بما نصت عليه معاجم اللغة . أليس قوله على القياس وما قيس على كلام العرب فهو منه كما أسلفنا ذكره ؟ .

٢٨- وقال الأب العلامة (الاسقاطي) قال الناقد (الصواب السقطي كما لا يخفى) فأوجب جانزا ورفض مرخصا فيه ، فالاسقاطي والسقطي والسقاط كخيار سواء وللناس الخيار ، فإن كان يرى (الاسقاطي) غلطا فقد كان واجبا عليه أن يصحح في حاشية ١٠١ من تذكرته قوله (قال ابن الجواليقي البغدادي ويذكر للناس أن هذا العالم الذي نقل قوله في الفرق بين العام والسنة لم يدرس باب النسبة فنسب نفسه خطأ فمن الحقيقة أن النسبة إلى الجمع المحترف بمسماه مقيسة مطردة ، ذكرنا ذلك في مجلة المعرفة (٢ : ١٧٤) وعددنا من المنسوبين إلى الجمع : الأنثوي والأمشاطي والأنماطي والإصباغي والجلودي والقُدوري والجواليقي والكرابيسي والمحاملي والقماطري والخواتيمي والخرائطي والطوابيقي والطرائفي والعمائمي والساعاتي والمغازلي والطنافسي والفوطي والكتبي . فهي حرف رجال مترجمين في التاريخ بهذه النسبة وقضوا حياتهم بها ، ومن هذا الباب قولهم (موسى بن عبد الله القرايطيسي) وموسى بن الحسن الجلاجلي ومسدد بن يعقوب القلوسي ويعقوب بن إسحاق القلوسي وعلي بن عبد الله البزوري وعلي بن عبد الله الغضائري وعلي بن عمر الخيوطي وعلي بن محمد الحصري والقاسم بن بكر الطيالسي وعمر بن محمد المناخلي وعثمان بن صالح الخلقاني ، على أن العلماء أجازوا النسبة إلى الجمع بوجود العلمية كالنجاري والأوزاعي والمعارفي والكلابي أو الميل الغالب كالأخباري والشعوبي وبوجود غيرهما ، بل أجازوا الشواربي والشاماتي ، فاعتراض الناقد غير صحيح ، والنسبة قد تغيرت عما كانت عليه بحسب المرافق المدنية فقد قالوا (يحيى الحصكفي) نسبة إلى حصن كيفا و(الكفرطاني والنهر ملكي خالسي) والخبزارزي نسبة إلى خبز الأرز والماوردي إلى ماء الورد والحاجة تدعو إلى القياس ومن أنكر القياس لم يلتفت إليه الناس وحطم الزمان إنكاره وأفكاره .

٢٩- وقال الأب "بياع السماد" قال الناقد (وقد كررها ثلاث مرات والصواب : (بائع) قلنا : إن وجود الرجل خطر على العربية فيما ترى ، وغيرته عليها مشوبة بظلم وقسوة وجفاء ، أيريد أن يفسد على العرب لغتهم ؟ ويمنع عليهم الاشتقاق منها والسير في مذاهب أصحابها ، لماذا اشتقوا صيغ المبالغة ؟ لأنهم احتاجوا إليها فهم محتاجون ونحن في أنفسنا حاجات فأى أعجمي يحرم علينا أن نسلك تلك السبل الواضحة وأن نسير بلغتنا مع الزمان وتحدد الحاجات ، ومن ذا الذي يحق له أن يمنعنا من صيغ المبالغة لاسم الفاعل ؟ كنا قد قلنا في مجلة الكلية "١٨ : ٣٤٤" ما صورته "ومن وسائل ترقية العربية : قياس المبالغة من اسم الفاعل ، فالمبالغة من أخلاق البشر التي لا محيص عنها ، والباعث عليها إما الحب الشديد وإما الكره الأصم ولا نحسب أن لغة من لغات البشر منزهة عنها أو مجردة منها ، فمن المبالغات التي تعتري المفردات مبالغة اسم الفاعل وهي مقيسة فقد قال ابن عقيل في باب (إعمال اسم الفاعل) من شرح الألفية ما صورته : يصاغ للكثرة فعال ومفعول وفعل وفعل وفعل فتعمل عمل الفعل على حد اسم الفاعل فعلى هذا لا يجوز لنا أن نغلط القائل : رأي رجيج وتلميذ كسول ولا تثبت شبهة أمام القياس . قد جاء في المزهر أن كل فعيل جائز فيه ثلاث لغات فعيل وفعل ، (كغلام) وفعل (كخفاش) فالطويل إذا زاد طوله قيل طوال فإذا زاد فوق ذلك كان طويلا ، وجواز القياس فيه صريح ، وقال الزمخشري في الفصل (قال سيبويه : وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل) أفيرى الناقد أنهم قد حق لهم المبالغة في أمورهم وأننا لا يحق لنا ؟ فماذا عني بقوله في التذكرة (ص ٢٤) عن العربية وحسبها أنها ممتازة بالاشتقاق الذي يزيدها حسنا وجمالا ويسهل على علمائها أن يضعوا ما شاءوا من الألفاظ للدلالة على مستحدثات العلوم والفنون إذا لم يجدوا لها كلمات موضوعة من قبل ؟ ونحن مع هذه المقدمة للفظ (البياع) نزيد الناقد اعتداءً بأنه قد ورد وسمي به قال مجد الدين في القاموس المحيط (وعلي بن محمد البياع

المحدث مشددا وكذا علي بن الحسين البياعي فحسب المنصف اشتهاها من الاسم أنه لقب به ثم نسب إليه ، والظاهر لنا من الناقد أنه يكره قياس العربية - وإن مدحه - لأحد أمرين ، إما أنه قد حفظ جملة من الألفاظ اعتدها غلطا من الناس ولكن القياس يبيحها ، فإذا أباحها هو ذهب ما عنده وفقد كنزه . وإما أنه يجهل القياس وعدو الإنسان ما يجهل ، ولقد ثبت لنا أنه يجهله مذ ابتدأ تذكرته بغلط وصدرها بسقط ، فإنه قال : (وقد اصطلح (كذا) المضمار منذ أول نشأته على كلمة هاو وجمعها هواة من الفعل هوي يهوي أي أحب واشتهى فهي من كل وجه أصلح للاستخدام بمعنى أماتير فما ضر كتابنا لو وافقوا على هاو وهواة ؟) فكيف يوافقونه هداه الله . وقد خالف السماع وتنبك عن سبيل الاشتقاق ؟ أما المسموع فهو الهوي كالعمي والشجي ، قال يزيد ابن الحكم بن أبي العاص الثقفي (خزانة الأدب ٢ : ٢٩٦) :

أراك إذا لم أهو أمرا هويته

ولست لما أهوي من الأمر بالهوي

وقال الزمخشري في الأساس (هويه يهواه وهو هو وهي هوية) واتبع هذا القول البيت الذي ذكرناه غفلا من اسم صاحبه ، وقال مجد الدين في القاموس المحيط (وهوية كرضيه فهو هو (أحبه) فهذا السماع الذي جهله الناقد فأصلح الغلط لغيره ومن هذه حاله كيف يتناول على الكتاب بقوله في التذكرة (ص ١١٠) ما نصه ويقولون أثني عليه ثناءً عاطرا أي طيب الرائحة والمسموع عن العرب عطر كحسين) فأين كان عن الهوى ولماذا لم يعلم نفسه قبل تعليمه الناس . ثم ألم يعلم أن هوى من باب عطر وهما مشتركان في فعل وصف وأن الذي يوجب أن تقول عطر يلزم أن تقول هو ؟ وقال في التذكرة (ويقولون عاشق وله . ولم يسمع عن العرب بل نقل عنهم ولهان وواله وآله على الإبدال) قلنا : فلم لم يذكر الهوى المسموع عنهم بدلا من الهاوي أي الساقط والصاعد ؟ وأما القياس فيوجب الجمهور أن يكون هويا ولكن الناقد لم يعرفه . كما قدمنا . قال المبرد في الكامل (١ : ٢٢٤) ما نصه قالهوى من هويت

مقتصور وتقديره فعل فانتقلت الياء ألفا فلذلك كان مقتصورا وإنما كان كذلك لأنك تقول : هوي يهوى كما تقول فرق يفرق وهو هو كما تقول هو فرق ، وكان المصدر على فعل بمنزلة الفرق والحذر والبتر لأن الوزن واحد في الفعل واسم الفاعل) أ هـ - وقال ابن عقيل (وفي فعل بكسر العين غير متعد نحو آمن فهو آمن) أراد القليل وبعد هذا قال (بل قياس اسم الفاعل من فعل المكسور العين إذا كان لازما أن يكون على فعل بكسر العين نحو نضر فهو نضر ويطر فهو يطر وأشتر فهو أشتر) وقال قبل هذا كله (فإن كان الفعل على وزن فعل بكسر العين فأما أن يكون متعديا أو لازما فإن كان متعديا فقياسه أيضا أن يأتي اسم فاعله على فاعل نحو ركب فهو راكب وعلم فهو عالم . . . فظاهر كلام ابن عقيل أن (أمن) لازم ولكن جاء في القرآن الكريم (ومنهم من تأمنه بدينار لا يؤده إليك) (وأول الآية ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك فلماذا لم يقولوا في الهوى (هاو) وظاهره التعدي ؟ قلنا إن مثل هذه الأفعال لازمة في الأصل حتما ولكثرة الاستعمال الموجبة لنزع الخافض تعدت فقد قالوا (ألم منه والمه وأمن منه وأمنه ويطر منه ويطره وخشي منه وخشيه وفرق منه وفرقه وسئمه وسئمه منه) فهوي من هذا الباب ، على أننا لا نمنع أن يقال (هاو) لأحد أمرين أولهما نص جماعة من العلماء على اطراد بناء فاعل من كل ثلاثي مجرد كما نقل الفيومي في خاتمة مصباحه عن ابن الحاجب وابن مالك وثانيهما قول الزمخشري في المفصل (فإن قصدت الحدوث قلت : حاسن الآن أو غدا وكارم وطائل . . . ومنه قوله تعالى : وضائق به صدرك) فإن جاز هذا في (فعل) بضم العين جاز في (فعل) بكسرها ، وأجاز ذلك السخاوي وابن عصفور كما في خاتمة المصباح ، فاللوم على الناقد الذي غلط الناس في مثل ما غلط هو فيه على رأيه ، وهذا يسمى (التفاسيح) وقانا الله شره .

تقدم في قول الناقد "اصطلح المضمار" والإصلاح مصدر اشتراك ولكن مقتضي الحال يدل على أنه أراد بالمضمار نفسه ألا تراه يقول في التذكرة "فأصلحها بإثبات ما أظنه صوابا أو ما أراه واردا على أصح الوجوه وأرجح الآراء" فاستعماله الاصطلاح في غير موضعه ، وأعجب من ذلك قوله في التذكرة ص ٩١ "ولم يرد اصطلاح في كتب اللغة إلا بمعنى

يناقض اختصاص فماذا أراد بقوله اصطلاح المضمار ويقول في ص ١٠٤ من مصطلحات دواوين الحكومة والثالث من اصطلاحات التجار ؟ وقال كتب اللغة ولم يفتشها كلها ، فإنه لم يقرأ ما ورد في التاج عما انتقده .

٣٠. وقال الأب على البلاد العربية أجمع قال الناقد والصواب : جمعا وقد زرنا الراهب العلامة ثانية فسألناه عن هذا التعبير فأعلمنا أنه قد سقط منه لفظ "كلها" حين الطبع فأصل عبارته البلاد العربية كلها أجمع فأجمع تأكيد كلها ، هكذا قال .

قلت : إن في التوكيد غرائب منها قولهم جاؤوا الجماء الغفير وظاهر الجماء التانيث فاستعمل المذكر وقال ابن فارس لأنه محمول على معناه وفي الباب قوله جل وعز : سعيد ، والسعيد مذكر ثم قال : إذا رأتهم ، فحمله على النار . ولهذا نظائر كثيرة وفي مادة كتب من المصباح قال أبو عمرو سمعت إعرابيا يائيا يقول : فلاك لغوب جاءته كتابي فاحتقرها فقلت : أنقول : جاءته كتابي ؟ فقال : البس "بصحيفة" ولولا صدق الراهب في أن "كلها" سقطت لادعى أن الأصل (البلاد العربية جمع) ففي المختار (رأيت النسوة جمع ، غير مصروف وهو معرفة بغير الألف واللام وكذا ما يجري مجراه من التواكيد لأنه تأكيد للمعرفة) .

٣١. وقال الأب (في عهد الرومي) فقال الناقد (والصواب في عهد ابن الرومي) قلنا : هل من فرق بين الرومي وابن الرومي ؟ وهل يكون ابن الرومي غير رومي ؟ ثم إنه قد قال في التذكرة (ص ٣٠) : قال الفرزدق في الحسين بن علي بن أبي طالب (فهل قال له أحد : إنك قليل العلم بالأنساب والتاريخ حتى المشتهرات منه ؟ فإن الممدوح هو زين العابدين المسمى علي بن الحسين بن أبي طالب ، فما له ولمثل هذه التصديقات الباردة ؟ إن هذا الشاعر قد قال :

ذكر الأخفش القديم فقلنا

إن للأخفش الحديث لفصلا

وإذا ما حكمت والروم قومي

في كلام معرب كان عدلا

فهو رومي بقوله (والروم قومي) وقد يقول قائل إن الرومي إذا أطلق على ابن الرومي التيس بغيره من الأسماء لأن الروم كثير ، قلنا : إن وجود (ابن) غير مانع للالتباس إذا حصل فقد كان في الناس ابن رومي وأبناء روم غير ابن الرومي الشاعر علي بن العباس ومنهم (عبد الواحد بن عبد الله المعروف بابن الرومي) ذكره الخطيب في تاريخ بغداد (١١٠ ١٧٠) ومع هذه الحجج المدحضة لقول الناقد ننقل نص نعت هذا الشاعر بالرومي قال أبو الفرج الأصبهاني في مقتل الطالبين ص ٢٢٠ بترجمة أبي الحسين يحيى العلوي الشهيد وزيارته (فمنه قول علي بن العباس الرومي يرثيه) والرومي الكبير هو (جريح) تصغير (جرح) و(جرجيوس) لا العباس وإن كان كل منهم روميا ، قلنا هذا لئلا يوجب معترض أن يكون (الرومي) ههنا لقبا للعباس بن جريح .

٢٤ . وقال الناقد في الراهب العلامة (لأنه لا يزال إلى الآن) (كذا) يتركب كثيرا من الغلطات اللغوية ويأتي بجمل وتراكيب مفرغة في قالب الركاكة ونبائية عن منهج الفصاحة والبلاغة .) وقد بينا لأولي الأبواب أن القائل ليس ممن يحق له هذا القول ولا من المميزين لغلط اللغة ولا من الفصحاء والبلغاء وتذكرة الكاتب مباءة للتعابير الركيكة والنقد الظالم الداحض ، فإن كان كما ادعى فليقل لنا أي عربي فصيح قال كقوله في نقد الراهب (لما زار القطر المصري في الصيف الماضي ألقى خطبة) جامعا بين (لما) الظرفية والظرف (الصيف) فالفصحاء يقولون (لما) زار القطر المصري خطب) أو (زار القطر المصري فخطب) وسبب ذلك أن (لما) يجب أن تكون ظرفا للجواب (ألقى) ويجب أن يكون وقوع ما بعدها في وقت جوابها ، فما محل قوله (في الصيف) ؟ فهذا مما لا يفهمه محروم السليقة العربية ، ومن قال من الفصحاء (ألقى خطبة) ثم ليقل لنا أي فصيح قال كقوله (لأنه لا يزال إلى الآن) وهل من عربي يفهم من قوله (لا يزال) أنه للماضي حتى يمه إلى الحال ؟ فالفصحاء يقولون (مازال إلى الآن) وإذا أرادوا الاستقبال امتدوا من الحال قالوا لا يزال لأن (لا) النافية للفعل لا تؤثر في زمانه فيقال للماضي (لا صدق ولا صلى) وللحال مع الاستقبال (لا يذهب) قال في المختار (إذا قال : هو يفعل غدا ، قلت : لا يفعل غدا) وهذا من البديهيات في التعبير .

- 7 المقدمة
- 13 أسف عليه وأسف له
- 17 معنى البؤساء
- 21 قل : الجُمهور والجُمهورية ولا تقل : الجُمهور والجُمهورية
- 22 قل : فلان مؤامر ولا تقل متآمر .
- 23 قل : وقف في المستشرف أو الروشن أو الجناح ولا تقل : وقف في الشرفة
- 23 قل : أيما أفضل العلم أم المال ؟ ولا تقل : أيهما أفضل العلم أم المال ؟
- 24 قل : صمد العدو وصمد له صمداً ولا تقل : صمد له صموداً
- 24 قل : الثبات ولا تقل : الصمود
- 28 قل : يجب عليك الصمد للعدو ولا تقل الصمود للعدو
- 29 قل : اعتزل العرش ولا تقل : تنازل عن العرش

- 30 قل : هؤلاء السباح جواسيس ولا تقل : هؤلاء السواح جواسيس
- 30 قل : هذا رجل رُجعي ولا تقل : رَجعي
- 31 قل : الجنود المرتزقة ، والجنود المرتزقون ، هؤلاء المرتزقة . وهؤلاء المرتزقون ولا تقل : المرتزقة ولا المرتزقون ، بهذا المعنى .
- 32 قل : دحرنا جيش العدو ، فجيش العدو مدحور . ولا تقل : اندحر جيش العدو فهو مندحر .
- 34 قل : هذا الحزب محلول ، وهذه الجمعية محلول إذا كانا قد نسخ قيامهما بأمر أمر ، وقهر قاهر ، من غير أعضائهما . ولا تقل : هذا الحزب منحل ، وهذه الجمعية منحلة إذا كان قد بطل قيامهما وزال قوامهما ، من تلقاء أنفسهما .
- 35 قل : تأكدت الشيء تأكدأ ولا تقل : تأكدت من الشيء
- 36 قل : ملأ الوظيفة الشاغرة ، وينبغي ملء الشواغر . ولا تقل : إملاء الشواغر .
- 36 قل : تخرج فلان في الكلية الفلانية ولا تقل : تخرج من الكلية الفلانية .
- 37 قل : الطبيب الخافر وطبيب الحفّر ، والجندي الخافر وجندي الحفّر . ولا تقل : الطبيب الحفّر ولا الجندي الحفّر .
- 38 قل : نقول الموظفين ونقلاتهم ولا تقل : تنقلاتهم .
- 38 قل : القِطَاع ولا تقل : القِطَاع ولا القِطَاع .
- 39 قل : تعرّفت الشيء والأمور ، وتعرّفت إلى فلان واعترفت إليه ، واستعرفت إليه ، وقالت العامة . تعرّفت بفلان . ولا تقل : تعرّفت إلى الشيء والأمور ولا تعرّفت عليها .
- 41 قل : هذا يرمي إلى الإصلاح ويستهدفه . ولا تقل : يهدف إلى الإصلاح .

- 42 قل : الشيء الذي ذكرته آنفاً أو سالفاً أو المذكور آنفاً . ولا تقل :
الشيء الآنف الذكر .
- 43 قل : فلان يبهرج البضاعة ويزاول البهرجة وهو مبهرج بضاعة . ولا
تقل : فلان يزاول القجع والتهريب .
- 44 قل عرّض فلان للتعذيب والعقوبة والأذى وجعل عرضة لها ولا تقل :
تعرّض لها .
- 47 قل : هؤلاء الطغام والطغامة . ولا تقل : الطغمة .
- 49 قل : دعسته السيارة دعسا وداسته دوسا . ولا تقل : دهسته
السيارة دهساً .
- 50 قل : إنسان شيق أو شيق القلب وكتاب شائق الموضوع ، وموضوع
شائق . ولا تقل : كتاب شيق الموضوع ولا موضوع شيق .
- 52 قل : ضدّ وضدأ وضدّ ولا تقل : "ضدّ" دائماً . قل فلان يكافح
الاستعمار ويحاربه ولا تقل : يكافح ضدّ الاستعمار ويحارب ضده .
- 53 قل : يرأس اللجنة والقوم ولا تقل : يرئسها ولا يرئسهم .
- 54 قل : أمّل فلان النجاح يأمله ولا تقل : أملّ النجاح يأمله .
- 55 قل : استشهد فلان في الحرب ولا تقل : استشهد فلان في الحرب .
- 55 قل : خرج فلان عن القانون أو حاد عنه أو عدل عنه أو نكب عنه
نكوباً أو نكب تنكيها أو تنكبه تنكباً . ولا تقل : خرج على
القانون .
- 56 قل : كان الحاكم جباراً ذا حكم جبّاري . ولا تقل : كان دكتاتورياً
وكان حكمه دكتاتورياً .
- 57 قل : ثكنة الجند والجيش . ولا تقل : ثكنة الجند والجيش .
- 58 قل : جَدَّب المعاهدة والقول والرأي واستقبحها وذمّها . ولا تقل :
شجبها .

- 60 قل : القانون الدولي ولا تقل : القانون الدولي .
- 61 قل : السكك الحديدية ولا تقل : السكك الحديدية .
- 62 قل : استهتر فلان بالدنيا واستهتر بالخمر . ولا تقل : استهتر فلان ، ولا فلان مستهتر .
- 63 قل : الغاية تسوغ الوسطة تسوينا وتبررها إبرارا . ولا تقل : تبريرا .
- 64 قل : أنا آسف وأومن بالله ولا تقل : أأسف عليه وأؤمن به .
- 65 قل : الهوية ولا تقل : الهوية .
- 65 قل : أزمة ولا تقل : أزمة ولا أزمة .
- 66 قل : مصير الأمة ومصاير الأمم ، ومكايد السياسة ومكينة ومكاين . ولا تقل : مصائر الأمم ومكائد السياسة ولا مكائن ولا مصاد .
- 67 قل : توغّل ووغّل في البلاد وتخلل البلاد . ولا تقل : تسلل فيها وإليها .
- 67 قل : الباب مفتوح وهو باب واحد . ولا تقل : الباب مفتوحة ، والباب واحدة .
- 68 قل : أجاب عن السؤال إجابة وهو جواب عن الكتاب . ولا تقل : أجاب على السؤال إجابة وهذا جواب على الكتاب .
- 69 قل : غصّ المكان بالزوار يغمّ بهم غصصا . ولا تقل : غصّ المكان يغمّ بهم .
- 70 قل : هادنه على وفق شروط ولا تقل : هادنه وفق شروط .
- 72 قل : كابد العدو خسارة كذا وكذا ولا تقل : تكبد العدو الخسارة .
- 74 قل : أقر فيه والتأثير فيه ولا تقل : أثر عليه والتأثير فيه .
- 78 قل : المترفون والأتراف ، ولا تقل : الارستقراطيون والارستقراطية

- 79 قل : احتفل أهل العراق عربهم وأكرادهم وتركمائهم . ولا تقل :
عربا وأكرادا وتركمانا .
- 80 قل : فلان مُغترض ولا تقل : مغرض .
- 80 قل : هذا مستشفى جديد ولا تقل : هذه مستشفى جديدة .
- 81 قل : المصْرِف ولا تقل : المَصْرِف .
- 82 قل : فلانة عضوة ولا تقل : فلانة عضو .
- 82 قل : متخصص بالعلم ولا تقل : أخصائي به .
- 83 قل : مكان وطني وخفيض أي منخفض ولا تقل : مكان واطي .
- 84 قل : نذيع بينكم وفيكم ولا تقل : نذيع عليكم .
- 86 قل : هذا بدل المشاركة في الجريدة أو المجلة . ولا تقل : هذا بدل الاشتراك .
- 87 قل : الانتكاس أو الانتكاس النوعي . ولا تقل : الشذوذ الجنسي ولا الانحراف الجنسي .
- 87 وقل : فلان منتكس ولا تقل : فلان شاذ جنسيا ولا منحرف جنسيا .
- 90 قل : أكدنا على فلان الأمر أو في الأمر ولا تقل : أكدنا على الأمر .
- 91 قل : المساحة والزراعة والصناعة . ولا تقل : المساحة والزراعة والصناعة ..
- 91 قل : أسست هذه المدرسة في السنة الأولى من حكم فلان .
وأسس المسجد على عهد فلان . ولا تقل : تأسست المدرسة وتأسس المسجد .
- 92 قل : اللّجنة والليجان واللجان ولا تقل : اللّجنة واللجان .
واللجان .

- 93 قل : جواز السفر وأجوزة السفر وجوازاته ولا تقل : باسبورت .
- 94 قل : هو جَهْوَرِي الصوت وجَهِير الصوت ولا تقل : جَهْوَرِي الصوت .
- 94 قل : خُطْبَةُ الزواج ولا تقل : خُطْبَةُ الزواج .
- 94 قل : يودَ فلان أن يفنى في خدمة الوطن ، ويودُ الفناء في خدمة الوطن . ولا تقل : يودُ أن يتفانى في خدمة الوطن ، ولا يريد التفانى في خدمة الوطن .
- 95 قل : جندي ماشٍ وجنود مُشاة . ولا تقل : مَشاة ولا مَشَّاة .
- 95 قل : في الأقل وفي الأعم وفي الأغلب وفي الغالب . ولا تقل : على الأقل وعلى الأعم على الغالب .
- 96 قل : مازال الخلاف قائما ولم يزل قائما . وما زلتُ أقرأ .
- 97 قل : هو عائل على غيره وهم عائلة على غيرهم . ولا تقل : هو عائلة على غيره .
- 97 قل : دعا لكم بالرفاء والبنين ولا تقل : بالرفاء والبنين .
- 98 قل : حقوق الطبع محفوظة على المؤلف وعلى الناشر . ولا تقل : حقوق الطبع محفوظة للمؤلف ولا للناشر .
- 100 قل : تساهل عليه وتجاهل عليه ولا تقل : تساهل معه ولا تجاهل معه .
- 100 قل : هذا هوي طوايع ، وهؤلاء هوو طوايع ، وهو الهوي ، وهم الهوون ، ولم يكونوا هوين من قبل . ولا تقل : هذا هاوي طوايع ولا هؤلاء هواة طوايع ، ولا هم الهواة .
- 102 قل : ينبغي لك أن تعمل ، ولا تقل ينبغي عليك أن تعمل .
- 103 قل : هذا تلميذ مستتم ، وهذه تلميذة مستتمة وهذا تلميذ إكمالي ، وهذه تلميذة إكمالية . ولا تقل : هو مكمل ولا إكمال ولا مستكمل .

- 105 قل : عُمَرَانُ البلادَ ولا تَقُلْ : عِمْرَانُ البلادَ .
- 105 قل : الحِطَّةُ الاقتصادية ولا تَقُلْ : الحِطَّةُ الاقتصادية .
- 106 قل : نَقَدَ عَلَى فلانِ قَوْلَهُ وانتَقَدَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ : ولا تَقُلْ : نَقَدَ فلاناً وانتَقَدَهُ .
- 106 قل : وَرَدَتْ عَلَيْنَا بَرَقِيَّةٌ مَفَادَهَا كَيْتٌ وَكَيْتٌ . ولا تَقُلْ : مَفَادَهَا .
- 107 قل : اعْتَذِرْ مِنَ التَّقْصِيرِ أَوْ الذَّنْبِ . ولا تَقُلْ : اعْتَذِرْ عَنِ التَّقْصِيرِ أَوْ الذَّنْبِ .
- 109 قل : الدِّينُ الإِسْلَامِيُّ السَّمْحُ ، والدِّيانَةُ الإِسْلَامِيَّةُ السَّمْحَةُ ، والرجلُ السَّمْحُ ، والمرأةُ السَّمْحَةُ . ولا تَقُلْ : الدِّيانَةُ السَّمْحَاءُ .
- 111 قل : رَأَيْتُهُ البَارِحَةَ ، لِلَّيْلَةِ الَّتِي قَبْلَ نَهَارِكَ والبَارِحَةُ الْأُولَى لِلسَّيْرِ قَبْلُهَا . ولا تَقُلْ : رَأَيْتُهُ اللَّيْلَةَ الْمَاضِيَةَ وَلَا لَيْلَةَ أَمْسٍ .
- 112 قل : بِالإِضَافَةِ إِلَى الشَّيْءِ أَيُّ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ وَالْقِيَاسُ عَلَيْهِ . ولا تَقُلْ : بِالِإِضَافَةِ إِلَيْهِ بِمَعْنَى زِيَادَةٍ عَلَيْهِ وَمُضَافًا إِلَيْهِ .
- 113 قل : فلانٌ ذُو كَفَايَةٍ فِي الْعَمَلِ . ولا تَقُلْ : فلانٌ ذُو كَفَاءَةٍ فِي الْعَمَلِ .
- 114 قل : وَقَفْتُ تَجَاهَ فلانٍ وَبِإِزَانِهِ وَقَبَائِلَهُ . ولا تَقُلْ : وَقَفْتُ أَمَامَهُ .
- 115 قل : حَازَ فلانٌ الشَّيْءَ . ولا تَقُلْ : حَازَ عَلَيْهِ .
- 116 قل : كَشَفَ عَنِ الْأَمْرِ الْخَفِيِّ خَفَاءَهُ . ولا تَقُلْ : كَشَفْتُ الْأَمْرَ الْخَفِيَّ .
- 117 قل : رَدَ فلانٌ الْقَوْلَ . ولا تَقُلْ : رَدَ عَلَى الْقَوْلِ
- 118 قل : صَادَرَهُ عَلَى الْمَالِ ، أَوْ اسْتَصْفَى أَمْوَالَهُ ، أَوْ اسْتَنْظَفَ أَمْوَالَهُ ، أَوْ اسْتَوْلَى عَلَيْهَا أَوْ اسْتَحُوذَ عَلَيْهَا وَصَادَرَهُ عَلَى السِّلَاحِ . ولا تَقُلْ : صَادَرَ أَمْوَالَهُ وَسِلَاحَهُ .

- 120 قل : رأيته ذا مساء وذا صباح . ولا تقل : رأيته ذات مساء وذات صباح .
- 120 قل : أمحمد في الدار أم مستأجرها ؟ . وقل : أمقيم أنت أم مسافر ؟ . وقل : أردت هذا أم لم ترده ؟ . ولا تقل : هل محمد في الدار أم مستأجرها ؟ ، ولا تقل : هل مقيم أنت أم مسافر ولا تقل : هل أردت هذا أم لم ترده ؟ .
- 121 قل : ذهباً معاً ، وجاء معاً . ولا تقل : ذهباً سوية ولا جاء سوية .
- 122 قل : ذهبوا معاً ، وجاءوا معاً . ولا تقل : ذهبوا سوية ولا جاؤوا سوية .
- 123 قل : هؤلاء الضباط البسلاء والباسلون . ولا تقل : هؤلاء الضباط البواسل .
- 124 قل : فلان من شذاذ الرجال . ولا تقل : فلان من شواذ الرجال .
- 124 قل : نقطة ونقاط ونُقطة ونطفة ونِطاف ونُطف . ولا تقل : نُقاط ونُطاف .
- 124 قل : لا أفعل ذلك ، ولن أفعله . ولا تقل : سوف لا أفعله ، ولا سوف لن أفعله .
- 125 قل : بالأصالة عن نفسي ، والوكالة كالأصالة . ولا تقل : الإصالة .
- 127 قل : كان عمله مَرْضِيّاً ، وكانت طريقته مَرْضِيَّة . ولا تقل : كان عمله مَرْضِيّاً ، وكانت طريقته مَرْضِيَّة .
- 128 قل : كُسرت سن من أسنانه . وإحدى أسنانه مكسورة وسنّه كبيرة أي متقدم في العمر . ولا تقل : أحد أسنانه مكسور ولا سنّه كبير .
- 129 قل : فعل ذلك على الرغم من أنف فلان . ولا تقل : فعل رغم أنف فلان .

- 130 قل : أحاطوا الكتمان بالمحادثات وينبغي إحاطتهم الكتمان بالمحادثات ، ولا تقل : أحاطوا المحادثات بالكتمان ، وينبغي إحاطتهم المحادثات به .
- 131 قل : وزع بينهم الجوائز ووزعها فيهم . ولا تقل : وزع عليهم الجوائز . إذا أعطاهم إياها مفرقة .
- 132 قل : وفقه الله للخير والإنجاح . ولا تقل : وفقه الله إلى الخير والإنجاح .
- 133 قل : الهندسة المعمارية والمهندس المعمار . ولا تقل : الهندسة المعمارية ولا المهندس المعماري .
- 134 قل : هو رجل أبله ، وهي امرأة بلهاء . وهم رجال بله وهن نساء بله . ولا تقل : هم رجال بلهاء .
- 136 قل : قاسوا عذابا أليما ، وتمادوا في سكوتهم . وسموا أنفسهم شجعانا . ولا تقل : قاسوا عذابا ، ولا تمادوا في سكوتهم . ولا سمو أنفسهم شجعانا .
- 137 قل : فعلت خصيصي وخاصة وخصوصا . ولا تقل : فعلت هذا خصيصا .
- 138 قل : توفر عليه . ولا تقل : توفر له .
- 139 قل : الارواء والتروية لسقي الزرع والفرس . ولا تقل : الرّي والرّي ولا الرّوى .
- 141 قل : كان ثوبه أدكن وكانت جبته داكنة . ولا تقل : كان ثوبه داكنا ولا كانت جبته داكنة .
- 141 قل : رأيت أضواءاً وسمعت أنباءاً . وطفئت أنحاءاً وعرضت آراءاً أو عددت أسماءاً . ولا تقل : رأيت أضواءً وسمعت أنباءً وطفئت أنحاءاً وعددت أسماءاً .
- 142 قل : استصحب فلان زوجته في السفر أي زوجه . ولا تقل : اصطحب فلان زوجته في السفر .

- 144 قل : أمره فأطاع أمره ، وأذعن له ، وأتتمر بأمره . ولا تقل : انصاع لأمره .
- 146 قل : ثبت ذلك بدلالة كذا وكذا ، وهذا ثابت بدلالة كذا وكذا ولا تقل : بدليل كذا وكذا .
- 146 قل : الحقوق القبلية ، والرسوم الكنيسية . ولا تقل الحقوق القبلية والرسوم الكنسية .
- 147 قل : هو الأمر الرئيس بين الأمور . وهي القضية الرئيسة بين القضايا . ولا تقل : الأمر الرئيسي والقضية الرئيسية .
- 149 قل : إن هذه الأمسية فريدة بين الأماسي . ولا تقل : هذه الأمسية (بالتخفيف) .
- 150 قل : هذا الحمام من حمام الزاجل بالإضافة . أي الحمام الهوادي أو الهادي أو الهدى وحمام البطائق والمراسلة . ولا تقل : من الحمام الزاجل ، على النعت ،
- 151 قل : رأيتهم يتكلم بعضهم مع بعض إذا كانوا جماعة رجال . ورأيتهن تتكلم بعضهن مع بعض لجماعة النساء . ولا تقل : رأيتهم يتكلم أحدهم مع الآخر ، للجماعة من الرجال ، ولا رأيتهن تتكلم إحداهن مع الأخرى للجماعة من النساء .
- 153 قل : بعثت إليك بكتاب وبهدية . ولا تقل : بعثت إليه كتاباً وبعثت إليه هدية .
- 154 قل أمرهم وقد أممهم الأمر ولا تقل : أمرهم وقد هممهم الأمر .
- 156 قل : فلان فائق من جماعة فوقة وفائقين كفائزين . ولا تقل : متفوق من متفوقين .
- 157 قل : أرصد مبلغاً للخميران ، يرصده ، فالمبلغ مرصد للخميران ولا تقل : رصد مبلغاً له ، فالمبلغ مرصود .
- 158 قل : فإذا أنا به واقفاً ولا تقل : فإذا أنا به واقفاً
- 161 الملحق رقم (١) بين أنستاس الكرملّي وأسعد داغر للأستاذ مصطفى جواد
- 163 أغلاط اللغويين والأقدمين